



جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس الاقتصاد النقدي

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم مالية و محاسبية

من إعداد :

د. الشارف بن عطية سفيان

السنة الجامعية: 2024/2023



جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس الاقتصاد النقدي

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم مالية و محاسبية

من إعداد :
د. الشارف بن عطية سفيان

السنة الجامعية: 2024/2023

الصفحة	خطة العمل
5-1	الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها
13-6	الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وأنواعها
21-14	الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقالاتها
37-22	الفصل الرابع: المجموعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري
46-38	الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره
54-47	الفصل السادس: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها
62-55	الفصل السابع: الإصدار النقدي وحدوده
71-63	الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي
81-73	الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه
88-82	الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف *
97-89	الفصل الحادي عشر: السوق النقدي
107-98	الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

أسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في تقديم مادة علمية مفيدة للطلبة في كليات الاقتصاد والإدارة والمهتمين في مجالات الاقتصاد النقدي ، وأكرر الشكر لكل من ساهمت كتاباته ومؤلفاته و مترجماته من السادة الأساتذة العرب والأجانب في إعداد هذه المطبوعة .

الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها

في البداية، يحصل الأفراد على كلّ المنتجات والخدمات الأساسية عبر عملهم أو أنشطتهم. على سبيل المثال، لو احتاج المرء إلى سلاح لصيد الطرائد، فيلزمه أن يصنعه بنفسه. و مع تقدم المجتمع البشري، بدأت العلاقات التجارية الأولى تظهر وتتطور تدريجياً بين الناس، لكن منذ البدايات الأولى للتطور البشري وحتى العصر الحجري الأول، كان الاقتصاد في حالة اكتفاء ذاتي.

فأصبح يكفي بإنتاج نشاط تجاري واحد، تاركاً غيره من الأشخاص لكي يتخصصوا بالأنشطة التجارية الأخرى، و مع ازدياد المنتجات التي يحتاجها الإنسان وتنوع الأنشطة التي يمارسها لإنتاج هذه السلع، أصبح من الصعب على الفرد الواحد أن ينتج كل ما يحتاجه من السلع بنفسه، فظهرت مع هذه الفترة بين الأنشطة التجارية المختلفة ما يعرف بالمقايضة.

1-الاطار العام للمقايضة : (bater)

مع ازدياد متطلبات الحاجيات الانسانية، أخذ نوع جديد من التبادلات الاقتصادية بالظهور كما لم يكن على المرء أن يصنع كل شيء بنفسه علاوة على ذلك، كان عليه الاعتماد على المبادلة، وهي أقدم طريقة للتجارة و ترجع إلى العصور الحجرية الحديثة. كان الناس يتبادلون الخدمات و المنتجات مقابل أشياء أخرى، وهذا يعني تداول السلع بين طرفين أو أكثر دون استعمال المال، لكن يجب أن تكون العناصر المتبادلة ذات قيمة للأطراف المعنية. على سبيل المثال، يمكن استبدال الزبدة بالخبز، أو يمكن للمزارع أن يدفع للحداد الذي يصنع أدوات الزراعة بما يماثل العمل الذي أنجز من محاصيل الزراعة.

على الرغم من أن نظام المبادلة عالج العديد من إشكالات التجارة البدائية لفترة طويلة، إلا أنه كانت لديه أيضاً عيوب كبيرة. لم يكن من السهل دائماً إيجاد تبادل عادل في ذات الوقت، كما كان من المستحيل تقسيم بعض السلع. و أيضاً، هنا كسلع تتلف بسرعة، مثل الفواكه واللحوم. و لهذا عندما كبرت المجتمعات وازدادت الحاجة إلى معاملات أكثر تعقيداً، أصبح من الضروري وجود وسيط تبادل موحد. هذا أدى إلى ظهور النقود السلعية ومن ثم العملات.

الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها

2- النقود المعدنية: (Metal Money)

مع تقدم الحضارة البشرية و اكتشاف الفلزات كالفضة و الذهب والنحاس والبرونز، تغيرت الأموال من البضائع إلى عملات معدنية. حيث تمسكها واستعملها كبديل للمقايضة، لأنها كانت عملية الاستعمال و سهل التأكد من مقدارها، فكان ذلك هو الشكل الأساسي للنقود خلال أغلب التاريخ المعروف.

في مصر و العراق و الصين، بعض الحضارات القديمة كانت تتبادل المعادن فيما بينها، ولكنها لم تصنع النقود منها إلا في وقت لاحق. الحضارة الفرعونية التي استعملت الذهب منذ حوالي 1900 سنة قبل الميلاد، كانت تستخدمه في الحلي كالأساور و القلائد والأقراط والسبائك، ولم يتمسك النقود إلا في القرن الرابع قبل الميلاد. أما في بلاد ما بين النهرين، فقد أمر الملك سنحاريب بصك عملات معدنية عُرفت باسم "الشيكل"؛ حيث كانت هذه اللفظة تُستعمل سابقاً كوحدة وزن في بلاد ما بين النهرين قبل أن تصبح عملة معدنية، مما يسّر الكثير من المعاملات التجارية كبضاعة وسيطة.

ولكن وبالرغم من تداول الشيكل في أغلب ممالك بلاد ما بين النهرين، فهي ليست أقدم عملة معدنية؛ حيث قدمت لنا الصين أول عملة معدنية في الثمانينات من القرن الثامن قبل الميلاد، وكان مكوناً من مجرفة صغيرة مع خطافات مرفقة بحمل ، وقد كتب على أسطحها سلطة سيادية. ولم تكن مستديرة أو بيضاوية الشكل ، حيث لفتها ملكوم ليديا باستخدامها أولاً في القرن السابع ق م.

ظلت النقود المعدنية متداولة بأشكالها الفنية المخصصة لفترة طويلة من الزمن، فشهدت تطورات عديدة من حيث نوع المعدن ونقاوته والذي كان يتم من خلالها تحديد قيمته، لكن مع مرور الوقت وزيادة التجمعات السكانية ما لبثت أن بدأت تظهر بعض المضاعفات من (تكلفة التخزين ومخاطر نقل النقود السلعية من قبل التجار من مكان لآخر و التي كان من أهمها معدني الذهب والفضة وغيرها من المشاكل ضمن السوق التجاري) كلها اجتمعت لترسم خط النهاية لرحلة النقود المعدنية الطويلة، وتفتح في القرن الرابع الميلادي

الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها

السبيل لظهور العملة الورقية و التي ستقوم بثورة و مرحلة انتقالية هامة للغاية في تطور النقود داخل السوق التجاري ورأس المال.

3-العملة الورقية: (Paper Money)

لم تكن العملة الورقية الصينية كما نعرفها اليوم من حيث الشكل والمضمون في بداية الامر بل كانت عبارة عن إيصال ورقية تستخدم كدين. كان يتم ترك البضائع مع شخص موثوق به، ويُعطى بدلاً من ذلك إيصال ورقي يوضح المبلغ المدفوع. لم تكن هذه العملة معروفة إلا في نطاق ضيق، مثل العائلة الحاكمة والتجار. لكن هذا النطاق ضاق وبدأ يتوسع. فمع حلول القرن الحادي عشر، خلال فترة أسرة سونغ، تم طباعة وإصدار عملة جياوزي رسمياً، والتي اعتبرت نوعاً من الأموال الورقية وأول عملة ورقية في العالم حسب آراء علماء العملات.

تطورت هذه المعاملة الجديدة للنقد لمدة قرن من الزمن وانتشرت في نطاق أوسع ضمن الإمبراطورية مما دفع سلالة سونغ بإصدار معياراً قومياً للعملة الورقية مدعومةً بالذهب أو الفضة بين عامي 1265 و1274. فأضحت النقود الورقية هنا متجذرة، لدرجة أن تصاميم الأوراق النقدية غالباً ما كانت معقدة وهذا لمنع التزييف.

4-العملة العربية الإسلامية: بعد أن أتى إيجاب الزكاة كان تداول المسلمون بالدراهم والدنانير البيزنطية والفارسية ، حيث لم يحدث أي تعديل على النقود من حيث هيئتها الفنية أو في مضمون الكتابات المدونة عليها حتى زمن الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (77 هـ / 696 م). فعلى الرغم من انشغال المسلمين آنذاك بالفتوحات، أرادوا إظهار هويتهم الذاتية على النقود فأضافوا إلى سماتها الأصلية عبارات عربية مثل "الحمد لله" و"محمد رسول الله" وأسماء الخلفاء الراشدين. ولكن أكبر تغيير وقع في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إثر خلاف بينه وبين ملك الروم على النقود الإسلامية دفعه إلى تغيير النقد الرومي بنقد

الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها

إسلامي، وصار النقد يُسكّ في بلاد الإسلام وتُسك النقود يدوياً، وكانت أهم انواع العملات الاسلامية كالتالي: الدينار من الذهب و الدرهم من الفضة و الفلس من النحاس

5-النقود عند الغربيين: قضية النقود في الغرب تحت النفوذ الأرمني جنوب غرب تركيا بعد أن ازدهرت لعدة سنوات قبل تدنيسها بالتحكم الفارسي. كانت تعتبر عملة من أقدم العملات المعدنية حوالي منتصف القرن السابع قبل الميلاد_ تحت الدولة الملكية برئاسة الملك آلياتيس, وكانت عبارة عن صورة لأسد صارخ وهو البيرة الرئيسية لليدية, وبتالي يتفق المؤرخون على وجه الخطأ أن الليدية المصنوعة من الإلوقتروم أي عملة معدنية تم صنعها من خليط من الذهب والفضة بالإضافة إلى ما نسبته خمسون جزء من النحاس أو غيره زيادة لزيادة المتانة هي العملة الأولى التي تم توسيعها رسمياً وكانت نموذجاً في كل مكان.

كما جاءت أهمية الدينار الليدي من كونه عملة موحدة و شرعية يصعب تزيفها و معترف بها في كل أنحاء المملكة و الممالك المجاورة بموجب مرسوم صادر عن الحكومة أو السلطة. فقد كان الشعب الليدي متميزاً بالتجارة وهذا ما منح أهمية كبيرة لعملتهم، ما دفع الإمبراطوريات الأخرى لاحقاً بتقليدها وسك عملاتها الخاصة مرفقة بشعار كل مدينة كال يونانيين الذين أصدروا عملتهم الخاصة (الدراشم- الدراخما أو الدرهم) في القرن السادس قبل الميلاد وكانت مصنوعة من الفضة على خلاف الدينار الليدي الذهبي، وكان يصور عليها رموز مختلفة بحسب الفترات الزمنية، منها (عجلة بأربعة قضبان- سلحفاة- دلفين - بومة) أو صور ملوك وآلهة (زيوس - أثينا أو فيليب الثالث - الإسكندر الأكبر وغيرهم من الملوك والآلهة). وفي سنة 269 قبل الميلاد بدأ الرومان في استعمال النقود المعدنية و بدأوا في سك عملاتهم الفضية مصاحبة رموزهم، وصور لآلهتهم، و أباطرتهم ،وملوكهم .واستمر بعدهم البيزنطيون بسكّ (الدرهم الفضي والدينار الذهبي).

6-تداول العملة الورقية في أوروبا: ما شجع الدول الأوروبية لهذه الخطوة وأخذها زمام المبادرة من الصين، بدءاً من السندات الإذنية المماثلة التي تطورت لاحقاً إلى النقود الورقية. كذلك قبل العملة الورقية، كانت العملات المعدنية (الذهب والفضة) هي الوسيلة الأساسية للتداول. في السويد (1661)، أُصدرت

الفصل الأول: نشأة النقود ومراحل تطورها

أول عملة ورقية أوروبية عن طريق بنك ستوكهولم (Stockholms Banco)، بسبب نقص العملات المعدنية. وهذا بسبب تأثر أوروبا بالتجربة الصينية، حول تداول العملة الورقية و كيفية استخدام النقود الورقية في ظل حكم سلالة يوان قوبلاي خان في القرن الثالث عشر.

والجدول التالي يلخص مراحل تطور النقود :

المرحلة	وصفها باختصار	المزايا	العيوب
المقايضة	تبادل السلع مباشرة دون وساطة نقدية	بسيطة وغير معقدة	صعوبة توافق الرغبات
النقود السلعية	استخدام سلع ذات قيمة ذاتية كوسيط تبادل (مثل الملح أو الحبوب)	مقبولة ومفيدة بحد ذاتها	صعبة التخزين والنقل، قابلة للتلف
النقود المعدنية	استخدام الذهب والفضة مسكوكين كعملة رسمية	متينة، نادرة، سهلة القبول	ثقيلة ومكلفة الإنتاج
النقود الورقية	أوراق مضمونة من الدولة كبديل عن المعادن الثمينة	خفيفة، سهلة النقل	فقدان القيمة عند فقدان الثقة بالدولة

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

1-تعريف النقود:

بسبب أن المال هو أحد التصورات التي من الصعب جدا تعريفها بتحديد واضح ، ومن السهل جدا استيعابها و لكن من الصعب تحديدها، قدّم الكثير من الباحثين الاقتصاديين مجموعة من التعاريف، كما استخدموا خصائص مختلفة لتعريفها. و في الأغلب النقود أو الأموال أو العملات هي الوحدة المعتمدة في تيسير التعاملات الاقتصادية وتبادل السلع والخدمات، وللنقود قيمة مادية محددة و متفق عليها في الأسواق كأنها سلعة، ولكل دولة من الدول عملة ونظام مالي تحدده حكوماتها. و يمكن تعريف النقود بطريقة مبسطة على أنها أي شيء مقبول كوسيلة للمبادلة

النقود بشكل عام هي وسيلة معتمدة لتيسير العمليات الاقتصادية وتبادل السلع والخدمات، وتحتوي على قيمة مادية متفق عليها في الأسواق. كما يتم التعامل معها كسلعة بحد ذاتها. لكل دولة نظام مالي وعملة وطنية تحددها حكومتها.

2-أنواع النقود:

1-2-النقود السلعية: تمثل النقود السلعية نمطاً من أنماط النقود القديمة، ويُقصد بها كافة السلع التي يمكن استعمالها لتبادلها مع السلع الأخرى بجانب استعمالاتها الأساسية ؛كالذهب على سبيل المثال، فالذهب كان يُستخدم في شتى بقاع الأرض كاستخدامنا للعملات الحاضرة ، إضافة إلى استعماله في صناعة الحلبي، ومن الأمثلة الأخرى؛ حبوب الكاكاو، والملح، والفضة، والشاي ، و القمح ، ومن الشروط اللازمة توفرها في السلع لقبولها في المبادلات و الصفقات كنقد ما يأتي: القيمة مرتفعة للسلعة، الصلابة وعدم تعرضها للتلف بيسر، سهولة النقل والتخزين.

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها



2-2- النقود الائتمانية : والتي تلعب دور النقود المساعدة في والمستعملة في المعاملات الصغيرة و تصدر من

البنك المركزي , بحيث لا يوجد تعريف محدد لكنها تتميز بعدة خصائص من بينها :

٠ مستمرة أي قابلة للدوام نسبيا دون التعرض للتقادم او التلف او التاكل

٠ ذات قيمة أي ثبات قيمتها نسبيا دون ان تتعرض لصدمات التقلبات لذلك فهي تستخدم للوفاء

بالالتزامات الاجلة

٠ عامة وهي ان تكون ذات قبول عام من طرف المجتمع من حيث الاستخدام و ملزمة اجباريا من طرف

الدولة للتعامل من طرف المجتمع بحيث يتم سداد بها كافة المعاملات.

٠ قابلة للتجزئة أي قابلة للتقسيم دون ان تفقد قيمتها وقادرة على الوفاء بالتزامات صغيرة الحجم ويمكن

تقسيمها الى نوعين :

أ- النقود الورقية : يرجع اصل هذه النقود الى الحرب العالمية الاولى حيث كانت الحكومات بحاجة

ماسة الى الموارد المالية , اصبحت تطلب من البنوك المركزية الخاصة بها سلفات فقبلت بالرفض من

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

استبدال الاوراق مقابل الذهب , في هذه الحالة لجأ الافراد الى تسليم نقودهم الذهبية مقابل اوراق بنكية وهكذا لم يبقى التعامل بالنقود الذهبية و حلت مكانها النقود الورقية



ب- النقود المعدنية: في بداية التعامل كان استخدام عدة انواع من المعادن تقوم مكان النقود بداية بالحديد و البرونز و من ثم الذهب و الفضة وذلك كونهما يتميزان بقوة القيمة العالمية و مع ازدياد عمليات استخراج الفضة بنسب تفوق انتاج الذهب حدث انحدار في الفضة الى مرتبة السلعة غير نقدية وقيامها بوظيفة العملة المساعدة وانفراد عملة الذهب بكونها العملة الرئيسية و من هنا اصبح الذهب يأخذ كقاعدة للنقد.

2-3- النقود المصرفية:

تمثل الأموال غير الملموسة التي يقدمها البنك كقروض للأفراد عبر السحب من حساباتهم أو حسابات المؤسسات. تعتبر هذه الأموال ديوناً مسجلة على البنك، حيث يمتلك أصحاب الحسابات الحق في المطالبة بها، فيما يمكن للبنك بدوره مطالبة المدينين بتسديدها. تُعرف النقود المصرفية أيضاً بالنقود الكتابية أو الدفترية،

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

وهي تختلف عن الأموال النقدية الفعلية التي تحتفظ بها البنوك. ومن أمثلة البنوك المصرفية: البنوك الخاصة مثل بيت التمويل الكويتي (الكويت)، بنك البركة (البحرين).

الفرق الجوهرى بين النقود الورقية والمصرفية يكمن فى طبيعة كل منهما. فالعملة الورقية تُستخدم كوسيلة تداول ملموسة، بينما النقود المصرفية هى بمثابة عقود بين طرفين تلتزم بمبلغ معين. أما النقود الاسمية أو التمثيلية فهى عبارة عن نقود لا تحمل قيمة ذاتية لكنها تعادل عناصر ذات قيمة جوهريّة مثل الذهب والفضة. وعند استبدالها، يمكن مبادلتها بكمية متفق عليها من السلعة التى تمثلها. ومن أمثلتها الشهادات الورقية الخاصة بالذهب والفضة. تم اعتماد هذه الطريقة لكونها أكثر أماناً مقارنة بنقل المعادن الثمينة فى الأسواق.

أما الفرق بين النقود الاسمية والنقود الورقية، فيتجلى فى آلية ضمان القيمة. النقود الورقية تُدعم بواسطة الحكومات لضمان قيمتها، بينما النقود الاسمية تعتمد على ضمانات متنوعة مثل المعادن الثمينة أو الأنظمة المعتمدة كبطاقات الائتمان.



الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

2-4- النقود الإلكترونية:

هي قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر و مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة . وحسب البنك المركزي الاوربي فهي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بالمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستعمل كأداة محمولة. وتنوع أنواع النقود الإلكترونية إلى ما يلي :

- المنتجات التي تعتمد على الأجهزة، مثل البطاقات الذكية التي تتطلب أجهزة خاصة لقراءتها .
- المنتجات التي تعتمد على البرامج، مثل الأموال الرقمية التي يمكن التعامل بها عبر الأجهزة الشخصية باستخدام الإنترنت والاتصال بخادم محدد.



الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

3-وظائف النقود:

ان الوظيفة الرئيسية للنقود هي القبول العام يؤدي المال ، تعتبر وسيلة التبادل وقياس القيمة من الوظائف الأساسية لأنها ذات أهمية قصوى في حين أن معيار الدفع المؤجل ومخزن القيمة يطلق عليهما وظائف ثانوية لأنها مشتقة من الوظائف الأساسية ومن وظائف النقود الأساسية:

- النقود كوسيلة للتبادل: حيث تستخدم كواسطة بين البائع والمشتري ، وتقديم خدمات أو الحصول عليها تفترض دائما تنازلا أو تضحية يتلوه مقابل أو عائد وبين مرحلة التنازل والحصول نجد وسيطا ، هذا الوسيط يتمثل في وحدات النقد ، التي تخلق التوازن في المعاملات .
- وظيفة مقياس القيم : أي أنها تعتبر وسيلة للتعبير العددي عن قيمة المواد والخدمات الموجودة في السوق ، فهي أداة محاسبة تمكن المشتري الربط بين كل مادة يتبغي شراؤها بقيمة معينة تختلف عن المواد الأخرى ، ومن أجل ذلك تحدد بالنسبة لكل عملة وحدة تحاسب .
- النقود تستخدم كدفعة مؤجلة: تمثل قوة شرائية في ذاتها ، هذه القوة يقبلها الجميع، وتعطيها القدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع ، فعمليتا الإقراض والإقتراض تتم بواسطة النقود و التي تبرئ ذمة الشخص من الديون الإلتزامات (دفع الضرائب -الأجور -الإعانات) .
- النقود كمخزن للقيمة: إن الخصائص التي تمتاز بها النقود مثل خفة وزنها وصعوبة تلفها جعل الأفراد يفضلونها على المواد الأخرى ليقوموا بالإدخار في عدة أشكال مثل : تخزين المواد الغذائية ، إيداع الأموال في البنوك في شكل ودائع للإطلاع أو لأجل معين وتأخذ شكل الأسهم والسندات وما إلى ذلك من الأصول السائلة وبالتالي زاد الإدخار على حساب الإكتناز مما زاد في تطور الدورة الإقتصادية والنمو الإقتصادي.

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

4- خصائص النقود:

-الأصول السائلة: النقود تُعتبر من أكثر الأصول سيولة، حيث يسهل استخدامها مباشرة للحصول على السلع والخدمات. بينما الأصول السائلة الأخرى مثل الديون، المخزون، والفواتير، تتطلب تحويلها أولاً إلى نقود قبل الاستفادة منها. تظل النقود الوسيلة الأكثر كفاءة لتلبية الاحتياجات بشكل مباشر.

- سهولة النقل والحمل: تتميز النقود بخفة وزنها وسهولة حملها، مما يجعلها أداة عملية للاستخدام اليومي في المعاملات المختلفة.

- المتانة والصمود: يتم تصنيع النقود من مواد مقاومة للتآكل والتلف، ما يضمن بقاءها في حالة جيدة لفترة زمنية طويلة بدون فقدان جودتها.

- التعرف عليها ومنع التزوير: صُممت النقود بشكل يُسهل تمييزها عن العملات الزائفة، فهي مزودة بميزات أمنية مثل الألوان المميزة، العلامات المائية، والأشرطة المعدنية، مما يقلل احتمالية التزوير.

- المال وسيلة وليس غاية: النقود تُستخدم للوصول إلى الأشياء المرغوبة من سلع أو خدمات، وليست هدفاً بحد ذاتها. فالمال في حد ذاته لا يُشبع احتياجات الإنسان إلا من خلال استخدامه بطريقة غير مباشرة لتلبية المتطلبات المختلفة.

5-الاهمية الاقتصادية للنقود : نظرا لأهمية النقود التي برزت من اجلها و هي ازالة صعوبات التبادل في اطار

المقايضة , والتي في الغالب كانت تؤدي الى عدم التوافق في الرغبات و صعوبة تحديد وحدة القياس بالإضافة الى التقديم الفعلي المسبق ، كل هذا ادى الى ايجاد وسيلة فعلية تحل جميع العراقيل في نظام المقايضة ،وعملت على تسهيل الامور التجارية ليس فقط داخل البلاد ولكن أيضا في البلدان الخارجية، باستخدام النقود يمكن تبادل السلع والخدمات بسهولة وسرعة هذا ما سهل ايجاد نظام مالي فعال يساعد على توفر النقود وسيلة لتمويل المشروعات الإنتاجية (الصناعية، الزراعية، الخدمية).من خلال المؤسسات المالية تُقدم قروضاً

الفصل الثاني: تعريف النقود وظائفها وانواعها

وتسهيلات ائتمانية تُمكن رواد الأعمال من إنشاء وتوسيع المشاريع. بالإضافة الى ذلك وجود نظام نقدي مستقر يُشجع على التبادل التجاري المحلي والدولي، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي ويُحفز النمو.

من هنا ظهرت قيمة واهمية النقود على الصعيد الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية :

• الإنتاج: إن وجود النقود يساعد المنتجين على تقييم نوعية وكمية طلب المستهلك كما .تساعد النقود

بطرق مختلفة في عملية الإنتاج، ويمكن للمال أن يساعد المنتجين على تحديد أنشطة الإنتاج وتخطيطها

وتنفيذها وإدارتها.

• الاستهلاك: المال يلعب دورًا محوريًا في عملية الاستهلاك، حيث يُمكن المستهلكين من تحديد احتياجاتهم

بسهولة، سواء من حيث النوع أو الكمية. يمنحهم المال وصولًا مباشرًا إلى السلع والخدمات، بالإضافة إلى

إمكانية تأجيل تلبية رغباتهم إذا دعت الحاجة.

• التوزيع: بفضل النقود، أصبح توزيع العوائد بين عوامل الإنتاج المختلفة أكثر دقة وسهولة. يمكن منح

المكافآت من أجور، وإيجارات، وفوائد، وأرباح بشكل نقدي، مما يسهل إدارة عمليات التوزيع بشكل منظم

وفعال.

• تكوين رأس المال: تُعد النقود عنصرًا أساسيًا لدعم عمليات تكوين رأس المال. فمن خلالها، تُجمع مدخرات

الأفراد على شكل أموال، ويتم استثمارها في مشاريع ذات ربحية أعلى. تسهم المؤسسات المالية بشكل كبير في

هذه العملية من خلال جمع المدخرات وتوجيهها نحو تعزيز الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقالاتها

قد تم تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها عندما تم استبدال نظام المقايضة بفكرة البيع والشراء. حينها، بدأ الناس يفكرون في إيجاد شيء يمكن أن يُستخدم كمقياس عام ومقبول من الجميع ويتيح سهولة التعامل بينهم. نتيجة لذلك، ظهرت النقود التي مرت بعدة مراحل تطويرية. ومن هنا نشأت فكرة الكتلة النقدية.

1- تعريف الكتلة النقدية:

يعتبر عرض النقود هو إجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. على سبيل المثال، النقود الورقية، والعملات المعدنية، والحسابات المصرفية هي جزء من عرض النقود في البلد.

يُعرف الاحتياطي الفيدرالي الكتلة النقدية على أنها مجموعة من الأصول الآمنة التي يمكن للأسر والشركات استخدامها لإجراء المدفوعات أو للاحتفاظ بها كاستثمارات قصيرة الأجل.

الكتلة النقدية هي مجموع كل العملة والأصول السائلة الأخرى في اقتصاد دولة ما في تاريخ معين. تشمل إمدادات النقود كل النقود المتداولة وجميع الودائع البنكية التي يمكن لحامل الحساب تحويلها بسهولة إلى نقود. تصدر الحكومات العملات الورقية والعملات المعدنية من خلال خزائن البنوك المركزية أو مزيج من كليهما. للحفاظ على استقرار الاقتصاد، يقوم المنظمون المصرفيون بزيادة أو تقليص إمدادات النقود المتاحة من خلال التغييرات السياسية والقرارات التنظيمية.

يستخدم الاقتصاديون عادة مقياسين لعرض النقود، المعروفين باسم $M1$ و $M2$. يشمل $M1$ الأصول السائلة للغاية، مثل النقود وودائع الحسابات الجارية و هو المفهوم الضيق. أما $M2$ فهو أوسع. يشمل أيضًا ودائع التوفير، وأوراق السوق المالية، وأصولًا أخرى. الفارق الرئيسي بين $M1$ و $M2$ هو مدى سهولة الوصول إلى هذه الأصول واستخدامها. في حين أن أصول $M2$ يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود، إلا أن ذلك يتطلب جهدًا أكبر قليلًا مقارنةً بالعناصر المدرجة في $M1$. وبشكل رئيسي:

• عرض النقود هي إجمالي كمية النقود وما يعادلها من أصول سائلة، مثل أرصدة حسابات التوفير،

المتداولة في الاقتصاد في وقت معين.

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقابلاتها

- تأخذ التغيرات في إمدادات النقود في الاعتبار العناصر غير النقدية مثل الائتمان والقروض.
 - ينظر أصحاب الفكر النقدي إلى إمدادات النقود على أنها المحرك الرئيسي للطلب في الاقتصاد ويعتقدون أن زيادة إمدادات النقود بسرعة أكبر من زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى التضخم.
- وتتنمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في :

*البنك المركزي أو معهد الإصدار والذي يصدر النقد القانوني

*البنوك التجارية والتي تصدر النقد الكتابي (نقود الودائع)

2- مكونات الكتلة النقدية:

- الكتلة النقدية أو بمعنى المتاحات النقدية M1 والتي تتميز بالسيولة العالية و سرعة التداول، وتشمل
- أ- النقود الخطية أو الكتابية (الودائع) باعتبارها ودائع جارية لدى البنوك وهي عبارة عن الأرصدة التي تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية و المعدنية وتنتقل ملكيتها بواسطة الشيكات و الحوالات و غيرها من أدوات الحساب الجاري .وتتوزع هذه الودائع حسب المؤسسات المتعامل معها على النحو التالي :
- 1-ودائع تحت الطلب لدى البنوك وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب؛ وودائع تحت الطلب وحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى مراكز البريد.
- 2-ودائع تحت الطلب وحسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$M1 = MF + MS$$

النقد الورقي = MF = العملات والأوراق النقدية المتداولة التي يحتفظ بها الوكلاء غير المالكين.

النقود الكتابية = MS = الودائع تحت الطلب للجهات غير المالية لدى البنوك ومركز الشيكات البريدية

(CCP).

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقابلاتها

• الكتلة النقدية بمعنى بمعناها الضيق $M2$: وتشمل بالإضافة إلى $M1$ جميع أنواع الودائع لدى البنوك

التجارية وصناديق الادخار التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول بواسطة الشيكات وإنما يتم التعامل بها

باستخدام الدفاتر وتدفع عليها ، الفوائد، وتشمل الأنواع التالية:

1-الودائع الدفترية: وهي الحسابات الموجودة في البنوك التجارية أو صناديق التوفير والاحتياط والتي تعود

بالفائدة لأصحابها وتسحب عند الطلب ، بالتالي فهي لا تستعمل في الدفع والتداول مباشرة.

2-الودائع لأجل: وهي الودائع التي يقوم اصحابها بسحبها بعد انقضاء أجل معين يتم الاتفاق عليه ما بين

البنك وصاحب الوديعة، وميزة هذا النوع من الودائع بالنسبة للبنك بأنها لا ترتبط بأي خطر للسحب كما

هو الحال بالنسبة للودائع الدفترية حيث $M2$ تعطى بالعلاقة التالية:

$$M2 = M1 + QM$$

شبه النقود $QM =$ المدخرات السائلة. على سبيل المثال، نجد في النقد شبه، الودائع لأجل، الحسابات

الخاصة للتوفير، شهادات الإيداع

• الكتلة النقدية بمعنى واسع بمعنى $M3$: والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$M3 = M2 + EA$$

الادخار المخصص . $M3 - M2 = EA$ هي مكونة من ادخار الإسكان، التوفير للمشاريع والاستثمارات

والقروض السندات.

• الكتلة النقدية بمعنى $M4$ والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$M4 = M3 + ATCN$$

$M3 - M4 = ATCN$ أوراق مالية أخرى قابلة للتداول تتكون أوراق مالية تصدرها الدولة

للجمهور وأذونات الخزينة.

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقالاتها

3- تحليل الكتلة النقدية: حيث يتم تحليل و دراسة الهيكل للكتلة النقدية من خلال مكوناتها ومن خلال

جانين :

3-1- من جانب المقابلات:

أ - يتم استخراج نسبة الرصيد من الذهب والعملات الأجنبية لدولة معينة مقارنة بإجمالي مقومات الكتلة النقدية. إذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن ذلك يعكس قوة الاقتصاد في تلك الدولة. على العكس، إذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يشير إلى أن الدولة تعاني من تخلف اقتصادي يتسم بقدرات إنتاجية محدودة، مما يضطرها إلى الاعتماد على الخارج لتأمين احتياطاتها بواسطة الاستيراد.

ب- تحسب نسبة إجمالي الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني مقارنة بإجمالي مقومات الكتلة النقدية. في حال كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن الاقتصاد يتمتع ببنوك ذات كفاءة عالية في التمويل، وهو ما نجده عادة في الدول المتقدمة. أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة، فإن ذلك يظهر ضعف قدرة البنوك على تقديم التمويل بسبب محدودية الموارد المالية، وهو ما يميز غالبًا الدول المتخلفة اقتصاديًا.

ج- نسبة الائتمان المقدم للخزينة العامة من إجمالي حجم الكتلة النقدية تعكس إذا كانت هذه النسبة مرتفعة غالبًا اعتماد تمويل الاقتصاد الوطني على الخزينة العامة. وهذه الخزينة بدورها تعتمد على الاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بطباعة كمية من النقد. هذا الأمر يوضح نقطتين: أولاً، أن الدولة ذات طبيعة اقتصادية اشتراكية. وثانيًا، أن الجهاز البنكي فيها يتميز بقدرات محدودة في تمويل الاقتصاد. أما في حالة النسبة المنخفضة، فهذا يشير إلى العكس.

3-2- من حيث المكونات: و هذا من خلال :

*نسبة النقود القانونية إلى إجمالي الكتلة النقدية

*نسبة النقود الائتمانية إلى إجمالي الكتلة النقدية

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقابلاتها

إذا كانت النسبة الأكبر داخل الكتلة النقدية تعود للنقود القانونية مقارنة بالنقود الائتمانية، يمكن الاستنتاج أن الكتلة النقدية تعتمد بشكل أساسي على النقود القانونية. هذا النمط يسود غالباً في الدول النامية أو الأقل تطوراً نتيجة اعتمادها على الاقتراض من البنك المركزي كوسيلة رئيسية للتمويل. يعود ذلك إلى ضعف مستوى الادخار في مثل هذه الاقتصادات، مما يقيد قدرة البنوك على تقديم القروض، وهو أمر يرتبط عادة بالأنظمة ذات التوجه الاشتراكي.

أما إذا كانت النقود الائتمانية هي المكون الغالب في الكتلة النقدية، فإن ذلك يعكس اقتصاداً يتميز بمعدلات ادخار مرتفعة، وتنوع النشاطات الاقتصادية، وارتفاع الأجور. في هذه الحالة، تُحول المدخرات إلى البنوك لتُستخدم في عمليات الإقراض، مما يعزز النشاط الاقتصادي بشكل عام.

5-آلية عمل للكتلة النقدية:

النقود تلعب دوراً أساسياً في تسهيل المبادلات الاقتصادية، حيث لا تحدد الأسعار النسبية للسلع والخدمات، لكنها تساعد في التعبير عنها بوحدة نقدية. للنقود وظائف ديناميكية تؤثر في النظام الاقتصادي، مثل تأثيرها على مستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي. فحجم النقود وسرعة تداولها وسيولة مصادرها النقدية تؤثر بشكل مباشر على الطلب، وبالتالي على أسعار السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة.

كما أن النقود تلعب دوراً في تقليل أعباء الاقتراض الداخلي من خلال تخفيض قيمة العملة أو رفع الأسعار. إضافة إلى ذلك، استُخدمت النقود كأداة لإعادة توزيع الثروة بسبب تغيراتها في القيمة أو الكمية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، يظهر تأثير النقود في التغيرات في ميزان المدفوعات، والعرض المحلي للنقود، وأسعار الفائدة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. لذا، يمكن القول إن النقود هي وسيلة فعالة للسياسة الاقتصادية وأداة تدخل حكومي تؤثر في مختلف جوانب الاقتصاد، مثل العمالة، توزيع الثروة، والتمويل الحكومي.

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقالاتها

في الولايات المتحدة، يُعد الاحتياطي الفيدرالي هو الهيئة المسؤولة عن وضع السياسات وتنظيم إمدادات النقود. يقوم اقتصاديون في الاحتياطي الفيدرالي بمراقبة إمدادات النقود بمرور الوقت لتحديد ما إذا كان هناك تدفق مفرط للنقود، مما قد يؤدي إلى التضخم، أو تدفق قليل للنقود، مما قد يسبب الانكماش.

أدوات الاحتياطي الفيدرالي لآلية عمل التلة النقدية:

1. التحكم في معدلات الفائدة:

○ يقوم الفيدرالي بتحديد المعدلات الأساسية التي يفرضها على البنوك الوطنية عند اقتراض الأموال الحكومية ليوم واحد. يتم اشتقاق معدلات الفائدة على القروض الأخرى من هذه المعدلات الفيدرالية.

2. إضافة أو إزالة النقود من النظام:

○ يضخ الفيدرالي النقود في النظام المالي عن طريق منح قروض للبنوك، والتي بدورها يمكن أن تقدم هذه الأموال كقروض للأعمال التجارية والمستهلكين. كما يمكنه إزالة النقود من النظام بتقليل هذه القروض.

6- مقابلات الكتلة النقدية: تعمل المجمعات النقدية بقياس الكتلة النقدية بناءً على معيار من حيث السيولة ولكنها لا تسمح بتفسير أصل خلق النقود. لهذا السبب فإن تحليل الأطراف المقابلة هو مهمة، لأنها تتيح للسلطات وضع سياستها النقدية. المقابلات للكتلة النقدية هي مصادر الإنشاء نقدية من قبل النظام المالي. نميز بين مقابل خارجي وأخرى داخلية.

6-1- العملات الأجنبية: بشكل مبسط تتمثل في عملية الاستيراد إلى خروج العملات الأجنبية، يجب على المستورد تحويل العملات المحلية إلى عملات أجنبية، وبالتالي لا تُحتسب في الكتلة النقدية. سوف تغادر العملات الأجنبية الأراضي الوطنية لضمان دفع الواردات. نتيجة لذلك، انكماش في الكتلة النقدية.

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقالاتها

- تؤدي عملية التصدير إلى دخول العملات الأجنبية، التي سيقوم المصدر بتحويلها إلى العملات المحلية ، وبالتالي زيادة الكتلة النقدية الداخلية.

- نتائج التبادلات الخارجية ليست الوحيدة التي تؤثر على المقابل الخارجي كذلك تؤثر حركات رؤوس الأموال عليه أيضاً.

- دخول لرؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية و أي خروج لرؤوس الأموال يؤدي إلى انكماش الكتلة النقدية.

- المقابل الخارجي هو إذن الترجمة النقدية لميزان المدفوعات بشكل ملموس، فإن التغير في الكتلة النقدية الداخلية ستترجم إلى تغيير بنفس المبلغ في الاحتياطيات من الذهب و عملات البنك المركزي.

6-2- المقابل الداخلي: تجو يتمثل في :

• الديون الصافية على الدولة بحث يمكن اعتبار الدولة وكيلاً غير مالي يحتاج إلى تمويل يمكن الاستفادة من تمويل نقدي من خلال اللجوء إلى البنك المركزي (مقدمات مباشرة، سندات الخزينة في المحفظة)، إلى البنوك (على شكل شراء سندات الخزينة من قبل البنوك)، وأصول العملاء غير الماليين في الخزنة (العملات المتداولة، الحسابات الجارية البريدية والسندات لدى الجمهور). في هذه الحالة تلجأ الخزينة العمومية أيضاً من البنوك التجارية وحتى الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، وتحصل هذه الأخيرة في مقابل ذلك على السندات الحكومية، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها عادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو لدى البنوك التجارية و ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة هذا في حال إتباع سياسة نقدية توسعية، وطبعاً يكون التأثير بالنقصان في حال إتباع سياسة نقدية انكماشية. وعليه تتمثل القروض المقدمة للخزينة العمومية فيما يلي :

الفصل الثالث: الكتلة النقدية مكوناتها ومقابلاتها

- التسيقات المقدمة من طرف البنك المركزي.
- السندات الخاصة بالمؤسسات المصرفية والمالية.
- السندات الخاصة بالافراد.
- المساهمات في الاقتصاد عن طريق المساعدات من جميع الأنواع (على شكل قروض ومحافظ الأوراق المالية) الموزعة من قبل النظام المالي إلى الوكلاء غير الماليين .

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

1- مفهوم المجاميع النقدية:

المجاميع النقدية هي مقاييس لمخزون النقود في البلاد حيث م تصنيف مكونات الكتلة النقدية إلى مجاميع نقدية وذلك وفقا لعدة معايير لعل أهمها درجة السيولة التي تتمتع بها وكذا تبعا لخصائص النقد وسلوك الوحدات الاقتصادية اتجاهها .

و تظهر أهمية السياسة النقدية حيث يعد تطور المجاميع النقدية مؤشرا رئيسيا لتوقع التضخم وتعديل السياسة النقدية . قد تشير الزيادة السريعة في المعروض النقدي ($M1$) أو ($M2$) إلى زيادة في التضخم، مما يتطلب تدخل البنك المركزي.

على سبيل المثال البنوك المركزية التي تريد زيادة كبيرة في المعروض النقدي، مما أثر على قيمة العملات وأدى إلى تضخم كبير . لذلك، تُعد هذه المجاميع ضرورية لفهم الديناميكيات النقدية وقرارات السلطات النقدية . فهي تُمكن من تقييم تأثير السياسات الاقتصادية على المعروض النقدي وتوقع الحركات التضخمية التي قد تنتج عنه.

2-انواع المجاميع النقدية المختلفة: تنقسم المجاميع النقدية إلى عدة فئات، لكل منها خصائص مميزة .

$M1$:أكثر النقود سيولة و يشمل أشكال النقود المتاحة بسهولة للمعاملات، بما في ذلك :العملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة ($M0$) ، ودائع الحسابات الجارية . تُستخدم هذه الفئة لقياس السيولة الفورية المتاحة في الاقتصاد .

يتمتع بسيولة عالية جدا فهو يحتوي على مجموع وسائل الدفع والتي تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار الآني والمباشر بين كل من السلع والخدمات كما يمكنها من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل، ويتوافق هذا المفهوم للمجموع النقدي مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل وذلك ألن المدفوعات عادة ما تتم باستخدام الأوراق النقدية.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

M2 :مدخرات قصيرة الأجل و يشمل M2 و M1 بالإضافة إلى أشكال نقود أقل سيولة ولكن سهلة

التحصيل يضاف إلى ذلك :

-الودائع لأجل التي تستحق خلال سنتين أو أقل.

- الودائع التي تصل مدة إشعار السداد فيها إلى ثلاثة أشهر، حسابات التوفير . تقيس هذه الفئة المدخرات

قصيرة الأجل للأسر والشركات.

يتميز هذا المجمع بدرجة سيولة أقل من المجمع النقدي الأول، بحيث يمكن أن تتحول هذه الودائع إلى

وسائل دفع ولكن ليس واذا ما تم ذلك فإنها تتحمل بعض التكاليف كالتنازل عن الفوائد أو تحمل تكاليف

المعاملات.

M3: الأدوات المالية القابلة للتداول: يشمل M3 المعروض النقدي M2 ، بالإضافة إلى الأدوات المالية

القابلة للتداول في سوق النقد ويشمل:

-أدوات سوق النقد.

-أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (UCITS) .

- شهادات الإيداع.

- سندات الدين قصيرة الأجل .

لا تقيس هذه الفئة السيولة الفورية فحسب، بل تقيس أيضاً شبه النقود، مما يوفر رؤية أشمل للمعروض

النقدي المتداول

3-تأثير المجاميع النقدية على الاقتصاد تؤثر المجاميع النقدية بشكل مباشر على السياسة النقدية للبنوك

المركزية و يستخدم البنك المركزي الأوروبي المعروض النقدي M1 ، وM2، و M3 لتعديل أسعار الفائدة

الرئيسية، مما يؤثر على اقتصاد منطقة اليورو بأكمله .

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

يمكن أن تؤدي زيادة المعروض النقدي، والتي غالبًا ما تُقاس بهذه المجموع، إلى انخفاض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد .

مثلا أثناء جائحة كوفيد-19 دفعت البنوك المركزية إلى زيادة المعروض النقدي المتداول بشكل كبير و كان لهذه الزيادة عواقب عديدة:

ارتفاع كبير في التضخم و أثر على الأسر والشركات.

-انخفاض قيمة العملات المعنية و أثر على التجارة الدولية.

-ارتفاع في قيمة الذهب والفضة مما يعكس فقدان الثقة في العملات الورقية

تلعب سرعة تداول النقود، التي تتناسب عكسيًا مع المعروض النقدي، دورًا أساسيًا. يمكن أن تؤدي الزيادة السريعة في المعروض النقدي، دون زيادة مقابلة في حجم المعاملات، إلى تضخم جامح. لذلك، تُعد المجموع النقدية مؤشرات أساسية لفهم هذه الديناميكيات وتوقع الحركات الاقتصادية. و عند الاخذ في الاعتبار العلاقة بين المجموع وحجم المعاملات: يمكن أن تشير الزيادة في المعروض النقدي (M3) ، على سبيل المثال، إلى زيادة في الأنشطة المالية والتجارية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي و بالتالي المجموع النقدية ليست مجرد مقاييس إحصائية؛ بل هي محورية في القرارات السياسية والاقتصادية.

4-الآلية التوسع النقدي: تساهم البنوك التجارية في تحديد الكتلة النقدية من خلال قراراتها المتعلقة

باحتمالياتها و بكمية القروض التي ترغب في تقديمها

4-1-النظام الاحتياطي الجزائي: تقبل البنوك التجارية الالتزام بتحويل خصومها من الودائع الى نقد

سائل و يمكن تحويل الودائع تحت الطلب الى نقد سائل على الفور ، وتحويل الودائع لاجل وودائع الادخار الى نقد سائل تبعا لفترات محددة و لانه من غير المرجح ان يطلب جميع المودعين قبض وداائعهم نقدا في ان واحد فان البنوك لا تحفظ بجزء من هذه الودائع كاحتياطيات ، اذا احتفظت البنوك التجارية بجزء فقط من

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

أصولها الكلية على شكل نقد فان لتغيرات في الاحتياطي تستطيع ان تدعم او انكماش خصوم النظام المصرفي بمقادير مضاعفة او نقص الاحتياط.

الافتراضات :

* تخضع جميع البنوك للانظمة ذاتها خاصة للحد الادنى المطلوب من الاحتياطي القانوني 20%.

* لا تحتفظ البنوك باي احتياطيات اجنبية او احتياطيات زائدة

* لا تقتصر اصدارات خصوم البنوك التجارية على الودائع تحت الطلب أي لا وجود للودائع.

4-2-العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود:

- الادخار عندما ينقص من سرعة تداول النقود
- تطور الاقتصاد الوطني يزيد من سرعة تداول النقود
- ارتفاع سعر الفائدة يقلل من سرعة التداول
- كثافة السكان
- توقع انخفاض مستوى الاسعار
- احتياط بالمواجهة الطوارئ - يؤثر سلبا
- توقيف دخول العاملين (تقليل النفقات)-يقلل سرعة تداوله

5-مقاربة نظرية بين النظرية الكنزية و النقدية :

يشير الاقتصاد النقدي إلى نقد ميلتون فريدمان المباشر لنظرية الاقتصاد الكينزي التي وضعها جون مينارد كينز ويُعرف أيضًا باسم النظرية النقدية، والفرق بينهما هو أن الاقتصاد النقدي ينطوي على التحكم في النقد في الاقتصاد، بينما ينطوي الاقتصاد الكينزي على الإنفاق الحكومي.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

يؤمن النقديون بالتحكم في المعروض النقدي الذي يتدفق إلى الاقتصاد مع السماح لبقية السوق بإصلاح نفسه ويعتقد الاقتصاديون الكينزيون أن الاقتصاد المتعثر يستمر في دوامة هبوطية ما لم يُدخل تدخل يدفع المستهلكين إلى شراء المزيد من السلع والخدمات. تؤثر كلتا النظريتين الاقتصاديتين الكليتين بشكل مباشر على طريقة وضع المشرعين للسياسات المالية والنقدية. يهتم النقديون أكثر بتحسين أوضاعهم، بينما يهتم الكينزيون أكثر بالحفاظ على استمرارية عمل محركاتهم.

1-5- النظرية الكينزية:

يُعدّ الاقتصاد الكينزي مرادفًا لمصطلحات اقتصاد جانب الطلب. يعتقد الاقتصاديون الكينزيون أن أفضل طريقة للتحكم في الاقتصاد هي التحكم في الطلب على السلع والخدمات ومع ذلك، لا يتجاهل هؤلاء الاقتصاديون تمامًا دور المعروض النقدي في الاقتصاد وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي. الاقتصاديون الكينزيون بأن الاستهلاك والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات عوامل تُغيّر حالة الاقتصاد. قد يُعجب مُحبو هذه النظرية أيضًا بنظرية الاقتصاد الكينزية الجديدة التي تُوسّع هذا النهج الكلاسيكي. ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن الماضي، وتُركّز على التدخل الحكومي وسلوك الأسعار. تُعدّ كلتا النظريتين رد فعل على اقتصاديات الكساد.

1-1-5- مبادئ الكينزية

في حالة الركود/فخ السيولة، يمكن للتدخل الحكومي أن يحفز الطلب الكلي والناتج الحقيقي من خلال الاقتراض الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي. لذلك، يدعو الكينزيون إلى سياسة مالية توسعية في فترات الركود.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

يرفض الكينزيون نظرية الإزاحة التي طرحها أصحاب النظرية النقدية . ويؤكدون أنه في حال حدوث ارتفاع حاد في مدخرات القطاع الخاص (وانخفاض في الإنفاق)، فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يعوض هذا الانخفاض في إنفاق القطاع الخاص .

مفارقة الادخار من العناصر الأساسية في النظرية الكينزية فكرة "وفرة" المدخرات . جادل كينز بأن الناس في أوقات الركود يستجيبون لخطر البطالة بزيادة الادخار وخفض إنفاقهم . كان هذا خيارًا عقلانيًا، لكنه يساهم في انخفاض أكبر في الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي . ولهذا السبب قد يكون التدخل الحكومي ضروريًا

يعتقد الكينزيون عادةً أن هناك درجة من جمود الأجور . في حالات الركود، قال كينز إن الأجور قد تكون "ثابتة في اتجاه هبوطي" حيث تقاوم النقابات تخفيضات الأجور الاسمية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى بطالة حقيقية .

في حالة الركود، عندما يمتلك الاقتصاد طاقة فائضة، يكون لزيادة الطلب الكلي (AD) تأثير على الناتج الحقيقي، ويكون تأثيرها على مستوى الأسعار ضئيلاً

يعتقد الكينزيون أن هناك غالبًا تأثيرًا مضاعفًا . هذا يعني أن الضخ الأولي في التدفق الدائري يمكن أن يؤدي إلى زيادة نهائية أكبر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . بشكل عام، يميل الكينزيون إلى التأكيد على أهمية خفض البطالة بدلاً من التضخم

يرفض الكينزيون نظريات دورة الأعمال الحقيقية (وهي فكرة مفادها أن الحكومة لا يمكن أن يكون لها تأثير على الدورة الاقتصادية).

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

5-2-1 النظرية النقدية:

يؤمن أتباع النظرية النقدية بأن المعروض النقدي هو ما يتحكم في الاقتصاد. ويعتقدون أن التحكم في المعروض النقدي يؤثر بشكل مباشر على التضخم، وأن بإمكانهم التأثير على أسعار الفائدة مستقبلاً من خلال مكافحة التضخم باستخدام المعروض النقدي .

و عند ضخ المزيد من النقود إلى الاقتصاد، وتأثير ذلك على توقعات الأعمال وإنتاج السلع. والآن تخيل سحب النقود من الاقتصاد. ماذا يحدث للعرض والطلب؟ كان ميلتون فريدمان، مؤسس النظرية الاقتصادية النقدية، يؤمن بأن السياسة النقدية بالغة الأهمية لاقتصاد سليم، لدرجة أنه ألقى باللوم علناً على الاحتياطي الفيدرالي في التسبب بالكساد الكبير. وألمح إلى أن تنظيم الاقتصاد من مسؤولية الاحتياطي الفيدرالي.

ينتقد النقديون بشدة قدرة السياسة المالية على تحفيز النمو الاقتصادي. يعتقد النقديون/الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأجور أكثر مرونة، ومن المرجح أن تتراجع لمنع بطالة الأجور الحقيقية. يؤكد النقديون على أهمية التحكم في المعروض النقدي للحفاظ على انخفاض التضخم. يميل النقديون إلى التركيز على خفض التضخم بدلاً من إبقاء البطالة منخفضة. يؤكد النقديون على دور المعدل الطبيعي للبطالة (البطالة في جانب العرض).

التقارب بين الكينزية والنقدية يبدو التمييز بين المواقف الكينزية والنقدية أكثر ضبابية. على سبيل المثال، تبنى العديد من الاقتصاديين "الكينزيين" أفكار المعدل الطبيعي للبطالة، بالإضافة إلى البطالة الناتجة عن نقص الطلب. أما الاقتصاديون "الكلاسيكيون الجدد" فهم أكثر ميلاً إلى قبول أفكار الجمود في الأسعار والأجور.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

6-أهم النقاط المستفادة

تركز النظرية النقدية على التحكم في المعروض النقدي للسيطرة على الاقتصاد. تركز النظرية الكينزية على الإنفاق الحكومي للسيطرة على الاقتصاد. يؤمن أتباع النظرية النقدية بمكافحة التضخم من خلال تعديل كمية النقود المتداولة. يُقرّ الكينزيون بقيمة تأثير النظرية النقدية على الناتج المحلي الإجمالي، لكنهم يرون أن التعديلات النقدية تستغرق وقتًا طويلًا جدًا حتى تُلاحظ. يستخدم المشرعون كلتا النظريتين الاقتصاديتين لوضع السياسات المالية والنقدية.

ب. نظريات الكمية الحديثة للنقود: من فيشر إلى فريدمان
يستخدم معظم المؤرخين الاقتصاديين الذين يُولون أهميةً للقوى النقدية في التاريخ الاقتصادي الأوروبي عادةً شكلاً من أشكال ما يُسمى بنظرية كمية النقود حتى في أدبيات التاريخ الاقتصادي الحالية، فإن الصيغة الأكثر استخدامًا هي هوية فيشر، التي وضعها الاقتصادي فيشر (1867-1947) لا يمكننا الاستغناء عنها، على الرغم من أن معظم الاقتصاديين اليوم يترددون في استخدامها دون تعديلات جوهرية .

معادلة التبادل: $M.V = P.T$

M : مخزون النقود في شكل عملات معدنية وأوراق نقدية وودائع مصرفية (عالية القوة)
 V : سرعة التداول؛ أي معدل تداول وحدة نقدية واحدة في المعاملات خلال عام واحد؛ متوسط عدد دورانه.

P : مقياس لمستوى الأسعار؛ مثل مؤشر أسعار المستهلك.

T : إجمالي حجم المعاملات النقدية التي تتم في الاقتصاد خلال نفس السنة.

هذه المعادلة أقرب إلى التطابق أو تكرار للمعنى منها إلى معادلة سببية: فهي تنص ببساطة على أن إجمالي الإنفاق، من حيث رصيد النقد مضروبًا في معدل دورانه أو تداوله، يساوي بالضرورة إجمالي الإنفاق من

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

حيث إجمالي حجم المعاملات النقدية مضروبًا في مؤشر الأسعار الحالي. القيمتان على جانبي الإشارة متطابقتان بالضرورة

مشاكل متطابقة فيشر :

- قيل إن تقدير أو حساب M و P صعب للغاية. بالنسبة للعصور الوسطى، وأوائل العصر الحديث، والعصر الحديث، والعصر الحديث، والوقت الحاضر، يُعد هذا نوعًا من التدقيق الدقيق الذي لا يُطّل النموذج بأي حال من الأحوال. يمكن توفير بدائل جيدة لمعظم هذه العصور، وهي كافية بالتأكد للإشارة إلى التحركات العامة لكل من الأسعار والأرصدة النقدية. الاعتراضان الآخريان أكثر أهمية بكثير.

- يستحيل حساب T لأي فترة زمنية، أو حتى استيعابه. أي أنه حتى لو أمكننا ربط T بقيمة عددية، فسيكون ذلك بلا معنى $T =$: الحجم الإجمالي لجميع المعاملات في الاقتصاد، الوسيطة والنهائية، من المواد الخام إلى المنتجات المصنعة بالكامل، بالإضافة إلى جميع الخدمات. كيف يمكننا حل مشكلة العد المتعدد؟ كيف يمكننا جمع جميع المعاملات التي تشمل هذا العدد الكبير من السلع والخدمات المختلفة: بأي قاسم مشترك؟ إن جمع التفاح والبرتقال (كقطع فاكهة) مهمة بسيطة للغاية بالمقارنة.

- V ، كمقياس لسرعة تداول النقود أو دورانها، ليس في الواقع متغيرًا مستقلًا، بل متغيرًا متبقيًا، والذي يجب حسابه جبريًا بمعرفة المتغيرات الثلاثة الأخرى أولًا. وبالتالي، لا يُمكن حساب V إلا بهذه

$$V = (P.T)/M \quad 2. \text{ الصيغة}$$

$$M = k.P.T \quad \text{معادلة أرصدة النقد في كامبريدج}$$

تُعدّ هذه المعادلة منافسًا أقل شهرةً لهوية فيشر التي ظهرت خلال عشرينيات القرن الماضي في كامبريدج،

بصيغةٍ حلّت على الأقل المشاكل المتعلقة بسرعة الدفع :

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

- ما مقدار النقود "عالية القوة" (والتي تُسمى عادةً $M1$) التي يرغب الناس حاليًا في الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية (أموال مُحتفظ بها على شكل عملات معدنية، أو أوراق نقدية، أو ودائع مصرفية)، بدلاً من إنفاقها أو استثمارها؟

- ما هي، إذًا، نسبة هذه الأرصدة النقدية إلى إجمالي القيمة النقدية لجميع المعاملات في الاقتصاد؟
- يُشار إلى هذه النسبة بالحرف k ؛ ويصبح هذا الشكل من معادلة الكمية الآن $M = k(P.T)$.
يشير الحرف k بالتالي إلى نسبة إجمالي قيمة جميع المعاملات النقدية التي يختار الجمهور الاحتفاظ بها في أرصدة نقدية؛ وبالتالي يُحدد لنا المبلغ اللازم من M اللازم لتحقيق هذا المستوى من الإنفاق الكلي $(P.T)$ بتحديد الإشارة إلى أن P مضروبًا في T يساوي القيمة النقدية الإجمالية لجميع المعاملات؛ وبالتالي يواجه نفس مشاكل تقدير قيمة T ، كما هو موضح سابقًا في معادلة فيشر

- تفضيل السيولة: مفهوم طوره كينز، حيث طرح سؤالاً جوهريًا: لماذا يرغب الناس في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، بدلاً من إنفاقها أو استثمارها فورًا؟

اقترح ثلاثة دوافع (1). دافع المعاملات: يحتفظ الناس بمخزون من النقد الجاهز لتلبية احتياجاتهم اليومية من شراء السلع ودفع ثمن الخدمات، وما إلى ذلك. ويُعتبر هذا الدافع الرئيسي للاحتفاظ بالنقد الجاهز.
(2) دافع الاحتراز: الاحتفاظ بنقد جاهز في متناول اليد لمواجهة أي طارئ غير متوقع، كصندوق احتياطي للاحتياجات المستقبلية). (3) دافع المضاربة: امتلاك سيولة نقدية جاهزة للاستفادة الفورية من فرصة استثمارية مميزة - صندوق نقدي للمضاربة به

(د) أرصدة النقد وتكلفة الفرصة البديلة: ما تكلفة الاحتفاظ بهذه الأرصدة النقدية؟ التكلفة الحقيقية هي تكلفة الفرصة البديلة: أي الفائدة أو دخل الاستثمار الآخر المفقود نتيجة عدم استثمار هذه الأرصدة.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

العوامل المؤثرة على V و k

- أي تغيرات تؤثر على هذه العناصر الثلاثة لتفضيل السيولة: المعاملات، والطلبات الاحترازية، والمضاربة على النقود.
- التغيرات السكانية: الهياكل السكانية، وهياكل السوق، وتكاليف المعاملات، وما إلى ذلك، مما يتطلب الاحتفاظ بنسبة أكبر أو أقل من الدخل القومي في أرصدة نقدية.
- التغيرات في الأدوات المالية: العديد منها يُوفر في استخدام النقود، وسكّ النقود، وبالتالي يُسرّع السرعة الفعلية لتداولها.
- صدمات العرض: آثار المجاعة، والحرب، وتمويل الحروب، وما إلى ذلك؛ والزيادات المفاجئة في إمدادات الغذاء والنقود، وما إلى ذلك.
- التنبؤات بشأن القيمة المستقبلية للنقود: أي شكل من أشكال "التوقعات العقلانية": إذا كنت تعتقد أن النقود ستفقد قوتها الشرائية في المستقبل، فسوف تتخلص منها، أي تستبدلها بأصول ذات قيمة أكثر استقرارًا: وبالتالي تُقلل الأرصدة النقدية وتزيد من سرعة دوران النقود.
- أسعار الفائدة ومستويات الدخل القومي.

6-1- الانتقادات الكينزية لنظريات كمية النقود:

- (أ) بينما يعتقد منظرو الكميات أن k أو V مستقران، على الأقل في المدى القصير، يعتقد كينز وأتباعه أن هذين المتغيرين غير مستقرين ومتقلبين للغاية
- 1- على وجه الخصوص، يجادلون بأن k و V حساسان للغاية لأسعار الفائدة على المدى القصير، والتي بدورها ترتبط وظيفيًا بالتغيرات في المعروض النقدي. باختصار، تتغير سرعة دوران النقود عكسيًا مع المعروض النقدي ومباشرةً مع أسعار الفائدة؛ وبدلاً من ذلك، تتغير k مباشرةً مع المعروض النقدي وعكسيًا مع أسعار الفائدة. تذكر أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

وبالتالي، على المدى القصير على الأقل، من المفترض أن تؤدي زيادة المعروض النقدي M إلى خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى خفض سرعة دوران النقود (أو السماح بارتفاع k علاوة على ذلك، فإن وفرة المعروض النقدي تقلل من الحاجة إلى ترشيد استخدام النقود، وبالتالي تقلل أيضاً من سرعة دوران النقود) (أو تشجع على زيادة الأرصدة النقدية).

2- بينما اعتبر منظرو الكميات أن المعروض النقدي الكلي خارجي المنشأ إلى حد كبير، اعتبره الكينزيون داخلي المنشأ إلى حد كبير، ودالّة على العوامل الحقيقية التي تحدد الإنتاج والتجارة³ - افترضت نظرية الكميات النقدية الكلاسيكية، كما ذكر سابقاً، حالة طبيعية أو متوازنة من التوظيف الكامل، أي أن جميع الموارد ستكون مستغلة بالكامل، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق النقدي ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار بشكل متناسب، لأن أي زيادة أخرى في الإنتاج والتجارة كانت مستحيلة (على المدى القصير).

جادل كينز، في كتاباته خلال سنوات الكساد الكبير، بأن نقص توظيف الموارد كان في أغلب الأحيان هو الحالة الطبيعية؛ وأن زيادة الإنفاق النقدي ستحفز التوظيف الإنتاجي لمزيد من الموارد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، مما سيُعوّض أي تضخم محتمل ناتج عن هذا الإنفاق المتزايد. رابعاً) كينز والتضخم طويل الأجل: في نقده لنظرية كمية النقود الكلاسيكية، قال: "حتى الآن، انصب اهتمامنا بشكل رئيسي على كيفية تأثير تغيرات كمية النقود على الأسعار في الفترة القصيرة

7- مصيدة السيولة لدى كينز:

فخ السيولة هو حالة اقتصادية لا تؤثر فيها زيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة. خلال فخ السيولة، تصبح السياسة النقدية التوسعية (زيادة المعروض النقدي) عاجزة عن التأثير على سعر الفائدة والطلب الكلي والنمو الاقتصادي. أي زيادة في المعروض النقدي لا تؤثر على سعر الفائدة المنخفض أصلاً، ولا

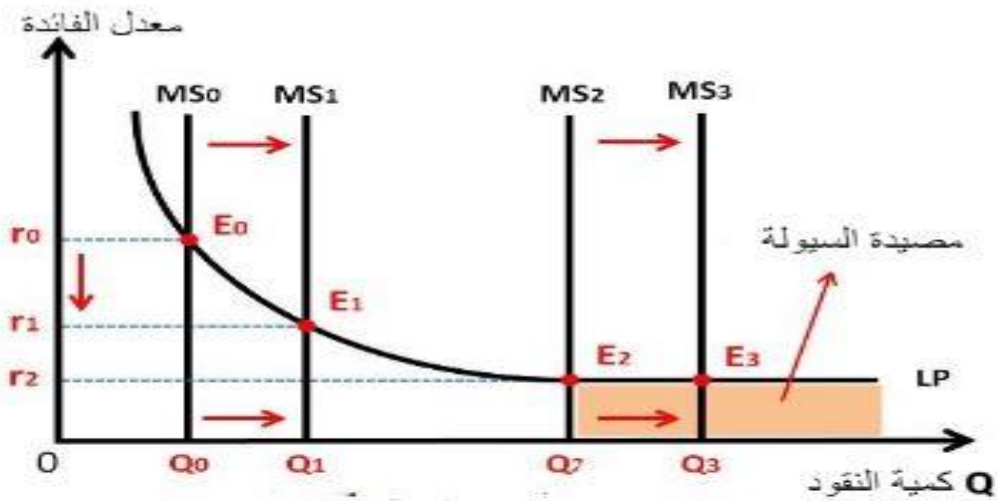
الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

تؤدي إلى نمو اقتصادي. يحدث هذا لأن الفاعلين الاقتصاديين يفضلون ادخار المال بدلاً من استثماره في شراء السندات أو أدوات الدين الأخرى، مما يؤدي إلى فح السيولة.

صاغ الاقتصادي جون ماينارد كينز مصطلح فح السيولة عام 1936 في نظريته الشهيرة لتحديد سعر الفائدة، أي نظرية تفضيل السيولة. ويُعتبر هذا المفهوم مفهوماً مهماً في الاقتصاد الكلي لفهم آليات الاقتصاد ككل. فهم فح السيولة في نظرية تفضيل السيولة، يُحدد سعر الفائدة باستخدام قوى الطلب على النقود (تفضيل السيولة) وعرض النقود. يحتفظ الناس بالنقود أو يُفضلون السيولة (تفضيل السيولة) لأسباب تتعلق بالمعاملات والتحوط والمضاربة. ويتضح هذا الطلب على النقود أو تفضيل السيولة من خلال منحنى LP المنحدر للأسفل في الرسم البياني التالي. أما المعروض النقدي (MS) فهو خط عمودي لأنه يخضع لسيطرة البنك المركزي للبلد ولا يعتمد على أسعار الفائدة.

عادةً، تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة. ويوضح الرسم البياني التالي ذلك: يميل منحنى تفضيل السيولة (LP) في البداية نحو الأسفل. يزداد المعروض النقدي من MS0 إلى MS1. ينتقل التوازن من E0 إلى E1. تزداد كمية النقود من Q0 إلى Q1. ينخفض سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 هذا الانخفاض في سعر الفائدة هو النتيجة المعتادة لزيادة المعروض النقدي في ظل السياسة النقدية التوسعية. سيؤدي هذا الانخفاض في سعر الفائدة إلى زيادة الطلب الكلي والنتاج القومي، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي. وهنا، تُعتبر السياسة النقدية التوسعية فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري



ومع ذلك، عند انخفاض سعر الفائدة (r_2)، يصبح تفضيل السيولة (LP) مرناً تماماً تجاه الفائدة (أفقياً)، ولا تؤثر زيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة قصير الأجل. وصف كينز هذا الوضع بأنه فخ السيولة. ويتضح ذلك في الرسم البياني أعلاه، الذي يُظهر التمثيل البياني لفخ السيولة. في الرسم البياني أعلاه، يكون منحنى تفضيل السيولة (LP) مرناً تماماً تجاه الفائدة (أفقياً) عند سعر فائدة منخفض قدره r_2 . يزداد المعروض النقدي من MS_2 إلى MS_3 . ينتقل التوازن من E_2 إلى E_3 . تزداد كمية النقود من Q_2 إلى Q_3 لا يتغير سعر الفائدة، ويبقى كما هو عند r_2 .

وبالتالي، عند انخفاض سعر الفائدة بمقدار r_2 ، تصبح زيادة المعروض النقدي غير فعالة في خفض سعر الفائدة، وبالتالي تعزيز الطلب الكلي والناتج القومي. في فخ السيولة، يُفضل الناس الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة (سيولة عالية)، ولا يستثمرون أموالهم في سندات حكومية أو أدوات دين أخرى. يقعون في فخ الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة، ويحدث هذا عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً وأسعار السندات مرتفعة. حالات فخ السيولة هناك ثلاث حالات رئيسية تحدث فيها فخ السيولة: عندما يكون سعر الفائدة

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

منخفضًا جدًا (أحيانًا صفرًا، وهو ما يُسمى أيضًا بالحد الأدنى الصفري). (عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود. السياسة النقدية غير فعّالة وغير قادرة على خفض أسعار الفائدة المنخفضة بشكل أكبر.

8- النظرية المالية الحديثة:

أظهرت نظرية النقد الحديث أهمية الحكومة ان تنفق العملة ، وأن دافعي الضرائب يستخدمون تلك العملة لسداد التزاماتهم للدولة توصلت نظرية النقد الحديث إلى استنتاجات حول مالية الحكومة (ومخاطر عجز الموازنة)، والسياسة النقدية، وما يسمى بمنحنى فيليبس (التضخم والبطالة)، و أسعار الصرف الثابتة ، تُجادل نظرية النقد الحديث لا يُمكن للحكومة السيادية أن تُصبح مُعسرةً بعملتها الخاصة؛ بل يُمكنها دائمًا سداد جميع المدفوعات عند استحقاقها بعملتها الخاصة. في الواقع، إذا أنفقت الحكومة وأقرضت العملة، فمن الواضح أنها لا تحتاج إلى عائدات ضريبية قبل أن تتمكن من الإنفاق. علاوة على ذلك، إذا دفع دافعو الضرائب ضرائبهم باستخدام العملة، فيجب على الحكومة أولاً الإنفاق قبل دفع الضرائب. مرة أخرى،

لا تُجري الحكومات الحديثة عادةً مدفوعاتها باستخدام العملات المعدنية أو الأوراق النقدية، ولا تُحصل الضرائب المدفوعة باستخدام العملات المعدنية أو الأوراق النقدية. بدلاً من ذلك، تُوجّه البنوك المركزية إلى سداد مدفوعاتها عن طريق إيداعها في الحسابات المصرفية؛ وتؤدي مدفوعات الضرائب إلى قيام البنوك المركزية بخصم الأموال من الحسابات المصرفية. بما أن قلة من الناس يفهمون هذه الإجراءات المحاسبية، فإنهم لا يفهمون حقًا كيفية إنفاق الحكومات. ويمكن تضليلهم بالتشبيهات بميزانيات الأسر. يبدو من المنطقي القول إن الحكومات تحتاج إلى "إيرادات" من مدفوعات ضرائب الأسر قبل أن تتمكن من الإنفاق.

ترى نظرية النقد الحديث أن بيع السندات الحكومية يختلف تمامًا عن الاقتراض. عندما تبيع الحكومة السندات، تشتريها البنوك بعرض الاحتياطي التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي. يقوم البنك المركزي

الفصل الرابع: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد من منظور نظري

بخصم ودائع الاحتياطي لدى البنك المشتري ويضيف إلى حسابه أوراقاً مالية من الخزنة. بدلاً من اعتبار هذا اقتراضاً من الخزنة، فهو أشبه بتحويل الودائع من حسابك الجاري إلى حساب توفير لكسب المزيد من الفائدة .

إن سندات الخزنة ليست في الواقع سوى حساب توفير لدى البنك المركزي، يدفع فوائد أعلى من ودائع الاحتياطي (حسابات "الشيكات" المصرفية) لديه.

تدرك نظرية النقد الحديث (MMT) أن مبيعات السندات الحكومية السيادية تُعادل عملياً عمليات السياسة النقدية. ورغم أن هذا الأمر قد يبدو تقنياً بعض الشيء، إلا أن الغرض العملي من هذه المبيعات هو مساعدة البنك المركزي على تحقيق هدفه بشأن سعر الفائدة لليلة واحدة. تُستخدم مبيعات السندات لإزالة الاحتياطيات الزائدة التي من شأنها أن تُسبب ضغطاً هبوطياً على أسعار الفائدة لليلة واحدة. وتُضيف مشتريات البنك المركزي من السندات احتياطيات إلى النظام المصرفي، مما يمنع ارتفاع أسعار الفائدة لليلة واحدة.

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

1- مفهوم النظام النقدي وخصائصه:

يشير النظام النقدي إلى إطار عمل وسياسة حوكمة لإنشاء وتداول وتنظيم النقود في الاقتصاد غرضه الأساسي هو إرساء أسس جميع الأنشطة الاقتصادية وتحديد صحة اقتصاد الدولة .

كما يُساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار والنمو و تستخدمه الحكومات حاليًا للحفاظ على قيمة عملتها المحلية في الأسواق الخارجية من خلال أسعار الفائدة وسياسات الإنفاق والتدابير الضريبية وتستخدمه الحكومات أيضًا للسيطرة على التضخم والانكماش، مما يؤدي إلى اقتصاد مستقر وبالتالي فهو يسمح أيضًا للشركات بالعمل والنمو بشكل متوازن من خلال تسهيل توفير الموارد المناسبة.

النظام النقدي هو الوسيلة والأساليب التي تستخدمها الحكومة لإنشاء النقود وتنظيمها في الاقتصاد . ويلعب دورًا حيويًا في السيطرة على التضخم والانكماش، ويشكل أساسًا لجميع الأنشطة الاقتصادية، مما يسمح بنمو متوازن للأعمال . يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: النقود السلعية، والنقود القائمة على السلع، والنقود الورقية، وهي الشكل الأكثر استخدامًا للنقود مثل الدولار الأمريكي .

يسمح النظام النقدي المشتق من نظام المقايضة بالتجارة السهلة بين شخصين حتى بدون الحاجة المزدوجة للحاجات وفي أي مكان وزمان، وهو ما كان مستحيلًا في نظام المقايضة.

2- آلية عمل النظام النقدي:

يشير النظام النقدي إلى مجموعة الأطر والسياسات التي تُمكن الحكومة من خلق نقود كافية للتداول والاستخدام في الاقتصاد و يجب التحكم في النظام النقدي وصيانتته استراتيجيًا لارتباطه المباشر باستقرار الاقتصاد . و يعمل النظام النقدي وفق آلية عمل متمثلة في:

إنشاء النقود: تُنشئ سلطة مركزية النقود مثل البنك المركزي للولايات المتحدة هو نظام الاحتياطي الفيدرالي ويُشار إليه غالبًا باسم "الفيدرالي" تتخذ عملية الإنشاء هذه أشكالًا مختلفة: إصدار العملات:

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

يُصدر البنك المركزي هذه العملات عادةً بناءً على أهداف سياسته النقدية واحتياجات الاقتصاد. كما تلعب وزارة الخزانة الأمريكية دورًا في سك العملات المعدنية وإصدار العملات الجديدة .

البنوك التجارية: تُعدّ البنوك التجارية الوسطاء الرئيسيين في النظام النقدي الأمريكي . فهي تقبل الودائع، وتُقدم القروض، وتُقدم خدمات مالية مُتنوعة للأفراد والشركات.

أنظمة الدفع: تشمل أنظمة الدفع في الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الخيارات، بما في ذلك الشيكات الورقية، وبطاقات الخصم والائتمان، وتحويلات المقاصة الآلية وبالتالي، تُسهّل هذه الأنظمة تحويل الأموال بين الأفراد والشركات .

الأسواق المالية: علاوة على ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بنظام سوق مالي متطور . ولذلك، توفر هذه الأسواق منصات لتداول الأصول المالية، مما يؤثر على تخصيص رأس المال في الاقتصاد .

التنظيم والرقابة: تُشرف الحكومات والهيئات التنظيمية على القطاعين المالي والمصرفي وتُنظّمهما لضمان استقرار النظام النقدي وسلامته . السياسة النقدية: تستخدم البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية للتأثير على المعروض النقدي، وأسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية العامة.

تشمل هذه الأدوات عمليات السوق المفتوحة (شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية)، وتغيرات أسعار الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي للبنوك . ومع ذلك، مع تزايد اعتماد وسائل الدفع الرقمية والعملات المشفرة، يُمكن أن ينشأ نظام نقدي مزدوج تتعايش فيه العملات الرقمية والنقد المادي . ولذلك، يُعدّ هذا النظام شائعًا في العديد من الاقتصادات المتقدمة اليوم.

3 - خصائص النظام النقدي:

أ- النظام النقدي كنظام اجتماعي:

يُعد النظام النقدي جزءًا من البنية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع، إذ لا يمكن فصله عن البيئة التي يعمل ضمنها. فكما يشير "بيتر كس"، فإن النظم النقدية لم تُنشأ كغاية في ذاتها، بل كوسائل اقتصادية

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

تهدف إلى تسهيل الإنتاج وتبادل السلع والخدمات. ومن هذا المنطلق، فإن النظام النقدي يعكس طبيعة الاقتصاد الذي ينتمي إليه ويتأثر به بشكل مباشر، بل إنه لا يمكن أن يعمل خارج إطار هذا الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يختلف النظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي عن نظيره في النظام الاشتراكي، كما أن للمجتمع الإسلامي نظامه النقدي الذي يتماشى مع مبادئه الاقتصادية والاجتماعية.

ب- النظام النقدي كنظام تاريخي:

النظام النقدي ليس نظامًا ثابتًا، بل هو كيان متغير يتطور تبعًا لتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية التي ينتمي إليها. فالنظام الرأسمالي، على سبيل المثال، انتقل من مرحلة الإنتاج الفردي غير التنافسي إلى مرحلة الإنتاج الكبير القائم على المنافسة، وفي المقابل شهد النظام النقدي تحولًا من الاعتماد على قاعدة الذهب إلى قاعدة الائتمان، ومن الاقتصاد الليبرالي إلى التدخل الحكومي في السياسة النقدية.

مفهوم القاعدة النقدية ووظائفها:

القاعدة النقدية تُعرّف بأنها المرجع الأساسي الذي يُستخدم في حساب وتقدير القيم الاقتصادية داخل المجتمع، ويُقارن من خلاله بين مختلف السلع والخدمات. وقد مر هذا المفهوم عبر مرحلتين رئيسيتين:

أ- مرحلة النقود المعدنية:

في هذه المرحلة، كانت القاعدة النقدية تركز على الوزن من المعدن النفيس (كالذهب أو الفضة) الذي تحتويه وحدة النقد. ثم تطور المفهوم ليشير إلى المعدن نفسه الذي تُصنع منه هذه الوحدة. فمثلاً، كانت إنجلترا تعتمد على قاعدة الذهب، بينما كانت فرنسا تستخدم قاعدة المعدنين (الذهب والفضة).

ب- مرحلة النقود الورقية والمصرفية:

مع تطور الأنظمة النقدية، أصبح المفهوم يعتمد على القيمة الاسمية لوحدة النقد، أي ما يُعرف بـ "سعر الصرف"، حيث يُستخدم الدينار أو الدولار كوحدات مرجعية لتحديد القيم الاقتصادية محليًا ودوليًا.

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

4-وظائف القاعدة النقدية:

الوظيفة الأساسية للقاعدة النقدية تكمن في الحفاظ على القيمة الاقتصادية أو القوة الشرائية للنقود، أي ضمان قدرتها على أداء وظائفها النقدية بفعالية. وأي تغيير في هذه القاعدة ينعكس مباشرة على قوة العملة داخليًا وخارجيًا.

- في النظام النقدي المعدني: تُستخدم القاعدة النقدية لرصد التغيرات في قيمة وحدة النقد من خلال مقارنة قوتها الشرائية (التي ترتبط بوزنها من المعدن) بالقيمة السوقية لهذا المعدن في الأسواق.

- في النظام النقدي الائتماني: تتمثل الوظيفة في تحديد سعر الصرف بين العملات المختلفة، مما يسهل عمليات التبادل التجاري الدولي ويضمن استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية.

5-أهمية النظام النقدي:

الاستقرار الاقتصادي: يُساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار، ويُخفّض التضخم، ويضمن نموًا اقتصاديًا مُطردًا .

تسهيل التجارة: يُعزز النظام النقدي المستقر والموثوق التجارة المحلية والدولية على حد سواء من خلال توفير وسيلة تبادل موثوقة .

الثقة المالية: تُعزز الثقة بين المستثمرين والشركات والمستهلكين، مما يُعزز النشاط الاقتصادي والنمو.

6- التطور التاريخي لقاعدة الذهب:

انبثقت قاعدة الذهب من قانون بيل عام 1819 وكان لها دور مهم في تعايش الذهب والفضة، مع تداول الأوراق النقدية جنبًا إلى جنب . كان الذهب كوسيلة للتبادل مكلفًا للغاية وثمينًا للغاية (تغطية أقل من 100٪) .

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

تطورت قاعدة الذهب من مجموعة متنوعة من معايير النقود السلعية التي ظهرت قبل ظهور النقود الورقية والنظام المصرفي الاحتياطي الجزئي. كان السلف هو الاتحاد النقدي اللاتيني، حيث قامت بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا واليونان بتوحيد عملاتها الفضية على أساس مشترك بدءًا من عام 1879 إلى عام 1914 تم التخلي عن نظام المعدنين.

أنشئت البنوك المركزية بهدف حماية سعر الصرف مع اعتماد الذهب كعملة أساسية في البداية كان سعر الصرف الثابت نشطًا من حيث الدولار مقابل الأونصة والجنيه الإسترليني مقابل الأونصة، ثم تحول هذا لاحقًا إلى سعر صرف بين الدولار والجنيه الإسترليني لم يكن من الممكن وجود سياسة نقدية تقديرية و بحلول بداية القرن العشرين، ظهر أخيرًا نظام دولي حقيقي قائم على الذهب.

انحل ارتباط معيار الذهب بالانكماش وتعزز موقف الدولار من خلال إقرار قانون معيار الذهب. كانت المرحلة الثانية من معيار الذهب هي فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي تميزت بالتعويم الحر من عام 1919 إلى عام 1926 في فترة ما بين الحربين العالميتين. وبالتالي تخلت معظم الدول عن معيار الذهب باستثناء الولايات المتحدة.

وكانت العملات الجديدة إصدارات كانت إمداداتها محكومة بأحكام قوانين معيار الذهب وتم تحديد الاحتياطات من خلال القروض التي أقرتها عصبة الأمم. ومع ذلك، فإن نمو التوترات السياسية والعسكرية بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بعد الحرب أدى إلى تآكل التضامن الذي يجب أن يقوم عليه التعاون المالي و تميزت بفترات مختلفة من عدم الاستقرار النقدي والفوضى الاقتصادية.

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تقلبات في أسعار الصرف، إذ لجأت الدول على نطاق واسع إلى تخفيضات "مفترسة" لعملاتها كوسيلة لتحقيق مكاسب في سوق التصدير العالمية. بُذلت محاولات لاستعادة معيار الذهب، لكن المشاركين واجهوا مشاكل داخلية متنوعة، وافتقروا إلى الإرادة السياسية "لاتباع قواعد اللعبة". وكانت النتيجة وخيمة على التجارة والاستثمار الدوليين.

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

عاد معيار الذهب لما بين الحربين العالميتين إلى الحياة في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي، مع افتقار أسواق العمل والسلع للمرونة التقليدية. وبالتالي، لم يستطع النظام الجديد استيعاب الصدمات، أصبح المعدن النفيس موردًا أساسيًا لشراء الإمدادات اللازمة من الخارج لتغذية الاستعدادات للحرب. ومع تعطل المراجعة في سوق الذهب، بدأت أسعار الصرف في التعويم. ومن بين جميع العملات الرئيسية، ظل الدولار وحده قابلاً للتحويل بحرية إلى ذهب. لم تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي، وبالتالي، يُقدم النصف الأول من عشرينيات القرن الماضي مثالاً واضحاً نسبياً لنظام سعر الصرف العائم.

7-أنواع الأنظمة النقدية:

تُعدّ النظم النقدية جوهر الاقتصاد الكلي. ويمكن إرجاع جميع الأشكال الاقتصادية إلى النظام النقدي الذي يُحركها. يُعالج النظام النقدي طبيعة العطاء القانوني، والسلطة المسيطرة للجهة المصدرة، وطريقة تقييم العملة. ببساطة، تُعدّ قيمة وسلامة النقود المتغير الرئيسي للنشاط الاقتصادي والاستقرار ويتم تحديد نوع النظام على أساس:

1- **المعايير**: تعتمد جميع العملات على معيار مُحدد يكتسب من خلاله العرض قيمته. تُعدّ المعايير المعدنية بسيطة للغاية، إذ يُمكن استرداد جميع العملات بكمية مُحددة من المعدن، عادةً الذهب. هذه العملات مستقرة للغاية ولكنها غير مرنة نوعاً ما - لا يُمكنها التكيف بسرعة. البديل عن المعدن القياسي هو النقود الورقية، حيث تُحدد الدولة أو مجموعة من المصرفيين قيمة العملة.

2- **سيطرة الخواص**: يُنشئ شخص ما العملة ويُمنحها "سلطة" مُعينة؛ في الواقع، لا يوجد سوى خيارين لهذا "الشخص". إما الدولة، أو النخب الاقتصادية، التي تُصدر العملة وتُسيطر عليها وقيمتها. الاقتصادات الحديثة، للأفضل أو للأسوأ، عادةً ما يكون لديها

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

عملة ورقية تُسيطر عليها مجموعة من المصرفيين. يُصدر نظام الاحتياطي الفيدرالي، وهو مجموعة من المصرفيين الخاصين المستقلين عن أي سلطة حكومية، الدولار الأمريكي ويتحكم فيه لتحقيق الربح. الحجة المؤيدة لهذا النوع من الأنظمة هي أن المصرفيين يدركون ما هو مفيد للاقتصاد، على عكس الدولة - والخوف هو أن يتلاعب السياسيون بالعملة لأسباب سياسية لا اقتصادية .

3- **سيطرة الدولة:** في الأنظمة التي تُسيطر عليها الدولة، تسيطر الحكومة على البنك المركزي الذي يُصدر العملة. في بلدان مثل الصين، تخضع العملة لسيطرة الدولة، وتستند قيمتها إلى مرسوم حكومي يتعلق بالاقتصاد العالمي. في عام 1997، عندما انهارت الاقتصادات الآسيوية بسبب مضاربات جورج سوروس على البات التايلاندي، احتفظ اليوان الصيني بقيمته لأن الدولة هي التي سيطرت على قيمته، وليس السوق أو المصرفيين أو المضاربين أو أي سلطة أخرى. تسمح سيطرة الدولة للحكومة بتحقيق استقرار الاقتصاد وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات التي تحتاج إلى دعم. تُهيمن السلع العامة، لا السلع الخاصة، على القرارات النقدية .

4- **تقلبات الأسعار:** أحد الجوانب الرئيسية للنظام النقدي هو "سعر" المال في أي وقت . بعض الأنظمة، كالنظام الألماني، تخشى التضخم أكثر من أي شيء آخر. لذلك، ستتغير أسعار الفائدة بما يحمي قيمة اليورو. وبما أن ألمانيا تهيمن على الاتحاد الأوروبي، فإن مؤسساتها المصرفية تضمن بقاء اليورو على قيمته. من ناحية أخرى، يسعى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة قدر الإمكان لتشجيع الاستثمار . ويظل الجدل محتدماً حول "السيولة النقدية الفضفاضة" مقابل "السيولة النقدية الضيقة" . فإذا كان النظام "فضفاضاً"، فإن النقود تكون رخيصة. ويتم تجنب التضخم لأن تشجيع

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

الاستثمار سيزيد الإنتاج والاستهلاك. وتعطي السياسات "الضيقة" الأولوية للاستقرار على

الديناميكية في مكافحتها للتضخم.

و تتمثل انواعه في حسب النقود المتداولة:

1 -النقود السلعية تشمل السلع ذات القيمة الجوهرية، أو المعادن النفيسة وتُستخدم هذه السلع كعملة مادية ولذلك تميل النقود السلعية إلى الاحتفاظ بقيمتها النقدية حتى مع صهرها، كما هو الحال مع الذهب والفضة .وقد استخدم الناس الذهب والفضة كنقود للتداول نظرًا لقيمتها النقدية الثابتة .

2-النقود شبه السلعية تشمل هذه النقود النقود التي تُشتق قيمتها من سلع معينة لا تتطلب التعامل اليومي، مثل الأوراق النقدية قد لا تكون للأوراق النقدية قيمة ملموسة، ولكن يمكن استبدالها بالسلع التي تدعمها .على سبيل المثال، استمدت عملة الولايات المتحدة، الدولار، قيمتها من الذهب، الذي أصبح يُعرف باسم معيار الذهب .

النقود الورقية في ظل هذا النظام النقدي، تتعهد الحكومة بضمان قيمة العملة من خلال مرسوم قانوني دون أن تكون مدعومة بأي سلعة ثمينة .علاوة على ذلك، لا يمكن استبدال النقود الورقية بالذهب أو الفضة، ولكن يمكن بسهولة استبدال المنتجات أو الخدمات أو السلع الأخرى .حاليًا، تُصنّف جميع عملات العالم ضمن فئة العملات الورقية، إذ يستخدمها الناس في كل مكان لشراء السلع ولذلك، فهي تتكون عادةً من عملات ورقية وعملات معدنية .لذا، تُعدّ هذه العملات الورقية عملة قانونية للدولة، ولا يجوز لأحد رفضها لتبادل السلع أو الخدمات دون التعرض لعقوبة قانونية .علاوة على ذلك، يمكن تحويل جميع العملات الورقية إلى أرصدة بنكية، أو بطاقات ائتمان، أو مشتريات ببطاقات الخصم.

الفصل الخامس: النظام النقدي: تعريفه، أهدافه ومراحل تطوره

8-الفرق بين النظام النقدي ونظام المقايضة:

النظام النقدي	نظام المقايضة
تُستخدم النقود الورقية لتبادل السلع أو الخدمات .	تُستخدم السلع لتبادلها بسلع أخرى.
علاوة على ذلك، تُمكن النقود الورقية أي شخص من شراء أو بيع السلع أو الخدمات .	في نظام المقايضة، يجب على الطرفين الاتفاق على شروط وكمية السلع المتبادلة.
يجب دفع المال أولاً لأي تبادل للسلع أو الخدمات .	إذا لم يتفق الطرفان، فلا يمكن تبادل السلع.
قد يتطلب الأمر أو لا يتطلب تطابقاً مزدوجاً للطلبات.	لا يحدث ذلك إلا عند وجود تطابق مزدوج للطلبات في المعاملة.
هذه الحلول متاحة في جميع الحالات .	هذا النظام مُجدٍ في بعض الحالات فقط.
يُمكن إنشاء نظام نقدي إذا كان لدى شخصين مال بسهولة .	يصعب إجراء معاملات تجارية إذا كان لدى شخصين سلعتان مختلفتان في القيمة.
التجارة ممكنة عبر النظام النقدي المحلي والدولي .	التجارة المحلية فقط هي الممكنة.
يُسهّل ذلك على الناس الاقتراض من بعضهم البعض ومن البنوك .	لا يوجد خيار للاقتراض.
يُمكن تحويل الأموال بسرعة من شخص لآخر من أماكن بعيدة .	لا يُمكن نقل البضائع من أماكن بعيدة.

1-تعريف البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي هو قمة الجهاز المصرفي والذي لا يسعى الى تحقيق الأرباح مثل باقي البنوك بل هو بنك البنوك وبنك الدولة والذي يرسى قواعد واسس السياسة النقدية داخل الدولة وهو بنك وحيد في كل دولة وله وظائف أساسية وهامة تختلف عن وظائف البنوك الأخرى سواء التجارية أو المتخصصة وغالباً ما تكون ملكيته تابعة للدولة عدا في بعض الدول التي يكون رأس مال البنك المركزي بها مشاركاً مع رأس المال الخاص كما في اليابان.

البنك المركزي يُعد مؤسسة نقدية عامة تحتل مكانة محورية في النظام المصرفي للدولة، حيث يُعتبر الجهة المسؤولة عن إصدار العملة الورقية وضمان استقرار أسس النظام المصرفي بمختلف الوسائل المتاحة. كما يُنيط به الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة، وهي سياسة تُفرض على تأثيرات جوهرية في النظم الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد مهامه على مجموعة من الأنظمة الاقتصادية والظروف المصرفية والسياسية والاجتماعية السائدة، التي تشكل بدورها أطر عمله وطبيعة أدواته ومتطلباتها. تتنوع تعريفات البنك المركزي وفقاً لوظائفه ودوره في الاقتصاد الوطني .

يمكن تعريفه كمؤسسة حكومية مالية ذات دور إشرافي على النظام النقدي والمصرفي في البلد. وتُلقى على عاتقه مسؤوليات مثل إصدار العملات، مراقبة القطاع المصرفي، وتوجيه الائتمان بما يدعم النمو الاقتصادي، مع ضمان الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال توفير كميات نقدية ملائمة تتوافق مع احتياجات النشاط الاقتصادي .

أما وفقاً لتعريف سامو يلسن، فيُعرّف البنك المركزي بأنه الجهة التي تنظم تدفق النقود ضمن شرايين الحياة الاقتصادية، تُحدد مستوى أسعار الفائدة، وتدير الشؤون النقدية داخل البلاد .

كما يُمكن الإشارة إلى البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تصدر النظام المصرفي من حيث إصدار النقود والأعمال المصرفية، بالإضافة إلى دوره الحاسم في تحقيق الرقابة والإشراف على هذه العمليات.

2- آلية عمل البنك المركزي

عندما استخدم المعيار الذهبي (GS) لتثبيت أسعار العملات العالمية، اقتصر دور البنوك المركزية على ضمان قابلية تحويل الذهب، إذ حافظت كمية الذهب المحدودة المتوفرة في السوق على استقرار الأسعار بمعنى آخر، كلما واجهت دولة عجزًا في ميزان مدفوعاتها، اضطر بنكها المركزي إلى رفع سعر الخصم (سعر الفائدة الذي اعتاد البنك المركزي على استخدامه لإقراض البنوك التجارية) للسماح بتدفق الذهب إلى الخارج، والعكس صحيح.

ومع ذلك، مع التخلي عن المعيار الذهبي، وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية والكساد الكبير، ازدادت أهمية البنوك المركزية، وتعاظم دورها كأدوات للسيطرة على التضخم. وكما هو الحال اليوم، يمكن للبنوك المركزية إجراء معاملات السوق المفتوحة (OMO) التي تشتري أو تباع من خلالها السندات الحكومية، أو الأذونات، أو الأوراق النقدية الأخرى الصادرة عن الحكومة، وفقًا للسياسات النقدية المتفق عليها.

بهذه الطريقة، تستطيع البنوك المركزية التحكم في المعروض النقدي في الدولة، وبالتالي التأثير على الأسعار ومعدل التضخم. بالإضافة إلى تأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي كما هو موضح أعلاه، للبنوك المركزية دورٌ أيضًا على مستوى الاقتصاد الجزئي. تُعرف البنوك المركزية عادةً باسم "مقرض الملاذ الأخير"، حيث يُمكنها إقراض البنوك التجارية الأموال عند الحاجة. عندما تقترض البنوك التجارية مبالغ كبيرة من المال، يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

وللتحكم في حجم الأموال المقرضة للبنوك التجارية، وبالتالي معدل التضخم، يُمكن للبنوك المركزية إما زيادة أو خفض سعر الخصم، وهو سعر الأموال المقرضة.

3-وظائف البنك المركزي

3-1-إصدار النقود: يعد البنك المركزي هو السلطة الوحيدة في الدولة التي من حقها اصدار العملة القانونية (أوراق البنكنوت) وتعد هذه الوظيفة الاساسية والهامة للبنوك المركزية بصفة عامة علي مستوى دول العالم المختلفة ، ويرجع ذلك في رغبة الدولة لإكساب الثقة في النقود التي يصدرها البنك المركزي واعطائها صفة الالتزام القانوني في الدولة، كما تمكن البنك المركزي من الرقابة علي السياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك التجارية وتمكنه من رسم السياسات النقدية. واصدار النقود لابد أن يقابله غطاء وكان هذا الغطاء في الماضي يتركز علي ما يمتلكه البنك المركزي من الذهب والفضة ثم تطور واصبح الغطاء يشمل أيضا العملات الأجنبية الهامة ، كما لا تلتزم البنوك المركزية حالياً باستبدال قيمة العملة المصدرة بما يوازئها من ذهب أو فضة او غيرها ولكن اصبحت العملة الورقية الزامية. وفيما يلي نميز الأنواع التالية من أنواع الإصدار :

أ-نظام غطاء الذهب الكامل: حيث تقابل قيمة أوراق النقد المصدرة ما يعادلها ذهب وطبقا له يتحدد

حجم النقد المصدر ومعدل تغيره بحجم الغطاء الذهبي

ب-نظام الإصدار الجزئي الوثيق : وبمقتضاه خول للبنك المركزي إصدار نقود ورقية حد معين مقابل

سندات حكومية وما زاد عنها يكون غطاؤه ذهبا وهذا يعني أن الأوراق المالية كانت تغطي مقدارا ثابتا من

النقد المصدر (أوراق النقد الوثيق) بحيث كل زيادة فوق الإصدار الوثيق يجب أن تعطي ذهبا.

ج-نظام غطاء الذهب النسبي: طبقا لهذا النظام فإن وجود الذهب ضروري كعنصر من عناصر الغطاء إذ

يسمح هذا النظام بتغطية أوراق النقد بالذهب ويمثل نسبة معينة من قيمتها إلي جانب أوراق أخرى قد

تكون أوراق مالية أو أوراق تتوفر فيها شروط ضمان خاصة

الفصل السادس: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

د- نظام الحد الأقصى للإصدار: يتضمن التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد

المصدر وبين الاحتياطات الذهبية وإنما يعين القانون لحد الأقصى بما يصدره البنك من أوراق النقد.

هـ- نظام الإصدار الحر: قانون الإصدار لا ينص علي حد أقصى لحجم النقد المصدر فيتغير حجم الإصدار

إلى تقدير السلطة النقدية سعياً منها نحو تحقيق أهداف سياسية نقدية ومالية معينة

4-البنك المركزي بنك الدولة: يعتبر البنك المركزي هو بنك الدولة ، اي البنك الذي يتولي كافة

الأعمال المصرفية الخاصة بالدولة حيث تحتفظ الحكومة لديه بحسابات جارية يتمكن البنك المركزي من

خلالها من تسديد التزامات الدولة تجاه الآخرين كما يحصل البنك المركزي مستحقات الدولة لدى الغير

ويقوم بإدارة ديون الدولة وتدير الموارد اللازمة للوفاء بديون الحكومة من خلال اصدار الأوراق المالية

الحكومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وايضاً يقوم بتنفيذ سياسات الحكومة من خلال السياسات

النقدية ويستخدم الأدوات التي تمكنه من تحقيق اهداف هذه السياسات كما يشارك البنك المركزي في

اصدار الموازين العامة للدولة.

علي العموم نلاحظ أن تطور علاقة البنوك المركزية بالحكومة تأثرت بعاملين أساسيين هما:

1 -مدي سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحدد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية وهذا ما يجبرها علي

التدخل في شؤون النقد والائتمان وبالتالي ارتباطها بالبنك المركزي.

2- الظروف الاقتصادية الطارئة التي أرغمت البنوك المركزية علي التمشي لتنفيذ سياسة مالية معينة وبالتالي

خضعت السياسة النقدية إلى مقتضيات السياسة المالية .

الفصل السادس: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

3-البنك المركزي بنك البنوك: فهو يمثل البنك الأم والذي يتولى الإشراف والرقابة على اداء البنوك التجارية ومدى التزامها بالسياسة النقدية المرسومة من قبل البنك المركزى وبكافة اللوائح والقوانين ، كما يراقب نشاط البنوك التجارية فى خلق الودائع ويفرض على هذه البنوك نسبة احتياطي وخاصة على الودائع الجارية الى جانب الودائع الادخارية حتى لا تفرط البنوك التجارية فى الاقتراض وتواجه بعدم قدرتها على مواجهة طلبات السحب الذي قد يتسبب فى عدم الثقة فى الجهاز المصرفي. كما يعتبر البنك المركزى المقرض الأخير للبنوك فى حالة عدم قدرتهم على الوفاء بطلبات سحب العملاء وذلك فى حالات محدودة للغاية.

كما يقوم البنك المركزى بعمليات المقاصة بين البنوك فيقوم بتسوية المدفوعات والالتزامات بين البنوك على دفاتره اما ان يزداد رصيد البنوك لدى البنك المركزى وذلك بالنسبة للبنوك الدائنة أما البنوك المدنية فيقل رصيدها لدى البنك المركزى.

5-الرقابة الائتمانية من قبل البنك المركزي:

يمارس البنك المركزي سياسته النقدية للتأثير على سعر الفائدة، والمعرض النقدي، وتوافر الائتمان . ويستخدم البنك المركزي أدوات مختلفة لتحقيق هدفه المتمثل فى التحكم فى توافر الائتمان فى الاقتصاد . هناك العديد من الأدوات الكمية التي يراقب من خلالها البنك المركزي سيولة البنوك التجارية والمعرض النقدي . تساعد هذه الأدوات البنك المركزي على الحفاظ على اتساق الاقتصاد . فيما يلي أنواع الأدوات الكمية والنوعية المختلفة :

1-سعر الفائدة البنكي :سعر الفائدة البنكي هو سعر الفائدة الذي يُقرض به البنك المركزي البنوك التجارية، أو يُمكن تعريفه أيضًا بأنه سعر خصم البنك المركزي لسندات البنوك التجارية .الفرق بين سعر الفائدة البنكي وسعر الفائدة هو أن سعر الفائدة البنكي هو السعر الذي يُقدم به البنك المركزي القروض

الفصل السادس: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

للبنوك التجارية، بينما سعر الفائدة هو السعر الذي يُقدم به البنك التجاري القروض لعامة الناس . يستخدم البنك المركزي سعر الفائدة للسيطرة على حجم الائتمان في الاقتصاد، فعندما يكون سعر الفائدة منخفضاً، تقترض البنوك التجارية أكثر من البنك المركزي، مما يزيد من سيولتها ويزيد من قروضها للجمهور . في المقابل، عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً، تقترض البنوك التجارية أقل من البنك المركزي، مما يقلل من سيولتها ويقلل من قروضها للجمهور . بهذه الطريقة، يتحكم البنك المركزي في توافر الائتمان من خلال سعر الفائدة.

2- القيود: مع ذلك، فإن سعر الفائدة يخضع لبعض القيود، مما يقلل من فعالية استراتيجية البنك المركزي للسيطرة على الائتمان . تتمثل هذه القيود فيما يلي : لا تتعاون جميع البنوك التجارية مع قواعد ولوائح البنك المركزي . يُعد سوق سندات أسعار الفائدة المصرفية عنصراً مهماً، وهو غير منظم جيداً في الدول النامية . لا يوزع قطاع الشركات أرباحاً على مساهميها، ويحتفظ بالأموال في احتياطاته، مما يقلل اعتماده على البنوك التجارية كمصدر لرأس المال .

3- نسبة الاحتياطي: وفقاً للقواعد التي يضعها البنك المركزي، يتعين على كل بنك تجاري الاحتفاظ بنسبة محددة من ودائعه لديه كاحتياطات . وينظم البنك المركزي سيولة البنوك التجارية من خلال تغيير نسبة الاحتياطي . عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد وزيادة في تداول النقود، يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي، مما يقلل من المعروض النقدي في الاقتصاد . أما عندما يكون هناك ركود اقتصادي، فيخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي، مما يزيد من المعروض النقدي في السوق، وتصبح البنوك التجارية أكثر أهلية لتقديم المزيد من القروض لعامة الناس .

4- القيود: لنسبة الاحتياطي بعض القيود التي تمنع البنك المركزي من استخدامها بفعالية . تتمثل هذه القيود فيما يلي : تقدم المؤسسات المالية، مثل جمعيات بناء المساكن وشركات التأمين، الائتمان للجمهور

الفصل السادس: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

حتى عندما يقلل البنك المركزي من سيولة البنوك التجارية. تقدم البنوك الأجنبية قروضًا عندما تقلل البنوك المحلية من قروض الإقراض. عمليات السوق المفتوحة تُعد عمليات السوق المفتوحة إحدى الاستراتيجيات التي يتبعها البنك المركزي للسيطرة على الائتمان. تحتفظ البنوك المركزية بأنواع معينة من الأدوات المالية مثل السندات والأوراق المالية. ينظم البنك المركزي عرض النقود في الاقتصاد عن طريق بيع أو شراء هذه الأدوات المالية. عند حدوث تضخم في الاقتصاد، يبيع البنك المركزي هذه الأدوات المالية، مما يقلل من عرض النقود في الاقتصاد. أما عند حدوث ركود اقتصادي، فيشتري البنك المركزي هذه الأدوات المالية التي يملكها عامة الناس، مما يزيد من عرض النقود في الاقتصاد.

5- القيود: لسياسة عمليات السوق المفتوحة بعض القيود، وهي كما يلي: عمليات السوق المفتوحة أقل فعالية في الدول النامية نظرًا لوجود أسواق أسهم وأسواق رأس مال غير منظمة ومحدودة فيها. يؤدي نقص الأوراق المالية الحكومية إلى إبطال هذه السياسة. عندما تمتلك البنوك التجارية سيولة كافية، فإنها تصبح أقل اعتمادًا على البنك المركزي في الحصول على القروض.

6- تقنين الائتمان: يشير تقنين الائتمان إلى الحد الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للحصول على قروض منه. بهذه الطريقة، يتحكم البنك المركزي في سيولة البنوك التجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. تختلف هذه السياسة التي يتبعها البنك المركزي في حالات التضخم والركود. عند حدوث تضخم في الاقتصاد، يقلل البنك المركزي من القروض الممنوحة للبنوك التجارية. هذا يُقلل من سيولة البنوك التجارية. بينما، عندما يكون هناك ركود اقتصادي، يُقدم البنك المركزي المزيد من القروض للبنوك التجارية، مما يزيد بدوره من سيولتها.

7-الأدوات النوعية :

هي أدوات البنك المركزي التي يراقب من خلالها ويتحكم في توافر الائتمان في الاقتصاد .تُطبق هذه الأدوات النوعية للرقابة الائتمانية التي يطبقها البنك المركزي على قطاعات اقتصادية محددة .وللأدوات النوعية أنواعها التالية التي يطبقها البنك المركزي إلزاميًا لتنظيم عرض النقود في الاقتصاد:

الإقناع المعنوي وهي الاستراتيجية التي يتبعها البنك المركزي لتحفيز وتشجيع البنوك التجارية على الحصول على قروض منه والالتزام بقواعده ولوائحه، وفي المقابل يدعم البنك المركزي البنوك التجارية لصالحها .

المنشورات ينشر البنك المركزي تقاريره السنوية الفصلية التي تقدم للبنوك التجارية إمكانيات وإرشادات لمنح القروض في مختلف قطاعات الاقتصاد .وتصف هذه التقارير السنوية جميع أنواع سبل زيادة وخفض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

الفصل السابع: الإصدار النقدي وحدوده

1- مفهوم الإصدار النقدي:

قد تضطر الدولة عندما لا تستطيع الالتجاء إلى الضرائب أو القروض تغطية احتياجات الإنفاق العام بالإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي. يعرف المعروض النقدي بأنه قيام الحكومة بإصدار مبالغ جديدة لتغطية عجز الموازنة. ولا يقتصر هذا على النقد المادي كالأوراق النقدية، بل يشمل أيضًا النقود الورقية، التي تشمل الودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير، وشهادات الاستثمار والتي غالبًا ما تُعرف بأشياء النقود. يشير هذا المفهوم إلى جميع وسائل الدفع المتداولة خلال فترة زمنية محددة، مما يُشكل عملية إنشاء النقود. لا يشمل المعروض النقدي العملة المحلية في شكل نقد وائتمان فحسب، بل يشمل أيضًا العملات الأجنبية والسندات القانونية.

تكتسب هذه الآلية أهمية خاصة عندما تستخدم الحكومات، وخاصة في الدول النامية، الإصدارات النقدية لتمويل عجز ميزانيتها. يمكن أن يُساعد هذا الإجراء في تعويض الاختلالات المالية. وبشكل ملموس، يُقصد بذلك إنتاج كمية من النقود أكبر من المعتاد، أي كمية تتجاوز النمو المعتاد للمعاملات الاقتصادية داخل الدولة، مع افتراض استقرار سرعة التداول النقدي. تقوم الحكومة بذلك بإصدار عملات مقابل أذون الخزانة، وهي عادةً قصيرة الأجل، لا تتجاوز آجال استحقاقها ستة أشهر في الظروف العادية. ومع ذلك، غالبًا ما تُحدث هذه الزيادة المصطنعة في المعروض النقدي خللاً، إذ لا يصاحبها دائماً مقابل في الاقتصاد الحقيقي، مما قد يؤدي إلى التضخم. تُشبه هذه النقطة سياسة التيسير الكمي، حيث تعتمد مصادر التضخم على التوسع النقدي المتعمد بدلاً من المدخرات الحقيقية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، وتعتمد على تمويل العجز العام بتدفقات نقدية جديدة. وتقع مسؤولية إصدار النقود عادةً على عاتق البنك المركزي للدولة، الذي يعمل بتوجيهات من وزارة الخزانة وفي إطار القوانين المالية التي تعتمدها السلطة التشريعية.

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

غالبًا ما تتضمن العملية تسليم سندات حكومية إلى البنك المركزي لدعم العملية، والتي تتضمن إدخال أموال في الاقتصاد دون وجود نظير مادي. قد تُشارك البنوك التجارية أيضًا في هذه الآلية بإصدار ودائع خاصة بما مقابل سندات حكومية. يمكن إعادة خصم هذه السندات لدى البنك المركزي، الذي يُجيز إعادة تمويل احتياجات البنوك التجارية من خلال إصدار عملات إضافية.

ومع ذلك، تبقى هذه الطريقة هامشية نظرًا لتأثيرها المباشر على انخفاض قيمة العملة المحلية. تاريخيًا، كان إصدار النقود الورقية مدعومًا بغطاء ذهبي في ظل قاعدة الذهب. ومع التخلي التدريجي عن هذه القاعدة من قِبَل العديد من الدول، أصبح دور الذهب كضمانة عتيقًا، وأصبح إصدار النقود مرتبطًا بمؤشرات اقتصادية أخرى، مثل الدخل القومي المعبر عنه بالوحدات النقدية. عندما تُصدر الأوراق النقدية دون أي غطاء حقيقي من السلع والخدمات المتاحة، ينشأ تفاوت بين كمية النقود الموزعة والمعروض الحالي من السلع والخدمات. تُعرف هذه الظاهرة بالتضخم النقدي، وتؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض نسبي في قيمة النقود. كما يمكن أن يظهر نوع آخر من التضخم، يُعرف بالتضخم "المالي"، عندما يتجاوز خلق الائتمان من خلال التوسع النقدي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتظل هذه الديناميكيات تشكل جوهر المخاوف المتعلقة بدور وتأثير المعروض النقدي على الاقتصاد الوطني.

2-لحظة عن العجز الموازي: بعد ظهور الفكر الكينزي، أصبح اللجوء إلى سياسة العجز الموازي الميزة الأساسية لميزانية الدولة، والتي من خلالها تتدخل في الاقتصاد، ويكون العجز في الموازنة العامة عندما تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة، حيث يُعرف عجز الموازنة بأنه الحاجة التمويلية للإدارات العامة لسداد فائض النفقات العامة مقارنةً بالإيرادات الحكومية. ويمكن تمويله من خلال زيادة الالتزامات أو بيع الأصول المالية المملوكة للجهات الاقتصادية الأخرى، سواء كانت مقيمين أو غير مقيمين. ويرتبط تأثير عجز الموازنة على الاقتصاد جزئيًا بطريقة تمويله. ومن هذا المنظور، من المهم تحليل مزايا وعيوب

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

كل طريقة من طرق تمويل عجز الموازنة .ولتحقيق ذلك، نعرض في الجزء الأول مصادر التمويل المختلفة في السوق المحلية، بالإضافة إلى مزاياها وعيوبها .وفي الجزء الثاني، نناقش مزايا وعيوب الاقتراض من السوق الخارجية لتمويل عجز الموازنة .

1- التمويل المحلي لعجز الموازنة يمكن تمويل عجز الموازنة في السوق المحلية من خلال أربعة مصادر: إصدار النقد من قبل البنك المركزي، والتمويل المصرفي من خلال البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات استقبال الودائع المقيمة في الاقتصاد، والتمويل غير المصرفي من قبل القطاع الخاص المحلي، وبيع الأصول المالية التي تحتفظ بها الدولة.

كما يمكن تقسيم العجز الموازني إلى نوعين رئيسيين حسب مدى مساهمة الدولة فيه نقوم تفصيلهما على النحو الآتي:

العجز المفروض: أن الميزة الأساسية للنفقات العامة هي الزيادة مستمرة من سنة لأخرى ولمواجهة هذه الزيادة في الأعباء تسعى مختلف الحكومات الى زيادة الإيرادات، وتعتبر الزيادة في النفقات ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها و بالتالي معالجتها، إلا أن الأعباء التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات والكوارث هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية

ب. العجز المقصود: إن التوازن المالي في الوقت الحاضر غير ضروري، بل أصبحت الموازنة العامة تعتمد العجز المالي المقصود (المتعمد)، عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى على اقتصادها الدخول في مرحلة الركود الاقتصادي، ومن اجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الانفاق حتى تزيد الاستثمارات وتنشأ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتنعش المشاريع التي تشهد تاخرا أو إنكماشاً، الأمر الذي يسبب عجز في الميزانية، إلا انه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى الى تخطي الأزمة الاقتصادية، وتحقيق نمو إقتصادي، نتيجة لهذا فقد استعملت

الفصل السابع: الإصدار النقدي وحدوده

الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة، تمويل التنمية عن طريق تكوين تغطية هذا العجز في اغلب الحالات، إلا أنه يشترط في هذه الطريقة أن يستخدم لفترة مؤقتة لتنشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

3- الإصدار النقدي و تمويل عجز الميزانية

قد تمنح بعض البنوك المركزية قروضاً أو سُلماً للإدارات العامة بأسعار فائدة منخفضة عبر خط نقدي . في هذه الحالة، تُعادل هذه القروض خلقاً نقدياً، والذي عندما يتجاوز الطلب الإجمالي للاقتصاد، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

يمكن توضيح هذه العلاقة بين التضخم وخلق النقد لتمويل العجز من خلال معادلة فيشر، التي تُعبر عن نظرية كمية النقود.

ووفقاً لهذه النظرية تُحدد كمية النقود المتاحة المستوى العام للأسعار . تؤدي زيادة كمية النقود لتمويل عجز الموازنة إلى ارتفاع عام في الأسعار، مع ثبات جميع العوامل الأخرى. بمعنى آخر، إذا ظلت سرعة تداول النقود ثابتة، فإن حجم العرض الإنتاجي يظل ثابتاً ولا ينخفض الطلب على النقود من القطاعات الأخرى . وللتغلب على هذا الخطر لم تعد الدول الأعضاء، على مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، قادرة على اللجوء إلى السحب على المكشوف القانوني لتمويل عجزها.

1-التمويل المصرفي المحلي يمكن للهيئات الحكومية العامة أيضاً الاقتراض قصير أو طويل الأجل من البنوك وغيرها من مؤسسات استقبال الودائع المقيمة في الاقتصاد الوطني لتغطية جزء من احتياجاتها التمويلية . إذا تم تعويض الطلب الناتج على الائتمان الإضافي من البنوك التجارية باحتياطات إضافية يمنحها البنك المركزي، فسيكون لذلك نفس تأثير إصدار النقود . إذا لم يكن الأمر كذلك، فقد تضطر

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات استقبال الودائع إلى خفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على الائتمان من القطاع العام.

الحكومات والشركات غير المالية هي قطاعات مؤسسية بحاجة إلى التمويل، بينما تتمتع الأسر ككل والقطاع المالي بالقدرة التمويلية.

وبالتالي إذا اعتمدت الحكومات بشكل كبير على التمويل المحلي، فقد تتجاوز الاحتياجات التمويلية التراكمية للقطاعات المدينة مجموع القدرات التمويلية للقطاعات الدائنة الأخرى .

ونتيجة لذلك، يُعاد التوازن بين العرض والطلب في سوق رأس المال من خلال زيادة أسعار الفائدة وانسحاب المستثمرين من القطاع الخاص .وبالتالي، يُراحم استخدام التمويل المصرفي المحلي الاستثمار الخاص ويرفع سعر النقد، مما يزيد بدوره من تكاليف إنتاج الشركات غير المالية، وبالتالي التضخم .يُبرر هذا التحليل مراقبة صافي المركز المالي للحكومة (NPP) لدى القطاع المصرفي لتحسين التحكم في تأثير التمويل المصرفي المحلي على الاقتصاد .ومع ذلك، بالمقارنة مع التمويل الخارجي، يتمتع التمويل المصرفي المحلي بميزة للحكومات تتمثل في احتفاظها بسيادتها على استخدام الأموال المقترضة .

ونظرًا لعدم خضوعها لشروط محددة كما هو الحال مع المؤسسات المالية الدولية، تتمتع الإدارات العامة باستقلالية أكبر من حيث المرونة السياسية. علاوة على ذلك، يُساعد الدين المحلي على امتصاص بعض السيولة الفائضة التي تراكمها البنوك .

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

2-التصرف في الأصول المالية لتمويل عجز الموازنة: يمكن للحكومات أيضاً اللجوء إلى التصرف في الأصول المالية المملوكة لها لدى جهات اقتصادية أخرى، مثل بيع حصص أو أسهم في شركات خاصة أو خصخصة شركات عامة. في هذه الحالة، لا تُسجل إيرادات الخصخصة كإيرادات ضريبية أو غير ضريبية، بل كتغيير في محفظة الأصول المالية، وبالتالي تُشكل وسيلة لتمويل عجز الموازنة. لا تُجدي هذه الطريقة التمويلية نفعاً إلا إذا كان سعر التصرف في الأصل أعلى من القيمة الحالية للإيرادات التي كان من الممكن تحقيقها مستقبلاً؛ وإلا، فإنها ستسبب خسارة مالية للحكومة.

3- التمويل الخارجي لعجز الموازنة يمكن للهيئات الحكومية العامة أيضاً تمويل عجزها بالاقتراض من السوق الخارجية. ويتم التمويل الخارجي من خلال قروض تمنحها حكومات أجنبية، أو بنوك خاصة أجنبية، أو مؤسسات دولية، أو من خلال بيع سندات لجهات غير مقيمين. ويُمنح الاقتراض الخارجي، كالقروض الميسرة، عادةً بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، مما يُجنّب إرهاق المدخرات الوطنية على حساب القطاعات المؤسسية الأخرى التي تحتاج إلى تمويل. علاوة على ذلك، يُمكن أن يكون الاقتراض الخارجي مفيداً إذا استثمر في مشاريع مربحة ذات عوائد أعلى من أسعار الفائدة .

كما يُتيح مزايا تتعلق بسرعة وسهولة منح الأموال ويمكنه أيضاً أن يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار في حالة المدفوعات المفاجئة بالعملة الأجنبية عقب ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، أو تباطؤ تحويلات رأس المال الأخرى. علاوة على ذلك يُمكن أيضاً تمويل عجز الموازنة من خلال استخدام حقوق السحب الخاصة التي يُخصصها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء دون زيادة القدرة على تحمل الديون.

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد . في الواقع، يؤدي تدفق رأس المال وقت صرف القروض الخارجية مؤقتًا إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يضر بالقدرة التنافسية لقطاع السلع المتداولة ويزيد من عجز الميزان التجاري، مع زيادة أسعار التصدير والسعر النسبي للسلع المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية . وعلاوة على ذلك، تخضع القروض الخارجية، المقومة أو المفهرسة عمومًا بالعملات الأجنبية، لتقلبات في سعر الصرف الاسمي، مما يولد حالة من عدم اليقين والتقلب في تطور الدين الخارجي .

عندما تنخفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، تزداد فاتورة دفع الفوائد والجزء المستحق من أصل الدين .

في المقابل، يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى انخفاض تكاليف خدمة الدين . بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية مشروطة بإجراءات محددة في استخدام الأموال . على سبيل المثال، يمكننا الاستشهاد بوكالات ائتمان الصادرات أو بنك التصدير والاستيراد (EXIMBANK) الذي يعتمد تدخله على منح التمويل لمشاريع الاستثمار بشرط أن تكون شركات الدولة الدائنة فقط مؤهلة للمشاركة في تنفيذ المشروع .

في هذه الحالة، يتم دفع صرف الاعتمادات الممنوحة من بنك التصدير والاستيراد مباشرةً إلى حساب الشركة الأم صاحبة العقد العام وفقًا لمستوى تنفيذ العمل أو تسليم السلعة الاستثمارية . ونتيجة لذلك، يتم تسجيل التدفقات المالية الوهمية لتدفقات رأس المال الداخلة والخارجة في وقت واحد لتتبع مديونية الدولة المقترضة للدولة الدائنة وأجور الشركة .

الفصل السابع: الاصدار النقدي وحدوده

عندما يُستخدم التمويل الخارجي بشكل مفرط أو غير مناسب، فإنه يمكن أن يجعل دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عرضة للصدمات الخارجية، مع انخفاضات مفاجئة في سعر الصرف وارتفاعات حادة في أسعار الفائدة في السوق الدولية، مما يؤثر على البنوك وميزانية الدولة والاقتصاد الوطني.

كان هذا هو الحال في الثمانينيات، عندما اضطرت العديد من البلدان منخفضة الدخل إلى تنفيذ تدابير التقشف (زيادات الضرائب وخفض الإنفاق العام) بهدف خفض عجز الموازنة وإعادة هيكلة الديون كجزء من برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي صممها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

1- مفهوم خلق نقود الودائع:

يعد إنشاء النقود أو إصدار النقود هو العملية التي يتم من خلالها زيادة المعروض النقدي لبلد أو منطقة اقتصادية و في معظم الاقتصادات الحديثة، تُنتج كلٌّ من البنوك المركزية والبنوك التجارية النقود.

تُصدر البنوك المركزية النقود كالتزام تُسمى عادةً بالودائع الاحتياطية، وهي متاحة للاستخدام فقط من قبل أصحاب الحسابات في البنوك المركزية .

عادةً ما يكون أصحاب هذه الحسابات بنوكًا تجارية كبيرة وبنوكًا مركزية أجنبية .

يمكن للبنوك المركزية زيادة كمية الودائع الاحتياطية مباشرةً عن طريق تقديم قروض لأصحاب الحسابات، أو شراء أصول منهم، أو عن طريق تسجيل أصل (مثل الأصول المؤجلة) وزيادة الالتزامات مباشرةً .

ومع ذلك، فإن غالبية المعروض النقدي الذي يستخدمه الجمهور لإجراء المعاملات يُنشأ من قبل النظام المصرفي التجاري على شكل ودائع من البنوك التجارية .

تزيد القروض المصرفية التي تُصدرها البنوك التجارية من كمية الودائع المصرفية .

يحدث إنشاء النقود عندما يزداد حجم القروض التي تُصدرها البنوك مقارنةً بسداد القروض القائمة أو التخلف عن سدادها .

يمكن للسلطات الحكومية، بما في ذلك البنوك المركزية والجهات التنظيمية المصرفية الأخرى، استخدام سياسات مختلفة لا سيما تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل و للتأثير على حجم الودائع المصرفية التي تُنشأها البنوك التجارية.

بطبيعة الحال المال أكثر من مجرد أوراق نقدية و عملات معدنية إذا كان لديك حساب مصرفي، يمكنك

استخدام ما فيه لشراء الأشياء، عادةً باستخدام بطاقة الخصم ولأنه يمكنك شراء الأشياء بحسابك المصرفي،

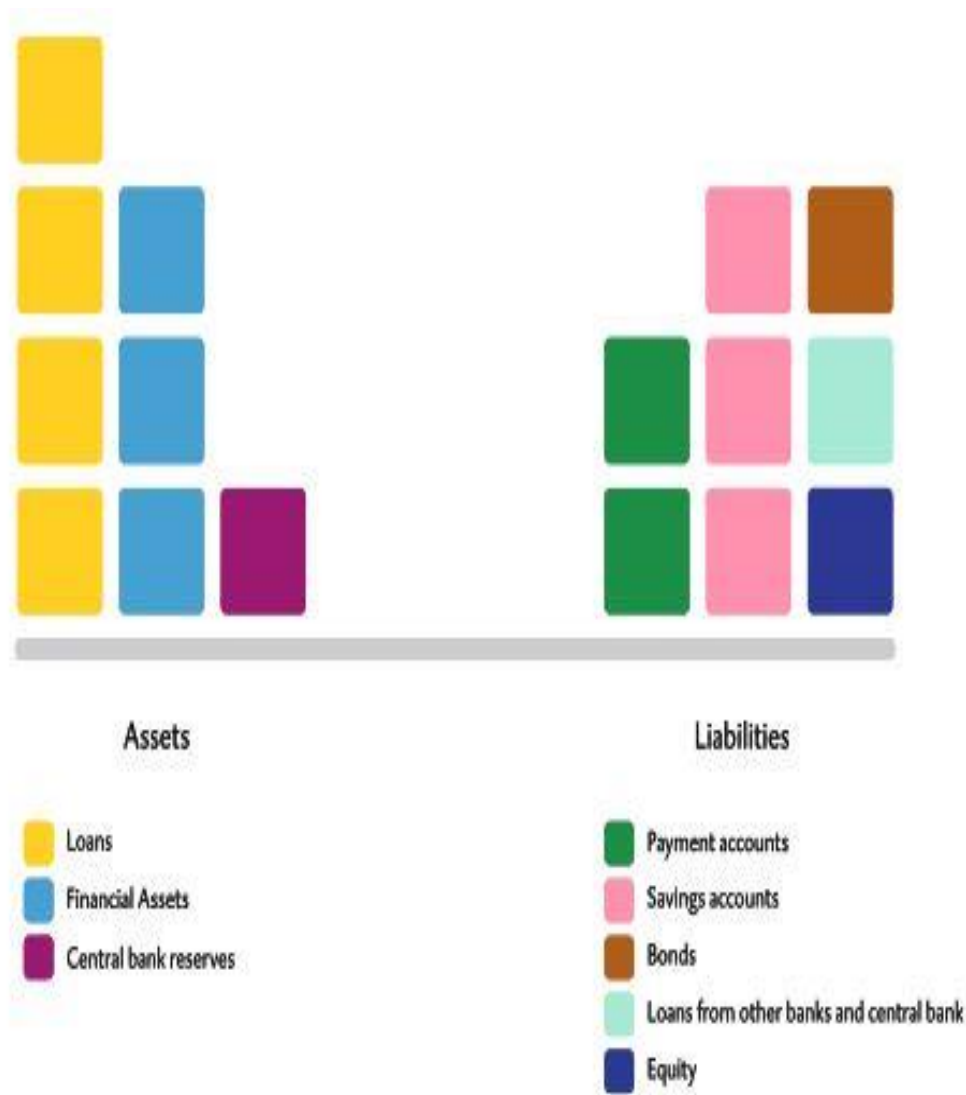
فإننا نعتبره مالا حتى لو لم يكن نقدًا لذلك، إذا اقترضت 100 جنيه إسترليني من البنك، وأضيف المبلغ إلى

حسابك، فقد تم إنشاء "مال جديد" لم يكن موجودًا إلا بعد إضافته إلى حسابك .

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

هذا يعني أيضاً أنه عند سداد القرض، تُحذف النقود الإلكترونية التي أنشأها بنكك لم تعد موجودة لم تزد ثراءً ولا فقراً قد يكون لديك رصيد أقل في حسابك المصرفي، ولكن ديونك انخفضت أيضاً لذا، فإن البنوك هي التي تخلق المال، وليس الثروة تخلق البنوك حوالي 80% من النقود في الاقتصاد كودائع إلكترونية بهذه الطريقة بالمقارنة، لا تشكل الأوراق النقدية والعملات المعدنية سوى 3% .

2- كيفية خلق النقود في البنوك التجارية



بينما يعتقد الكثيرون أن البنوك تجمع المال أولاً ثم تُقرضه للآخرين، إلا أن هذا ليس هو الحال في النظام الحالي. عندما يحصل مُقترض على قرض من بنك، يمنحه البنك في الوقت نفسه القرض ويُنشئ وديعة مصرفية وهكذا، تُنشئ البنوك مالاً جديداً عند منح القروض .

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

يمكننا تفسير ذلك باستخدام ميزانية عمومية مبسطة للبنك. لنفترض أن آن تريد اقتراض 5000 يورو من

البنك لشراء سيارة. قبل أن يمنحها البنك القرض، يتحقق أولاً من ملاءمتها الائتمانية .

إذا منح البنك القرض فإنه يزيد رصيد حساب سداد آن بمقدار 5000 يورو مما يُنشئ مَالاً.

هذه الأموال الجديدة هي دينٌ على البنك لآن. في الوقت نفسه، تتحمل آن دينًا بنفس المبلغ للبنك .

يُضاف هذا الدين إلى أصول البنك على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، بينما يُضاف المبلغ الموجود في

حساب الدفع إلى الخصوم على الجانب الأيمن.

تبقى الميزانية العمومية متوازنة، لكن كلا الجانبين أصبحا أطول . نقول إن الميزانية العمومية للبنك قد زادت.

في هذا النوع من خلق النقود، تُنشأ دائماً أموال إيداع جديدة وقرض جديد في نفس الوقت .على العكس

من ذلك، تُدمر أموال الإيداع عندما يسدد شخص ما دينًا للبنك .

عندما تسدد الان 500 يورو للبنك، ينخفض إيداعها المصرفي بمقدار 500 يورو (الجانب الأيمن)،

وينخفض أيضًا أصل البنك (القرض) بمقدار 500 يورو .ومرة أخرى تبقى الميزانية العمومية متوازنة السداد

يُقلل الميزانية العمومية.

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي



بالإضافة إلى هذا الشكل من خلق النقود، يُخلق النقود أو يُدمر عندما تشتري البنوك أو تبيع أصولاً مالية مثل السندات الحكومية، أو سندات الشركات، أو الأسهم من أو إلى جهات غير مصرفية. عندما يبيع توماس للبنك سنداً حكومياً، يُضيف البنك رصيداً إلى حسابه المدفوع .

يصبح لدى البنك الآن أصل جديد على الجانب الأيسر (السند الحكومي) وخصم جديد على الجانب الأيمن (رصيد توماس البنكي الأعلى). (هذا يزيد من المعروض النقدي .

في الحالة العكسية عندما يشتري توماس سنداً حكومياً من البنك - يُخصم مبلغ من حسابه ويُدمر مبلغ من أموال الإيداع لكن هذه الطريقة التي يُخلق بها النقود ويُدمر تُمثل أقل بكثير من منح القروض وسدادها.

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

3-تعريف ومفهوم مُضاعِف النقود يُعدّ مُضاعِف النقود مفهومًا بالغ الأهمية في الاقتصاد النقدي، إذ يصف كيف تُؤدّي التغيرات في القاعدة النقدية إلى تغيرات أكبر في المعروض النقدي .وهو يُمثّل أقصى مبلغ من نقود البنوك التجارية يُمكن خلقه بواسطة وحدة مُحدّدة من المعروض النقدي في القاعدة النقدية وتتمثل المكونات الرئيسية لمُضاعِف النقود:

• المعروض النقدي (M1 ، M2 ، M3)

• القاعدة النقدية (النقود عالية السيولة)

• الاحتياطي الإلزامي

• نسبة العملة إلى الودائع

4-نموذج المضاعف النقدي:

يوضح نموذج المضاعف النقدي الإطار النظري لإدارة ومراقبة عرض النقود عن طريق معرفة العلاقة بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Money Multiplier} = \text{Money Supply} / \text{Monetary Base}$$

و يساعد مفهوم المضاعف النقدي في تفسير العلاقة بين إجراءات البنك المركزي والتغيرات الناتجة في المعروض النقدي الإجمالي والظروف الاقتصادية .

يعد المضاعف النقدي مفهومًا أساسيًا لفهم العلاقة بين قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي والآثار الاقتصادية الأوسع .فهو يوضح كيف يمكن الاستفادة من سيطرة البنك المركزي على القاعدة النقدية، من خلال أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي، للتأثير على المعروض النقدي الإجمالي في الاقتصاد .

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

لفهم مضاعف النقود يمكننا أن نرى كيف يمكن لتغيير طفيف نسبياً في القاعدة النقدية أن يؤدي إلى تغيير أكبر وأكثر ضخامة في المعروض النقدي. وهذا يتيح للبنك المركزي استخدام مضاعف النقود كآلية لتحفيز النشاط الاقتصادي أو تقليصه، وإدارة التضخم، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية .

يسلط مضاعف النقود الضوء على التأثير القوي، وإن كان غير المباشر، الذي يمكن للبنك المركزي أن يمارسه على الاقتصاد من خلال إجراءات سياسته النقدية.

5-آلية عمل مضاعف النقود : في سياق كيفية إنتاج البنوك للنقود حيث يصف تأثير مضاعف النقود

كيفية إنتاج البنوك لنقود جديدة من خلال نظام الاحتياطي الجزئي المصرفي .

عندما يزيد البنك المركزي القاعدة النقدية، عن طريق ضخ المزيد من الاحتياطيات في النظام المصرفي، يمكن للبنوك التجارية الاستفادة من هذه الاحتياطيات لتقديم قروض جديدة . يؤدي هذا إلى خلق ودائع جديدة تُحتسب كجزء من المعروض النقدي.

يعتمد حجم مضاعف النقود على نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يحددها البنك المركزي، حيث تسمح نسبة الاحتياطي المنخفضة للبنوك بإقراض جزء أكبر من ودائعها، وبالتالي زيادة المعروض النقدي .

يوضح مضاعف النقود كيف يمكن أن يؤدي تغيير القاعدة النقدية إلى تغيير أكبر في إجمالي المعروض النقدي .

و يمكن للبنك المركزي الاستفادة من تأثير مضاعف النقود لتحقيق أهداف سياسته النقدية . من خلال تعديل القاعدة النقدية، مثلاً من خلال عمليات السوق المفتوحة أو تغييرات نسبة الاحتياطي الإلزامي، يمكن للبنك المركزي التأثير بشكل غير مباشر على المعروض النقدي الأوسع .

على سبيل المثال، إذا رغب البنك المركزي في تحفيز الاقتصاد، فيمكنه زيادة القاعدة النقدية، والتي سيتم مضاعفتها من خلال النظام المصرفي لتوسيع المعروض النقدي الإجمالي.

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

يمكن أن تؤدي هذه الزيادة في المعروض النقدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وتشجيع الإقراض والاستثمار، وفي نهاية المطاف تعزيز النشاط الاقتصادي .

على العكس من ذلك، إذا رغب البنك المركزي في تقليص المعروض النقدي والحد من الضغوط التضخمية، فيمكنه تقليص القاعدة النقدية، مما يؤدي إلى انكماشه من خلال تأثير المضاعف النقدي .

6-العوامل المحددة لمضاعف النقود.

لا تأخذ المعادلة أعلاه في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر، بشكلٍ طفيفٍ وغير طفيف، على كيفية عمل مضاعف النقود في العالم الحقيقي فيما يلي بعض هذه العوامل :

الضرائب: يُفقد جزءٌ معينٌ من إجمالي الدخل بسبب الضرائب .

الادخار: لا ينفق الناس كل أموالهم في جميع الأوقات، بل يدخرون عادةً جزءًا منها، وغالبًا ما يكون الكثير منها .

القروض المتعثرة: إذا أقرض بنكٌ شركةً أموالاً، ثم اضطرت تلك الشركة إلى إعلان إفلاسها، فإن هذه الأموال المقرضة لا تعود أبدًا إلى التداول في النظام المصرفي .

الإنفاق على الواردات: تُخرج الأموال المنفقة على المنتجات المستوردة من الاقتصاد الوطني لتداول في دول أخرى.

نسبة احتياطي الأمان: هناك نسبة مئوية معينة قد ترغب البنوك في الاحتفاظ بها أعلى من نسبة الاحتياطي الإلزامي؛ على سبيل المثال، إذا كانت نسبة الاحتياطي 10%، فقد تختار البنوك في الواقع الاحتفاظ بمبلغ إضافي، ربما حوالي 10.3%.

نسبة استنزاف العملة: يحتفظ الأفراد عادةً ببعض أموالهم نقدًا بدلًا من إيداعها كلها في بنوكهم؛ وتُعرف نسبة استنزاف العملة بأنها النسبة المئوية من أموالهم التي يحتفظون بها نقدًا بدلًا من إيداعها .

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

استحالة إقراض المزيد من الأموال: ربما لا يوجد عدد كاف من الأشخاص الذين يقترضون للوصول فعلياً إلى الحد الذي تحدده نسبة الاحتياطي على سبيل المثال، خلال فترة الركود الاقتصادي، يميل الناس إلى الادخار بدلاً من الاقتراض - وفي هذه الحالة، قد لا تتمكن البنوك من إقراض ودائعهم بسبب نقص الطلب.

اختيار البنوك عدم الإقراض: أيضاً خلال فترات الركود، على وجه الخصوص، قد تشعر البنوك بالقلق من أن المستفيدين من القروض سيكونون أكثر عرضة لخطر التخلف عن سداد قروضهم، لذلك قد يختارون عدم المخاطرة ويكونون أكثر تحفظاً بشأن إقراض الودائع.

7-النقود الإلكترونية: هي المعادل الرقمي للنقد (العملات المعدنية والأوراق النقدية) و يُعرّفها قانون النقد والتمويل على النحو التالي: "هي قيمة نقدية تُخزن إلكترونياً، بما في ذلك المغناطيسية".

على وجه التحديد يمكن تخزين هذه النقود على وسيط إلكتروني مثل بطاقة السحب الآلي، أو البطاقة الذكية، أو الهاتف المحمول أو عن بُعد على خادم، عبر حساب إلكتروني.

و أكثر الوسائط الإلكترونية شيوعاً هي المحافظ الإلكترونية مثل مونيو، والبطاقات المصرفية مسبقة الدفع، وبطاقات الهدايا من تجار التجزئة .

يمكن استخدام النقود الإلكترونية مباشرة، بنفس سهولة استخدام العملات المعدنية أو الأوراق النقدية. تُخزن الوسيلة الإلكترونية المبلغ المالي مباشرة، وهي غير مرتبطة بحساب مصرفي. لذلك لا تحتاج إلى إعطاء تعليمات إلى مصرفك أو سحب المبالغ من حسابك المصرفي لاستخدام طريقة الدفع هذه

تُحوّل وحدات النقود الإلكترونية مباشرة من المحفظة الإلكترونية للعميل إلى نقطة الدفع لدى التاجر.

8-أشكال النقود الإلكترونية تتخذ النقود الإلكترونية أشكالاً مختلفة، يلعب كل منها دوراً مميزاً في النظام المالي وتُسهّل هذه الأشكال أنواعاً مختلفة من المعاملات، وتوفر مستويات متفاوتة من الراحة والأمان. القيمة المدفوعة مسبقاً تُعد القيمة المدفوعة مسبقاً شكلاً أساسياً من أشكال النقود الإلكترونية، وتُستخدم بشكل

الفصل الثامن: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

أساسي في معاملات المستهلكين وتتضمن هذه القيمة تحميل مبلغ محدد من المال على البطاقات أو الحسابات، والذي يُمكن استخدامه بعد ذلك في عمليات الشراء. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك بطاقات الخصم المدفوعة مسبقاً وبطاقات الهدايا وتُفضل هذه الأدوات لبساطتها وسهولة استخدامها، لا سيما في بيئات البيع بالتجزئة. ومن منظور محاسبي، تُعتبر القيمة المدفوعة مسبقاً التزاماً حتى يتم إنفاق الأموال. يتعين على المؤسسات المالية الالتزام ببروتوكولات مكافحة غسيل الأموال ومعرفة عملائك لمنع سوء الاستخدام.

أرصدة المحافظ الرقمية تُخزن المحافظ الرقمية، مثل PayPal و Apple Pay و Google Wallet، أموالاً إلكترونية يُمكن الوصول إليها عبر الهواتف الذكية أو المنصات الإلكترونية. تُتيح هذه المحافظ تخزين عملات متعددة وربطها بحسابات مصرفية أو بطاقات ائتمان يستفيد المستخدمون من معاملات آمنة وسلسلة، سواءً عبر الإنترنت أو في المتاجر التقليدية يجب على مُزوّد المحافظ الرقمية إدارة التوازن بين أموال المستخدمين والاحتياطات التشغيلية للحفاظ على السيولة والملاءة المالية. غالباً ما تتطلب المعاملات العابرة للحدود الامتثال للوائح المالية الدولية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتحويل العملات والتحويلات المالية. الائتمانات عبر الهاتف المحمول تُعدّ الائتمانات عبر الهاتف المحمول شكلاً مُتنامياً من أشكال النقود الإلكترونية، لا سيما في المناطق ذات البنية التحتية المصرفية المحدودة.

تُتيح هذه الائتمانات، التي غالباً ما ترتبط بأرقام الهواتف المحمولة، للمستخدمين إرسال واستقبال الأموال، ودفع الفواتير، وشراء السلع دون الحاجة إلى حسابات مصرفية تقليدية وقد وسّعت خدمات مثل M-Pesa في كينيا نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لملايين الأشخاص تُراقب الهيئات التنظيمية هذه الأنظمة للحماية من الاحتيال وضمان حماية المستهلك. يجب على الشركات التي تُقدّم خدمات الائتمان عبر الهاتف المحمول التعامل مع بيئات ضريبية مُتنوعة.

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

1- مفهوم التضخم:

يشير التضخم إلى ارتفاع واسع النطاق ومستمر في مستوى الأسعار في الاقتصاد. ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، إذ يشتري المستهلكون، مع ثبات الدخل، سلعا وخدمات أقل من ذي قبل. ويؤدي ذلك إلى اختلال كبير يؤثر سلبيًا على دخل الأسرة، وتكاليف الأعمال، وفي بعض الحالات، على النمو الاقتصادي. لذلك، يظل التحكم في التضخم أحد الأهداف الرئيسية لأي بنك مركزي، والذي غالبًا ما يُضاف إليه النمو والحد من البطالة.

التضخم في الاقتصاد هو معدل أو مؤشر يُظهر انخفاض قيمة النقود مع مرور الوقت. ببساطة، قد تصبح المنتجات والخدمات باهظة الثمن اليوم أكثر تكلفة غدًا. على سبيل المثال، كان سعر 10 غرامات من الذهب عام 1990 هو 40 دولارًا. ومع ذلك، فإن نفس الكمية من الذهب متوفرة اليوم بسعر 576 دولارًا. هذا المفهوم موجود منذ العصور القديمة. في بداية الحكم استخدم الناس العملات المعدنية على نطاق واسع ومع ذلك بدأوا في تخزينها مما أدى إلى نقصها.

بحلول أواخر القرن السابع عشر، بدأت الحكومات في قبول النقود الورقية كأوراق نقدية في القرن الثامن عشر، استخدم الفيلسوف والاقتصادي الاسكتلندي ديفيد هيوم كلمة "تضخم" لأول مرة. صرح هيوم بأن الأسعار ستستمر في الارتفاع مع زيادة المعروض النقدي، مما يؤدي إلى ارتفاعات هائلة في الأسعار. وفي وقت لاحق من منتصف القرن العشرين، صرح الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان بأن المعروض النقدي يجب أن يزداد مع نمو الاقتصاد، حيث يُسهم في استقرار الأسعار المتقلبة. لاحقًا، عمل عليها العديد من الاقتصاديين الآخرين، مثل جون مينارد كينز ولودفيج فون ميزس.

اقترح كينز نظرية الدخل، مشيرًا إلى أن التضخم يحدث عندما يتجاوز الطلب على السلع عرضها. تعتمد هذه النظرية على عاملين رئيسيين: الأسعار والمعرض النقدي. إذا زادت الحكومة المعرض النقدي في الاقتصاد، فسيمتلك الناس المزيد من المال. قد يكون ذلك إما عن طريق قروض ميسرة أو

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

زيادة الدخل. بما أن الناس يمتلكون المال، فسيطلبون (يشتركون) المزيد من السلع. نتيجةً لذلك، سترفع الشركات أسعارها في المقابل. مع استمرار هذه الدورة، يظهر التضخم على السطح. لذلك، إما أن ترفع الحكومة أسعار الفائدة أو تُقلل المعروض النقدي للحد منه

2-أنواع التضخم: يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:

الانكماش يشير الانكماش إلى تباطؤ معدل ارتفاع الأسعار. ورغم بقاء المعدل إيجابياً، إلا أنه قد ينخفض ويشكل هدفاً للسياسة الاقتصادية. وقد تنتهج بعض الدول أيضاً سياسات تنافسية لخفض التضخم لإنعاش الاقتصاد. في الواقع، من خلال الحفاظ على الأسعار عند مستويات أدنى من أسعار الدول المنافسة، تعزز السلطات تنافسية الإنتاج المحلي، مما يساهم في زيادة الصادرات، وبالتالي في تحسين الميزان التجاري

كما يميز الانكماش نوع آخر وهو انخفاض مستمر في المستوى العام للأسعار، مما يُبطئ النشاط الاقتصادي ويزيد من معدل البطالة. بالنسبة للأسر، يُشجعها على تأجيل استهلاكها واستثماراتها إلى المستقبل، نظراً لارتفاع قيمة العملة. أما بالنسبة للشركات، فإن هذا الوضع لا يترك لها سوى فرصة ضئيلة لزيادة هوامش ربحها، حيث لا يمكنها خفض تكاليفها بنفس سرعة انخفاض النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، قد تضطر إلى خفض مستويات إنتاجها، وأحياناً تسريح موظفيها. نتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي الانكماش إلى انخفاض الأجور، وزيادة البطالة، وفي بعض الحالات، انخفاض الاستهلاك .

التضخم المفرط وفقاً للخبير الاقتصادي فيليب كاجان، يحدث التضخم المفرط عندما يظل معدل التضخم فوق 50% شهرياً. قد يكون سببه عجز الميزان التجاري. فمع تجاوز الواردات للصادرات، تنخفض قيمة العملة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الواردات وتسارع التضخم. كما يمكن أن يُعزى

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

إلى عجز الموازنة. في الواقع، مع تجاوز النفقات للإيرادات بكثير، تضطر الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي. وبعد هذه الزيادة في المعروض النقدي، التي لا تقابلها زيادة مماثلة في إنتاج السلع والخدمات، يتسارع معدل ارتفاع الأسعار، وهو ما يُشير إلى نظرية كمية النقود. للتضخم المفرط آثار سلبية للغاية على قيمة العملة الوطنية، وغالبًا ما تُجبر الدول التي عانت من أزمة تضخم مفرط على اللجوء إلى الدولة لتحقيق استقرار نظام المدفوعات واستعادة ثقة الجمهور في السياسة الاقتصادية للحكومة.

الركود التضخمي يتميز الركود التضخمي بركود النشاط الاقتصادي وارتفاع التضخم. ويصاحبه عادةً ارتفاع في معدل البطالة. هناك سببان يفسران الركود التضخمي. من جهة، قد ينجم عن ارتفاع أسعار المنتجات الاستراتيجية المستوردة، مثل النفط أو المواد الخام الأخرى. ومن جهة أخرى، قد ينجم عن فائض في المعروض النقدي، مثل تسهيل عجز الموازنة. وتؤدي هذه الظواهر، مقترنة بتباطؤ النشاط الاقتصادي، إلى الركود التضخمي.

تضخم الطلب: يحدث عندما ينمو الاقتصاد بسرعة ويبدأ في "التضخم المفرط" حيث يزداد الطلب الكلي (AD) أسرع من العرض الكلي.

تضخم التكلفة (AS): يحدث عندما تكون هناك زيادات في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع الضرائب، وما إلى ذلك. يمكننا أيضًا تصنيف التضخم وفقًا لسرعة ارتفاع الأسعار، على سبيل المثال: انكماش. معدل تضخم متناقص. تضخم زاحف - منخفض، ولكنه يتزايد بثبات. تضخم متدرج/متوسط - (2%-10%). تضخم جامح (10%-20%)

3-تشمل أنواع التضخم: تضخم الطلب يحدث عندما يزداد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي. يحدث تضخم الطلب عادةً عندما ينمو الاقتصاد بمعدل أسرع من معدل النمو طويل الأجل.

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

إذا تجاوز الطلب العرض، ستتسبب الشركات برفع الأسعار. التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف يحدث هذا التضخم عند ارتفاع تكلفة إنتاج الشركات، مما يؤدي إلى تحول العرض الكلي نحو اليسار. يمكن أن ينجم التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف عن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع. انظر أيضًا: التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف التضخم الناتج عن ارتفاع الأجور يميل ارتفاع الأجور إلى التسبب في التضخم، وذلك لأنه مزيج من التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف. يؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة تكاليف الشركات، ثم تنتقل هذه التكاليف إلى المستهلكين في شكل ارتفاع في الأسعار. علاوة على ذلك، يوفر ارتفاع الأجور للمستهلكين دخلاً أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب الكلي

تضخم الواردات سيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة تكلفة الواردات. وبالتالي، سترتفع الأسعار فقط بسبب تأثير سعر الصرف هذا. كما سيؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة تنافسية الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب. عوامل مؤقتة يمكن أن يرتفع معدل التضخم أيضًا بسبب عوامل مؤقتة مثل زيادة الضرائب غير المباشرة. إذا تم رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 17.5% إلى 20%، فستصبح جميع السلع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة أكثر تكلفة بنسبة 2.5%. مع ذلك، لن تستمر هذه الزيادة في الأسعار سوى عام واحد، وليست تأثيراً دائماً

4- التضخم الأساسي يُعد التضخم الأساسي مؤشر الأسعار الأكثر رقابة من قبل البنوك المركزية. وهو يستثني في المقام الأول المنتجات التي تشهد أسعارها تقلبات كبيرة ومتكررة نتيجة لعوامل العرض والطلب، أو المنتجات الخاضعة للتنظيم التي لا تستجيب لممارسات السوق. على سبيل المثال، خلال فترات الجفاف، يتأثر محصول الأرز بشكل كبير، فيصبح الأرز نادراً وترتفع أسعاره. وهذا سيؤثر بشكل مباشر على مؤشر أسعار المستهلك، الذي يميل إلى الارتفاع. وبالتالي، يُوفر التضخم الأساسي اتجاهًا

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

تضخمًا طويل الأجل من خلال استبعاد المنتجات التي تتقلب أسعارها بسبب التغيرات الموسمية أو صدمات العرض والطلب من مؤشر أسعار المستهلك. ومن بين هذه المنتجات، تُستبعد أيضًا المنتجات التي تشهد تقلبات بسبب التوترات في الأسواق العالمية، مثل المنتجات النفطية. ولذلك، يُعد هذا المؤشر أكثر ملاءمةً لتحليل الضغوط التضخمية، إذ يسمح لنا بتحديد الاتجاه طويل الأجل في تغيرات الأسعار، والذي يعكس بشكل أفضل التغيرات في المعروض النقدي

5- أنواع التضخم حسب معدل الزيادة :

التضخم الزاحف (1-4%) عندما يزداد معدل التضخم ببطء مع مرور الوقت. على سبيل المثال، يرتفع معدل التضخم من 2% إلى 3%، ثم إلى 4% سنويًا. قد لا يلاحظ التضخم الزاحف فورًا، ولكن إذا استمر، فقد يُصبح مشكلة متنامية .

التضخم الجاري (2-10%) عندما يكون التضخم في خانة الآحاد - أقل من 10%. بهذا المعدل، لا يُمثل التضخم مشكلة كبيرة، ولكن عندما يتجاوز 4%، سيزداد قلق البنوك المركزية. يمكن ببساطة تسمية التضخم الجامح بالتضخم المعتدل .

التضخم الجامح (10-20%) عندما يبدأ التضخم في الارتفاع بمعدل كبير. يُعرّف عمومًا بأنه معدل يتراوح بين 10% و20% سنويًا. بهذا المعدل، يُفرض التضخم تكاليف باهظة على الاقتصاد، وقد يبدأ في الارتفاع أكثر

التضخم الجامح (20%-1000%) هذا معدل تضخم يتراوح بين 20% و1000%. بهذا المعدل السريع لارتفاع الأسعار، يُمثل التضخم مشكلة خطيرة، وسيكون من الصعب السيطرة عليه. تتراوح بعض تعريفات التضخم الجامح بين 20% و100%. لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًا، ولكن

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

التضخم الجامح عادةً ما ينطوي على تضخم يتجاوز 1000% سنوياً. التضخم المفرط (>1000%) يُستخدم هذا المصطلح للأشكال المتطرفة من التضخم، والتي عادةً ما تتجاوز 1000%، على الرغم من عدم وجود تعريف محدد لها. عادةً ما ينطوي التضخم المفرط على تغير سريع في الأسعار بحيث يصبح حدثاً يومياً، وفي ظل التضخم المفرط، تنخفض قيمة النقود بسرعة.

ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

كما توجد مؤشرات أخرى منها :

6- مؤشر أسعار المستهلكين: (CPI)

هذا المقياس هو الأهم والأكثر رسمية لقياس معدل التضخم على مستوى العالم، ويقاس التغير في أسعار السلع والخدمات على مدى سنة كاملة بالنسبة للمستهلك الأساسي في أي بلد. على سبيل المثال، تقوم الحكومة في المملكة المتحدة بحساب هذا المعدل عن طريق تتبع سعر حوالي 180,000 منتج من 730 سلعة وخدمة، ثم تحسب نسبة الزيادة أو الانخفاض في أسعارها للمستهلك في السوق المحلي. تُعرف هذه السلة بمجموعة السلع أو سلة السوق.

رغم أن هذه السلة تعطي تصوراً عن معدل التضخم، إلا أنها ليست دائماً المقياس المثالي في كل سوق، إذ يختلف التضخم من عائلة لأخرى، بحيث لا يمكن مقارنة الأسر الفقيرة بالأسر الغنية بشكل دقيق عند دراسة التضخم، حيث تنفق الأسر الفقيرة نسبة أكبر من دخلها على متطلبات أساسية كالطاقة والغذاء، مقارنةً بالأسر الثرية التي يكون حجم إنفاقها على هذه المستلزمات أقل بكثير بالنسبة لدخلها. وهنا، يلعب مفهوم تعادل القدرة الشرائية دوراً مهماً في تحديد تأثير التضخم على المستويات المختلفة

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

للاقتصاد. كما يؤثر مؤشر أسعار المستهلكين على بعض التكاليف الأخرى، مثل معاشات الخدمة العامة، والإجازات المرضية المدفوعة، وغيرها من الامتيازات المالية.

7- مؤشر أسعار التجزئة (RPI):

كما هو الحال مع مؤشر أسعار المستهلكين يتم استخدام مؤشر أسعار التجزئة لقياس التغير في التكاليف والاستهلاك خلال فترة زمنية محددة، وقد طُبق للمرة الأولى في العام 1956 في المملكة المتحدة ليتم استبداله فيما بعد بمؤشر أسعار المستهلكين في العام 1996 ليصبح بمثابة إحصاء غير رسمي، سبب ذلك يعود إلى طريقة حسابه غير المتوافقة مع المعايير الحديثة.

بالرغم من الاستغناء عنه مؤخرًا كمقياس للتضخم إلا أنّ هذا المؤشر قادر على إعطاء فكرة عن فترة الخمسينيات وكيف كان الوضع الاقتصادي السائد ولا يزال يؤخذ بعين الاعتبار في بعض الأمور المتعلقة بزيادة تكاليف بعض الفواتير والخدمات، كذلك يؤثر على سعر تذاكر السكك الحديدية وضرائب التبغ والكحول والخدمات الجوية ورسوم الطرق وصرف المعاش التقاعدي النهائي والفوائد على القروض الطلابية وغيرها.

8- مؤشر أسعار المستهلكين البريطاني (CPIH):

واحد من المقاييس الأخرى التي يعتمد عليها مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة مؤشر أسعار المستهلكين البريطاني الذي يتشابه جدًا مع مؤشر أسعار المستهلكين لكن مع اشتماله لتكاليف امتلاك المسكن والصيانة والمعيشة فيه، أي يشترك مع مؤشر أسعار التجزئة (RPI) أيضًا.

يعد هذا المقياس المؤشر الأفضل بالنسبة لمكتب الإحصاء البريطاني لقياس التضخم في الاقتصاد ضمن المملكة، وذلك لأنه يشتمل على أكبر قدر من نواحي الاقتصاد بالمقارنة مع المقياسين السابقين، لكنه ليس الأفضل عالميًا كون نظام الإسكان فيها مختلف عن أنظمة الإسكان في بلدان أخرى.

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

9-سياسات علاج التضخم: ونجد منها:

سياسات مكافحة التضخم الرامية إلى تنظيم الطلب:

السياسة المالية تُعدّ السياسة المالية الأداة الرئيسية في مكافحة التضخم: تسعى الحكومة إلى خفض الطلب والحد منه مع مكافحة نقص العرض. قد يكون الطلب مفرطاً بسبب الإفراط في إقراض البنوك، أو الإنفاق الحكومي المفرط، أو ضخامة المعروض النقدي. تتضمن السياسة المالية التحكم في الإنفاق العام، وكذلك إنفاق مختلف الجهات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يمكن للحكومة تجميد الإنفاق العام أو خفضه من خلال خفض المزايا الاجتماعية، وتقليص عدد الوزارات أو ميزانياتها، وعدد موظفي الخدمة المدنية، ودمج الخدمات العامة، إلخ. يمكن للحكومة زيادة الضرائب، لكن القدرة الشرائية للأسر ستنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وزيادة الإيرادات الضريبية. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر هنا أن الضريبة الأساسية من حيث الإيرادات هي ضريبة القيمة المضافة، والتي تعتمد على الاستهلاك. وبالتالي، إذا انخفض الاستهلاك، ستنخفض الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة.

السياسة النقدية تهدف السياسة النقدية إلى التأثير بشكل مباشر على المعروض النقدي، بهدف خفضه والتأثير على خلق النقود. لتحقيق ذلك، تتوفر ثلاث أدوات: سعر الفائدة (الذي تطبقه السلطات النقدية)، والاحتياطي الإلزامي، وضوابط الائتمان. فيما يتعلق بسعر الفائدة، يمكن للسلطات النقدية رفعه لتقليل المعروض النقدي المتاح، وبالتالي التضخم (نظرية كمية النقود): سترتفع تكلفة الائتمان، وينخفض الطلب عليه، وينخفض المعروض النقدي، وينخفض معدل التضخم. يمكن زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي: يمكن زيادتها في حالة التضخم. الاحتياطي الإلزامي هو جزء من الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويُودع لدى البنك المركزي. وهذا يمثل عقوبة (بدون تعويض).

الفصل التاسع: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له وطرق قياسه

يمكن للبنك المركزي فرض حصص شهرية لحجم الائتمان على البنوك التجارية، وذلك أساساً لتوجيه الائتمان للأفراد والشركات. في حال تجاوز الحد الأقصى، يتعين على البنوك دفع غرامة مرتبطة باحتياطياتها الإلزامية. سياسات مكافحة التضخم التي تستهدف الدخل يمكن للحكومة مكافحة التضخم من خلال تجميد الأجور والمزايا الاجتماعية (هذا لا يعني إلغاؤها، بل ببساطة عدم زيادتها). وبالتالي، يمكن تجميد الحد الأدنى للأجور بدلاً من إعادة تقييمه بناءً على التضخم.

سياسات مكافحة التضخم التي تستهدف الأسعار والمنافسة يمكن للدولة أن تنتهج سياسة مكافحة تضخم شديدة التدخل من خلال تحديد أسعار السلع التي يبيعها تجار التجزئة (هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للخبز، وهو سلعة شديدة الحساسية) ومعاقبة من لا يلتزمون بهذه الأسعار. علاوة على ذلك، فإن مجلس المنافسة والمديرية العامة للمنافسة وشؤون المستهلك ومكافحة الغش مسؤولان عن ضمان وجود المنافسة (مكافحة الاحتكارات القليلة، والاحتكارات، والكارتلات، وإساءة استغلال المراكز المهيمنة، وغيرها).

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

التقديم:

تعد السياسة النقدية واحدة من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية، نظراً لدورها الفاعل في التأثير على العرض النقدي. يُخصص هذا الفصل لدراسة مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها، بالإضافة إلى تناول مفهوم السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، مع تشديدٍ على أهمية التنسيق بين أدوات السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة. السياسة النقدية تُعرّف بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي لإدارة العرض النقدي .

يمكن أن تتضمن هذه العملية قرارات تهدف إلى تحقيق أهداف مالية أو غير مالية، إضافةً إلى التدخلات غير النقدية التي تُحدث تغييرات في النظام النقدي . يشمل المعروض النقدي أشكالاً متعددة مثل الائتمان، النقود، الشيكات، وصناديق الاستثمار المشتركة في سوق المال، حيث يُعد الائتمان أبرز هذه العناصر، وهو يتضمن القروض والسندات والرهون العقارية بواسطة السياسة النقدية، يمكن للبنك المركزي زيادة السيولة لتحفيز النمو الاقتصادي أو تقليلها للحد من التضخم . لتحقيق ذلك، تُستخدم أدوات مثل سعر الفائدة، متطلبات الاحتياطي المصرفي، وعدد السندات الحكومية التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها .

هذه الأدوات تؤثر مباشرة على قدرة البنوك على تقديم القروض، مما ينعكس بدوره على حجم المعروض النقدي . تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1- التحكم في التضخم، حيث يُعتبر الحفاظ على مستويات تضخم منخفضة أمراً ضرورياً للاقتصاد .

فإذا ارتفعت معدلات التضخم، تُعتمد السياسات الانكماشية لمعالجته.

2- تقليل البطالة، مع التركيز على ضبط التضخم أولاً فعلى سبيل المثال، تُساهم السياسة النقدية

التوسعية عادةً في خفض البطالة عبر تشجيع الأنشطة التجارية وزيادة فرص العمل . ثالثاً، دعم

استقرار أسعار الفائدة طويلة الأجل

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

إضافةً إلى ذلك، يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في تنظيم أسعار صرف العملات المحلية مقابل الأجنبية . فعندما يزيد المعروض النقدي عبر إصدار المزيد من العملة المحلية، قد يؤدي ذلك إلى خفض قيمتها مقارنةً بالعملات الأخرى . فيما يتعلق بالبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فإنه يُراعي بعض الأهداف المحددة عند وضع سياساته . يسعى البنك إلى تحقيق معدل تضخم أساسي عند حوالي 2%، مع الحفاظ على معدلات بطالة طبيعية تتراوح بين 3.5% و 4.5% . الهدف العام للبنك هو تحقيق نمو اقتصادي صحي يتمثل في زيادة سنوية تتراوح بين 2% و 3% في الناتج المحلي الإجمالي للدولة

1-أنواع السياسة النقدية

يتم تصنيف السياسات النقدية على النحو التالي :

1.1. السياسة النقدية التوسعية :

السياسة النقدية التوسعية هي استراتيجية اقتصادية كلية تستخدمها البنك المركزي في البلاد لتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة خلال فترات التباطؤ الاقتصادي أو الركود نظراً لأن السلطات النقدية جزء من السياسة النقدية التوسعية، فإنها عموماً تخفض سعر الفائدة من خلال تدابير مختلفة. يساعد على تعزيز إنفاق الأموال وتوفير المال بشكل غير مواتٍ إلى حد كبير، تؤدي زيادة المعروض من النقود في السوق إلى تعزيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار. يعني انخفاض معدل الفائدة أنه يمكن للأفراد والشركات الحصول على قرض بشروط مناسبة للإنفاق أكثر على السلع الاستهلاكية باهظة الثمن وتوسيع الأنشطة الإنتاجية. يتضمن ذلك زيادة عرض النقود وخفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار وإنفاق المستهلكين حيث يتم تطبيقها عندما يكون النشاط الاقتصادي ضعيفاً أو يكون معدل البطالة مرتفعاً بهدف تعزيز الطلب الكلي أو مواجهة الانكماش عادةً ما يتضمن معدلات فائدة أقل وزيادة في السيولة.

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

1.2. السياسة النقدية الانكماشية :

السياسة النقدية الانكماشية، المعروفة أيضاً بالسياسة النقدية المشددة، تشير إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتقليل عرض النقود أو زيادة أسعار الفائدة في الاقتصاد. يتم تنفيذ هذه السياسة عادةً عندما يكون الاقتصاد في حالة من الازدهار المفرط، ويعاني من تضخم مرتفع، أو عندما يكون هناك حاجة لاستقرار النمو الاقتصادي. وتهدف في فترات النمو الاقتصادي السريع، يمكن أن تساعد السياسة الانكماشية في منع الاقتصاد من النمو بسرعة كبيرة، مما قد يؤدي إلى ازدهارات غير مستدامة وانكماشات لاحقة. كما تساعد على مكافحة التضخم من خلال تقليل عرض النقود وزيادة أسعار الفائدة، تساعد هذه السياسة في كبح ارتفاع الأسعار والتضخم، مما يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وخلق عدم استقرار اقتصادي. و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتضخم، مما يضمن بقاء الاقتصاد مستقرًا دون توسع مفرط.

2- أدوات السياسة النقدية :

تشير السياسة النقدية إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود، وإدارة التضخم، واستقرار الاقتصاد. البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أو البنك المركزي الأوروبي، تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية. جميع البنوك المركزية لديها ثلاث من أدوات السياسة النقدية مشتركة في برنامج السياسة النقدية التي تصنف إلى أدوات تقليدية وأدوات غير تقليدية:

1.2 عمليات السوق المفتوحة:

عمليات السوق المفتوحة هي الأداة الأكثر استخدامًا في السياسة النقدية. يشمل ذلك شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (مثل السندات) في السوق المفتوحة. حيث عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية، فإنه يضخ الأموال في النظام المصرفي، مما يزيد من عرض النقود هذا عادةً ما يخفض أسعار الفائدة

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

ويحفز النشاط الاقتصادي (سياسة نقدية توسعية). وفي حالة بيع البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية، فإنه يزيل الأموال من النظام المصرفي، مما يقلل من عرض النقود. هذا عادة ما يرفع أسعار الفائدة ويستخدم للحد من التضخم (سياسة نقدية انكماشية).

2.2 معدلات الفائدة :

معدلات الفائدة هي واحدة من أقوى الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على النشاط الاقتصادي حيث البنك المركزي يحدد سعر الفائدة الأساسي أو سعر الخصم الذي هو سعر الفائدة الذي تقتض به البنوك التجارية الأموال مباشرة من البنك المركزي. من خلال رفع أو خفض سعر الخصم، يمكن للبنك المركزي التأثير على تكلفة الاقتراض وتوافر الائتمان في الاقتصاد، الذي يعمل كمعيار لبقية أسعار الفائدة في الاقتصاد.

3.2 الاحتياطي القانوني:

تشير متطلبات الاحتياطي إلى النسبة المئوية للودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي وعدم إقراضها. يمكن للبنوك المركزية تغيير هذه المتطلبات للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد حيث عندما يزيد البنك المركزي متطلبات الاحتياطي، فإنه يقلل من كمية الأموال التي يمكن للبنوك إقراضها، مما يؤدي إلى تقليل عرض النقود. يُستخدم هذا عادةً في السياسة النقدية الانكماشية لتقليل التضخم والحالية الثانية عندما يقوم البنك المركزي بخفض متطلبات الاحتياطي، فإنه يسمح للبنوك بإقراض المزيد، مما يزيد من عرض النقود وينشط النشاط الاقتصادي يُستخدم هذا في السياسة النقدية التوسعية.

4.2 التدخلات النقدية:

قد تشارك البنوك المركزية في تدخلات نقدية للتأثير على قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى. يتم ذلك عادةً من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي في حالة بيع العملة إذا أراد

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

البنك المركزي تخفيض قيمة عملته، فقد يبيع عملته الخاصة مقابل العملات الأجنبية و في حالة شراء العملة إذا أراد البنك المركزي رفع قيمة عملته، فقد يشتري عملته الخاصة باستخدام العملات الأجنبية تُستخدم التدخلات في العملات عادةً لاستقرار أسعار الصرف أو لدعم تنافسية الصادرات.

3-السياسة المالية :

تشير السياسة المالية إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي حيث يتم التحكم فيها بشكل أساسي من قبل الحكومة وسلطاتها المالية المختلفة لتحقيق أهداف ماكرو اقتصادية محددة مثل إدارة التضخم، والتحكم في البطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي و يمكن تصنيف السياسة المالية إلى نوعين توسعية وانكماشية، اعتمادًا على أهداف الحكومة والظروف الاقتصادية السائدة.

1.3الأهداف الرئيسية للسياسة المالية هي:

- تشجيع أو إبطاء النمو الاقتصادي بناءً على احتياجات الاقتصاد.
- ضمان توظيف أكبر عدد ممكن من الأشخاص، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة.
- الحفاظ على أسعار مستقرة من خلال إدارة التضخم، ومنع التضخم أو الانكماش الشديد.
- استخدام السياسات الضريبية والإنفاقية لإعادة توزيع الثروة وتقليل الفجوة الاقتصادية.
- إدارة الدين الوطني من خلال التحكم في الاقتراض وضمان استدامة المالية العامة.

2.3أنواع السياسة المالية:

السياسة المالية التوسعية و تستخدم لتحفيز النشاط الاقتصادي خلال فترات التراجع الاقتصادي، أو الركود، أو عندما يكون النمو الاقتصادي بطيئًا جدًا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، والخدمات العامة، والمبادرات الأخرى. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد، مما يحفز الشركات على زيادة الإنتاج، وبالتالي خلق المزيد من الوظائف أو خفض الضرائب لزيادة الدخل المتاح

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

للمستهلكين والشركات. هذا يشجع على الاستهلاك والاستثمار، مما يعزز الطلب في الاقتصاد والتي تسعى في الغالب الى زيادة الطلب، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتقليل البطالة .

السياسة المالية الانكماشية تُستخدم لتقليل التضخم أو السيطرة على الاقتصاد المتضخم. يتضمن تقليل الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي وذلك عن طريق الإنفاق الحكومي حيث يمكن للحكومة زيادة أو تقليل إنفاقها على مختلف القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، والدفاع، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية. زيادة الإنفاق تحفز الاقتصاد، بينما تقليل الإنفاق له تأثير عكسي او عن طريق الضرائب بتعديل معدلات الضرائب للتأثير على سلوك المستهلكين والنشاط التجاري الضرائب المنخفضة عادة ما تشجع على المزيد من الإنفاق والاستثمار، بينما الضرائب المرتفعة يمكن أن تقلل من الدخل المتاح والطلب او الدعم المالي لبعض الصناعات أو القطاعات (مثل الطاقة المتجددة، الزراعة، إلخ) لتحفيز النمو في مجالات محددة من الاقتصاد و في حالات العجز في الميزانية، قد تقتصر الحكومة الأموال من خلال إصدار السندات أو الأوراق المالية الأخرى لتمويل زيادة الإنفاق. هذا يمكن أن يزيد من الدين الوطني ولكنه يسمح باستمرار الإنفاق الحكومي.

الفصل العاشر: السياسة النقدية: التعريف والأهداف

3-أوجه الاختلاف بين السياسة المالية والسياسة النقدية

الجانب	السياسة المالية	السياسة النقدية
التعريف	استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق لتوجيه الاقتصاد	تنظيم البنك المركزي للمعروض النقدي والأسعار
الجهة المسؤولة	وزارة المالية	البنك المركزي
مدة التطبيق	قصيرة الأجل (عادة سنة واحدة)	طويلة الأجل نسبياً
الهدف الأساسي	توجيه الاقتصاد وتحفيز النمو	استقرار الأسعار والتحكم في التضخم
التركيز	الإيرادات والنفقات الحكومية	الافتراض، المعروض النقدي، وأسعار الفائدة
الأدوات المستخدمة	الضرائب، الإنفاق الحكومي	أسعار الفائدة، نسب الائتمان، عمليات السوق المفتوحة
التأثير السياسي	غالبًا ما تتأثر بالسياسة	أقل عرضة للتأثير السياسي
الجهة التي تضع السياسة	الحكومة	البنك المركزي

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

1- مفهوم السوق النقدية : تعرف السوق النقدية على أنها:

سوق القروض قصيرة الأجل, أو تعرف ايضا سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي سوق ما بين البنوك حيث تتدخل فيه السوق المحدث للنقود الكتابية و بنك الإصدار كوسيط. تسمح هذه السوق لبعض البنوك التجارية بتغطية حاجتها من السيولة, وتسمح للبعض الآخر بتوظيف فائضها من السيولة وهكذا تنشأ سوق النقد (العملة) يحكمها معدل فائدة يومي .

و تشكل السوق النقدية الإطار الذي تتم فيه عمليات القرض قصيرة ومتوسطة الأجل بين مختلف الهيئات المالية المسموح لها بالدخول إلى هذه السوق، حيث يتم في هذه السوق قيام الهيئات المالية المتدخلة بتمويل عجزها باللجوء إلى هيئات مالية متدخلة أخرى تتمتع بفوائض مالية إن ظهور أرصدة موجبة لدى بعض المتدخلين في السوق النقدية وأرصدة سالبة لدى البعض الآخر يعكس في الواقع خريطة المبادلات المالية في الاقتصاد بين جميع الأعوان الاقتصاديين تحتل صور ، في المبادلات المالية بين الهيئات المالية التي تتلقى أوامر الدفع من زبائنها في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبالتالي، فإن المبادلات المالية بين مختلف الهيئات المالية في السوق النقدية تعبر في الواقع عن عملية إعادة تمويل للهيئات المالية التي ظهر لديها عجز باستعمال الفوائض المالية التي ظهرت لدى البعض الآخر من هذه الهيئات المالية.

2- مكونات السوق النقدية:

- سوق نقدية بين البنوك: حيث يتمثل المتدخلون في هذا الجزء من السوق النقدية حصريا في البنوك التجارية ومؤسسات القرض الأخرى. ويتركز النشاط في هذا الجزء من السوق على تبادل القروض بين البنوك التي لها فوائض مالية خلال فترة التبادل والبنوك التي لها حاجة إلى التمويل خلال نفس الفترة.

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

وبالتالي، فإن السوق النقدية تشكل إطارا لتوظيف الأموال لفترات قصيرة بالنسبة للبنوك التي تظهر أرصدة مالية فائضة كما تشكل إطارا ملائما للقيام بتمويل ملائم للخزينة من قبل البنوك التي لها حاجة ملحة إلى السيولة لفترات قصيرة.

- سوق سندات الحقوق المتداولة: والتي تشكل مجالا أوسعاً للمعاملات سواء من زاوية الأدوات المستعملة أو من زاوية المتدخلين في هذه السوق. ونجد في هذا الجزء من السوق عادة ثلاثة أنواع من الحقوق المتداولة بين مختلف المتدخلين وهي:

أولاً - سوق شهادات الودائع التي تصدرها البنوك لفترات قصيرة ومتوسطة لمدة تتراوح عادة بين 10 أيام و7 سنوات حيث يمكن لجميع الأعوان الاقتصاديين تبادل هذه الشهادات ضمن الشروط المحددة. ثانياً - سوق شهادات الخزينة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية (لفترات تتراوح أيضا بين 10 أيام و7 سنوات ويتم تبادلها بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في السوق).

ثالثاً - سوق أذونات الخزينة التي تصدرها الخزينة العمومية والتي تتراوح فترات إصدارها عادة بين 13 أسبوعا وخمس سنوات والتي يتم تبادلها في السوق من طرف متخصصي قيم الخزينة لفائدة الزبائن الذين يتوزعون بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

ويلاحظ من المكونات السابقة أن العملية الأساسية لتبادل الائتمان في هذه الأسواق تعتمد على خصم هذه الأدوات عند المؤسسات العاملة في هذه الأسواق، حيث يكون لسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي أثارا مهمة في آلية التعاملات في هذه الأسواق و تطورها.

3- خصائص السوق النقدية : تتميز السوق النقدية بالخصائص التالية :

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

سوق متنوعة: وهي انه هناك مجموعة متعددة من الأدوات المالية التي يتم تداولها في السوق النقدية هناك أدوات ذات مدة استحقاق يوم واحد وأدوات أخرى ذات مدة استحقاق تصل إلى عام أيضاً، بعض الأدوات تستخدم بشكل واسع من قبل البنوك، وبعضها من قبل الحكومات، وبعضها الآخر من قبل المؤسسات و الشركات.

سوق جملة: السوق النقدية هو أنه سوق جملة. وهذا يعني أنه لا يوجد مشاركون تجزئة في السوق النقدية يمكن للمستثمرين الأفراد المشاركة في أسواق المال عبر صناديق السوق النقدية التي تجمع الأموال من مختلف المستثمرين الأفراد وتتعامل في السوق الجملة. وهذا أمر مهم لأنه يعني أن المستثمرين الأفراد لا يمكنهم الوصول إلى هذا السوق بمفردهم.

سوق كبير الحجم: وهذا يعني أن المعاملات ذات الأحجام الضخمة يمكن امتصاصها بسهولة في السوق دون التسبب في تغييرات هيكلية على سبيل المثال، فكر في حقيقة أن البنوك والشركات الكبرى تستخدم الأسواق النقدية بانتظام لاقتراض وإقراض الأموال. في بعض الأحيان، تكون كمية الأموال المتداولة ضخمة. ومع ذلك، يمكن امتصاص هذه المعاملات الضخمة بسهولة من قبل السوق. هذه خاصية مهمة للأسواق النقدية لأنها توفر المرونة لكل من المقرضين والمقرضين.

سوق ذات سيولة: تعتبر الأسواق النقدية من أكثر الأسواق سيولة في عالم الاستثمار تعني الطبيعة قصيرة الأجل للأدوات أن المستثمرين يستخدمون هذا السوق لإيداع أموالهم الاحتياطية من الممكن أن يرغب المستثمرون في استخدام أموالهم الاحتياطية للاستثمار في وقت لاحق. لهذا السبب يجب أن يكون السوق ذات سيولة.

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

سوق يتم فيها تحديد أسعار الفائدة: من الخصائص المهمة للأسواق النقدية هو أنها تعد من العوامل المهمة لتحديد أسعار الفائدة في الاقتصاد بشكل عام. تحتوي السوق النقدية على أسواق أصغر مثل سوق بين البنوك. وتصبح أسعار الفائدة التي يتم تحديدها من خلال هذا السوق بناءً على العرض والطلب على المال في السوق النقدية عاملاً مهماً لتحديد أسعار الفائدة العامة في الاقتصاد وكذلك في سوق المشتقات.

سوق حر: وهذا يعني أن درجة التنظيم في هذه الأسواق محدودة نظراً لحجمها ونطاقها التدخل الوحيد الفعلي من أي جهة حكومية يكون على شكل تدخل نادر من البنك المركزي في الأسواق النقدية. كما يجب ملاحظة أنه يمكن للمشاركين الدخول والخروج من السوق بحرية في أي وقت.

سوق غير منظم: وهذا يعني أنه لا يوجد مبنى معين أو حتى جمعية للتجار التي تشكل السوق النقدية أو حتى هو غير محدد من المستثمرين والمصدرين الذين يتغيرون من وقت لآخر بناءً على قوانين البلد، قد يُسمح للمشاركين الدوليين أيضاً بالاستثمار في السوق النقدية.

4- أدوات السوق النقدية :

في بعض الحالات، يحصل مشتري الورقة على الفائدة مقدماً، حيث يتم شراؤها بقيمة أقل من قيمتها الاسمية على أن يتم استرداد المبلغ الكامل في تاريخ الاستحقاق. يمكن لحامل الورقة التصرف فيها قبل تاريخ الاستحقاق من خلال عرضها للبيع في سوق النقد، وبالتالي فإن قيمتها السوقية تكون أقل من قيمتها الاسمية، وتزداد هذه القيمة كلما اقترب تاريخ الاستحقاق. ومن هه الاوراق المالية نجد:

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

أ- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** شهادات الإيداع القابلة للتداول هي شهادات غير شخصية تصدرها البنوك التجارية، ويمكن لحاملها بيعها أو التنازل عنها، أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المحدد على الشهادة.

ب- **الكمبيالات المصرفية:** هي قرض قصير الأجل مضمون من قبل بنك ويمكن للبنك الاحتفاظ بالتعهد ، الذي في الواقع يمثل عقد إقراض يتولد عنه فوائد ، حتى تاريخ الاستحقاق ، كما يمكنه بيعه لشخص آخر ،ويستخدم على نطاق واسع في التجارة الخارجية، وتشبه الشيك المؤجل تاريخ صرفه فيحق لحامل التعهد استرداد قيمته من محره ، وفي حالة فشله في استرداد قيمة التعهد فحينئذ يمكنه الرجوع على البنك الذي وافق على التعهد من البداية، وتُعد بمثابة ضمان على أن المستورد الذي طلب بضائع سيكون قادرًا على دفع ثمنها يوجد سوق ثانوي لشراء وبيع الكمبيالات المصرفية بخضم.

ج- **الأوراق التجارية:** هي آلية اقتراض شائعة في السوق بالجملة، لأنها تقدم معدلات فائدة أعلى من ودائع البنوك لأجل أو أذون الخزانة، كما تتوفر مجموعة أوسع من فترات الاستحقاق، بمتوسط حوالي 30 يومًا وتمتد حتى تسعة أشهر وعادة ما تحصل تلك المنشآت على ائتمان مفتوح لدى بعض البنوك التجارية ، تقوم بمقتضاه تلك البنوك بدفع قيمة تلك الأوراق لحاملها في تاريخ الاستحقاق ، وهو ما يعد تقوية لمركز تلك الأوراق التجارية ومع ذلك، فإن خطر التخلف عن السداد في الأوراق التجارية أعلى بكثير مقارنة بالأدوات المصرفية أو الحكومية.

د- **اتفاقيات إعادة الشراء:** تعد اتفاقيات إعادة الشراء إحدى أساليب الاقتراض التي يعتمد عليها التجار المتخصصون في شراء وبيع الأوراق المالية. يتم من خلالها تمويل مخزون إضافي من الأوراق المالية

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

القابلة للتداول بسهولة، وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات قصيرة الأجل، تمتد ليوم واحد أو لبضعة أيام قليلة.

هـ- اذونات الخزينة: تُصدر أذون الخزنة في السوق النقدية بفترات استحقاق تتراوح من عدة أيام إلى سنة واحدة. وتندرج ضمن ذلك "أذون إدارة النقد" التي تأتي أيضا بفترات استحقاق قصيرة تمتد إلى سنة حيث يقوم المتعاملون الأساسيون بشراء هذه الأذون بمبالغ كبيرة مباشرة من الحكومة، ليقوموا بتداولها فيما بينهم أو بيعها للمستثمرين الأفراد. ويمكن للمستثمرين الأفراد شراءها مباشرة من الحكومة ، أو من خلال أحد البنوك أو الوسطاء. كما تصدر الحكومات المحلية على مستوى الولاية أو المقاطعة أو البلدية أيضًا سندات قصيرة الأجل.

5- السوق المالية (سوق الأوراق المالية):

تختص السوق المالية بالتمويل طويل الأجل، سواء من خلال إصدار الصكوك والسندات التي تمثل حقوقًا على الأصول المالية أو تداولها بين المستثمرين. تختلف السوق المالية عن السوق النقدية في أنها تتعامل في أصول مالية أو أدوات تمويل وحقوق ملكية طويلة الأجل، والتي تقوم المؤسسات المالية بطرحها نيابة عن الوحدات الاقتصادية. من أمثلة ذلك السندات التي تتراوح فترة استحقاقها بين سنة وعشر سنوات أو أكثر، والأسهم التي تمثل حصصًا في رؤوس أموال الشركات. وتدير هذه العمليات مؤسسات مثل بيوت الاستثمار وبيوت الرهن.

انواع الاسواق المالية : تنقسم الأسواق المالية إلى قسمين رئيسيين: سوق رأس المال الذي يُمثل سوق الاقتراض طويل الأجل ويشمل السوق الأولية والسوق الثانوية (البورصة):

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

• **السوق الأولية (سوق الإصدار):** هي السوق التي يتم فيها بيع إصدارات جديدة من الأسهم والسندات، حيث تقوم الشركات أو الحكومات بطرح أسهم أو بيع سندات بهدف جمع الأموال لتمويل استثماراتها أو مشاريعها. وتُعد هذه الأموال استثمارات حقيقية للأوراق المالية التي تم بيعها.

• **السوق الثانوية (سوق التداول):** هي السوق التي يتم فيها إعادة بيع الأوراق المالية التي تم إصدارها مسبقًا. وبالتالي، لا تُعتبر موارد هذه السوق استثمارات حقيقية، بل هي استثمارات مالية. ومن ثم، فإن ليس كل استثمار مالي في السوق الثانوية يتحول إلى استثمار حقيقي. وللسوق الثانوية وظيفتان رئيسيتان:

1. **تيسير عمليات بيع وتداول الأصول المالية:** حيث توفر السيولة للأسهم والسندات، مما يجعل من الممكن تحويلها إلى أموال نقدية سائلة.

2. **تحديد القيمة السوقية للأوراق المالية في السوق الأولية:** وهذا يعزز قدرة الشركات والحكومات على جمع رؤوس الأموال من خلال عمليات الإصدار. كما أن الظروف السائدة في السوق الثانوية تعكس مدى نجاح وملائمة عملية الإصدار في أي وقت.

6- شروط قيام السوق المالية:

- تنوع الأدوات المالية: يتضمن ذلك الأسهم، السندات، الصكوك، وأدوات أخرى قابلة للتداول. هذا التنوع يفتح المجال للمستثمرين لاستكشاف خيارات استثمارية متنوعة تلائم احتياجاتهم.

- توفر المعلومات والشفافية: من الضروري إتاحة بيانات دقيقة ومُحدثة عن أسعار الأوراق المالية وأداء الشركات والأخبار الاقتصادية، مما يساهم في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

- وجود أنظمة رقابية: الهيئات التنظيمية مثل "هيئة السوق المالية" تعمل على ضمان الامتثال للقوانين ومنع التلاعب والاحتيال، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين .
- بنية تحتية وتنظيمية فعالة: تشمل وجود نظام تداول إلكتروني متطور مع مقاصة وتسوية فورية للعمليات، إلى جانب تسجيل مركزي للأوراق المالية .
- كفاءة السوق: يجب أن تعكس الأسعار جميع المعلومات المتاحة لتحقيق توازن عادل بين العرض والطلب .
- توفر السيولة: ينبغي أن يتمكن المستثمرون من تنفيذ عمليات البيع والشراء بسهولة ودون تأثير كبير على الأسعار .
- الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعتبر عاملاً محورياً في جذب رؤوس الأموال وتعزيز الاستثمار في السوق المالية .
- وجود عدد كافٍ من المشاركين: المساهمة في تعبئة المدخرات وتحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع قائمة تسهم في تنمية الاقتصاد.
- 7-وظائف الأسواق المالية:** تعتبر أسواق الأوراق المالية جزء من مجموعة مؤسسات لوساطة المالية في الاقتصاد (وكذلك البنوك و شركات التأمين) ومن أهم وظائف السوق المالية ما يلي:
- تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات: تقوم الأسواق المالية بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، ما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.
- تسعير الأوراق المالية: توفر الأسواق آلية لتحديد السعر العادل للأدوات المالية (كالأسهم والسندات) بناءً على العرض والطلب، ما يعكس المعلومات المتاحة وتوقعات السوق.

الفصل الحادي عشر: السوق النقدي

- توفير السيولة: تُمكن الأسواق المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة، مما يوفر سيولة مالية ويُشجع على الاستثمار.
- تقليل كلفة الحصول على المعلومات: الأسواق تجمع المعلومات وتوفرها بشكل علني، مما يُخفّض التكاليف على المستثمرين في اتخاذ قرارات مالية سليمة.
- توزيع المخاطر: تتيح الأسواق المالية للمستثمرين تنويع استثماراتهم، وتقليل المخاطر المرتبطة بامتلاك أصل واحد أو مشروع معين.
- تسهيل تنفيذ السياسات الاقتصادية والنقدية: يستخدم البنك المركزي الأسواق المالية (خصوصًا السوق النقدي) كأداة لتطبيق السياسة النقدية مثل التحكم في السيولة أو أسعار الفائدة.
- تشجيع الانضباط المالي والشفافية: من خلال الرقابة والتنظيم، تفرض الأسواق على الشركات إفصاحًا ماليًا منتظمًا، مما يُعزز الثقة بين المستثمرين.
- دعم التجارة والاستثمار الدولي: الأسواق المالية تسهّل تحويل العملات، وتمويل الصادرات والواردات، مما يُعزز التكامل الاقتصادي العالمي.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

البحث الاول: التطور التاريخي للنقود (التطرق الى النقود الالكترونية)

التطور التاريخي للنقود شهد تحولات كبيرة على مر العصور، بدءاً من النظام البارتري وصولاً إلى النقود الورقية والنقود الإلكترونية. هذا التطور يعكس تقدم المجتمعات البشرية في العديد من الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية. هنا نظرة عامة على هذا التطور:

1. **النقود البارتريّة**: كان النظام البارتري هو أحد أقدم أنظمة التبادل التي تعتمد على تبادل السلع

والخدمات مباشرة بدون استخدام نقود فعلية.

2. **النقود المعدنية**: ظهرت النقود المعدنية كوسيلة لتسهيل التبادل وتقليل الحاجة إلى حمل البضائع.

وكانت تصنع من المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة.

3. **النقود الورقية**: تمثلت الخطوة التالية في تاريخ النقود بظهور النقود الورقية، التي قدمت راحة أكبر في

الاستخدام وتيسيراً للتداول.

النقود الإلكترونية النقود الإلكترونية هي شكل من أشكال العملات التي تتداول عبر الإنترنت أو من خلال

أنظمة الدفع الإلكترونية. وهي تتمثل في أرقام تمثل قيمة معينة، وتنقل وتتداول بشكل إلكتروني دون وجود

عملات مادية. بحيث تعتمد النقود الإلكترونية على تكنولوجيا الشبكة العنكبوتية لإجراء المعاملات المالية. يتم

تخزين معلومات النقود الإلكترونية وتبادلها عبر الشبكة، ويستخدم التشفير لضمان أمان المعاملات والحفاظ

على سرية المعلومات. و تشمل النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من الأشكال، بما في ذلك العملات الرقمية

المشفرة مثل البيتكوين والإيثريوم، ونظم الدفع الإلكترونية مثل PayPal و Venmo و Apple Pay

وغيرها.

هنا تأتي أحدث التطورات في مجال النقود، وهي النقود الإلكترونية. تتيح هذه التقنية للأفراد إجراء المعاملات

المالية عبر الإنترنت أو عن طريق الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية والبطاقات الائتمانية.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

النقود الإلكترونية تتيح للناس إمكانية القيام بالمعاملات المالية بسرعة وسهولة، دون الحاجة إلى حمل النقود الورقية أو العملات المعدنية. تعتمد هذه التقنية على البنية التحتية للشبكة العنكبوتية، وتتطلب غالباً تقنيات الأمان المتقدمة مثل التشفير لضمان سلامة المعاملات.

من خلال التطور التكنولوجي، قد تشهد النقود الإلكترونية مزيداً من التطور والانتشار في المستقبل، مع التركيز على تحسين الأمان وتوفير مزيد من الوسائل لتسهيل المعاملات المالية عبر الإنترنت والأجهزة الذكية.

البحث الثاني: الأنظمة النقدية

الأنظمة النقدية تشير إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم وإدارة النقود والسيولة في اقتصاد معين. هذه الأنظمة تشمل القواعد والسياسات والمؤسسات التي تحكم عملية إصدار النقود والتحكم في قيمتها وتداولها. هناك عدة أنواع من الأنظمة النقدية، ومن بينها:

1. **النظام النقدي الذهبي:** في هذا النظام، تكون النقود مرتبطة بالذهب مباشرة، حيث يتم تحديد قيمة

العملة بوزن الذهب. يتم إصدار النقود بمقدار يعكس كمية الذهب الموجودة في خزانة الدولة.

2. **النظام النقدي الفضي:** يتشابه هذا النظام مع النظام النقدي الذهبي، باختلاف أن النقود مرتبطة

بالفضة بدلاً من الذهب.

في هذه الأنظمة، تكون النقود مدعومة بالمعادن الثمينة مثل الذهب أو الفضة.

يتم تحديد قيمة العملة بوزن المعدن الثمين فيها، حيث يكون هناك تحويل مباشر بين النقود والمعدن الثمين.

يتم تخزين المعدن الثمين في خزانة الدولة أو البنك المركزي.

3. **النظام النقدي الورقي:** في هذا النظام، تعتمد النقود على الورق أو المواد الأخرى بدلاً من المعادن

الثمينة مثل الذهب أو الفضة. وتكون قيمة النقود مدعومة بثقة الجمهور في الحكومة التي تصدرها.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

يعتمد على استخدام النقود المصنوعة من الورق أو الألياف الأخرى بدلاً من المعادن الثمينة.

تكون قيمة هذه النقود مدعومة بثقة الجمهور في الحكومة التي تصدرها وقدرتها على ضمان قيمتها.

4. النظام النقدي البنكي: يستند هذا النظام على إصدار النقود والقروض من قبل البنوك التجارية

والمؤسسات المالية. وتعتمد قيمة النقود البنكية على الثقة في النظام المصرفي وعلى القوانين التي تحكم

عمليات القروض والاقتراض.

يقوم فيه البنوك التجارية والمؤسسات المالية بإصدار النقود والقروض للعملاء.

يتمثل النقود البنكية في الودائع المصرفية والشيكات والبطاقات الائتمانية التي تمنحها البنوك.

تكون النقود البنكية قائمة على الثقة في النظام المصرفي وفي القوانين والتنظيمات التي تحكم عمليات

البنوك.

3. النظام النقدي الإلكتروني: يعتمد هذا النظام على استخدام التكنولوجيا الرقمية والشبكة العنكبوتية

لتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية، دون الحاجة إلى وجود نقود فعلية. تشمل هذه الأنظمة

البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية.

يتم استخدام التكنولوجيا الرقمية والشبكة العنكبوتية لتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية.

تشمل هذه الأنظمة البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى التي تعتمد على تقنيات التشفير لضمان أمان

المعاملات والتحكم في إصدار النقود.

هذه بعض الأنظمة النقدية الرئيسية، وتعتمد الاقتصادات على أنظمة مختلفة أو تجميعات منها وفقاً للظروف

الاقتصادية والتاريخية والسياسية.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

البحث الثالث: النظريات النقدية

النظريات النقدية تتعلق بفهم كيفية عمل النظام المالي والنقدي في الاقتصاد، وكيفية تأثيره على الأسعار والتضخم والنمو الاقتصادي. هناك العديد من النظريات النقدية التي تم تطويرها على مر السنين لشرح سلوك الأموال والتحليل المالي. هنا بعض النظريات النقدية الرئيسية:

1. **نظرية الكمية النقدية:** هذه النظرية تشير إلى أن هناك علاقة مباشرة بين كمية النقود المتداولة في

الاقتصاد وبين مستوى الأسعار. وتقول النظرية أن زيادة كمية النقود في الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع في

الأسعار، بينما تقليل كمية النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

2. **نظرية التوقعات النقدية:** وفقاً لهذه النظرية، يؤثر الطلب على النقود في الاقتصاد بناءً على توقعات

الأفراد للتضخم. على سبيل المثال، إذا توقع الناس ارتفاع في معدل التضخم، قد يزيدون من حجم

النقود التي يحملونها مسبقاً، مما يزيد من الطلب على النقود.

3. **نظرية الاختيار النقدي:** تقترح هذه النظرية أن الأفراد يختارون كمية النقود التي يحملونها استناداً إلى

توقعاتهم بشأن الفائدة المتوقعة وتكلفة حمل النقود.

4. **نظرية الطلب على النقود الحقيقي:** هذه النظرية تقترح أن الطلب على النقود مرتبط بالدخل

الحقيقي في الاقتصاد وبسرعة دوران النقود.

5. **نظرية العروض والطلب على النقود:** تقترح هذه النظرية أن سعر النقود يتحدد بواسطة عرض النقود

وطلبها، حيث يتأثر كل من العرض والطلب بعوامل اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل

التضخم.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

هذه بعض النظريات النقدية الرئيسية التي تستخدم لفهم سلوك النقود وتأثيرها على الاقتصاد. تطوير هذه النظريات وفهمها يساهم في صياغة السياسات النقدية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

البحث الرابع: الكتلة النقدية ومقابلاتها

الكتلة النقدية تشير إلى المجموع الكلي للنقود المتداولة في الاقتصاد في فترة زمنية محددة. تشمل الكتلة النقدية النقود الورقية والمعدنية المتداولة بالإضافة إلى الودائع البنكية التجارية. يمكن تقسيم الكتلة النقدية إلى عدة مكونات رئيسية تشمل:

1. **النقود الورقية والمعدنية: (M0)** هذا هو المكون الأساسي للكتلة النقدية ويشمل العملات والنقود

المعدنية المتداولة في الاقتصاد.

2. **الودائع البنكية: (M1)** يتمثل هذا المكون في الودائع التي يمكن سحبها فوراً من البنوك التجارية،

والتي تشمل الودائع الجارية والودائع الحسابات الجارية والمستندات المدفوعة مسبقاً.

3. **الودائع قابلة للسحب بشروط: (M2)** يشمل هذا المكون الودائع التي يمكن سحبها بشروط،

والتي تشمل الودائع الجارية بمراكز توفير وحسابات السحب والتوفير.

4. **الودائع البنكية الكبرى: (M3)** يتمثل هذا المكون في الودائع التي تشمل الودائع البنكية الكبرى

مثل الودائع الثابتة والودائع الإنمائية.

هذه هي بعض المكونات الرئيسية للكتلة النقدية، والتي يمكن تفسيرها بشكل مختلف حسب السياق

الاقتصادي والنظام المصرفي في كل دولة. تقدير الكتلة النقدية ومتابعتها يعتبر جزءاً هاماً من سياسات البنك

المركزي لضمان استقرار الأسعار وإدارة النقدية في الاقتصاد.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

البحث الخامس: المجمعات النقدية

المجمعات النقدية تشير إلى الكميات النقدية التي يحملها الجمهور بشكل مجمع أو تراكمي. وتشمل المجمعات النقدية النقود الورقية والمعدنية التي تتداول في الاقتصاد، سواء كانت في حوزة الأفراد أو المؤسسات المالية أو البنوك التجارية.

1. **تكوين المجمعات النقدية:** تشمل المجمعات النقدية النقود الورقية والمعدنية التي تتداول في الاقتصاد،

وتتألف من العملات المتداولة في الأسواق، سواء كانت في الأيدي الفردية أو في خزائن المؤسسات المالية.

2. **الأفراد والمؤسسات المالية:** يمكن للأفراد والشركات والمؤسسات المالية مثل البنوك والشركات التأمين

والصناديق الاستثمارية أن تحمل مجمعات نقدية، سواء للاحتياط أو للاستخدام اليومي.

3. **عوامل تأثير المجمعات النقدية:**

• **مستوى الدخل:** يمكن أن يؤثر مستوى الدخل على حجم المجمعات النقدية، حيث يمكن للأفراد

ذوي الدخل المرتفع أن يمتلكوا مجمعات أكبر نظراً لقدرتهم على الاستثمار والتوفير.

• **معدل التضخم:** يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة الطلب على النقد، حيث يحاول

الأفراد الحفاظ على قوة شرائية لامعدنة النقود التي يمتلكونها.

• **معدلات الفائدة:** يمكن أن تؤثر معدلات الفائدة على قرارات الأفراد بشأن الاستثمار أو التوفير،

حيث يمكن أن تؤدي معدلات الفائدة المرتفعة إلى زيادة الودائع المصرفية.

• **الثقة في النظام المصرفي:** تلعب الثقة في النظام المصرفي دوراً مهماً في حجم المجمعات النقدية، حيث

يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بمزيد من النقود في حالة عدم الثقة في البنوك أو النظام المصرفي.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

1. أهمية المجمعات النقدية: تُستخدم المجمعات النقدية كمؤشر على مستوى الطلب على النقد في

الاقتصاد، وتعتبر مهمة للبنوك المركزية والسلطات المالية لتحليل الاقتصاد وتوجيه السياسات النقدية

بشكل فعال.

2. تحليل المجمعات النقدية: يُجرى تحليل المجمعات النقدية باستخدام البيانات الإحصائية التي تقدمها

البنوك المركزية والسلطات المالية، ويمكن استخدام هذه البيانات لتحديد الاتجاهات في الطلب على

النقد والتضخم والنمو الاقتصادي.

يمكن أن تتأثر المجمعات النقدية بعوامل عدة، بما في ذلك مستوى الدخل، ومعدل التضخم، ومعدلات

الفائدة، وثقة الجمهور في النظام المصرفي، والسياسات النقدية والاقتصادية التي تتبعها الحكومة والبنك المركزي.

من المهم للسياسات النقدية للبلدان مراقبة وتحليل المجمعات النقدية، حيث يمكن استخدام هذه المعلومات

لفهم الطلب على النقد، وتوجيه السياسات النقدية بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد، مثل التحكم في

التضخم أو تحفيز النمو الاقتصادي.

عادة ما يتم تقدير المجمعات النقدية بواسطة البنك المركزي أو السلطات المالية المختصة، من خلال البيانات

الإحصائية التي تجمع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومن خلال دراسات الاستطلاعات المالية التي

تستهدف الجمهور.

البحث السادس: البنوك التجارية والبنك المركزي

1. البنوك التجارية

○ تعتبر البنوك التجارية المؤسسات المالية التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية

للأفراد والشركات.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

○ وظيفة البنوك التجارية تشمل قبول الودائع، ومنح القروض، وإدارة الحسابات الجارية والتوفير، وتقديم خدمات النقل والتحويل المالي، وإصدار البطاقات الائتمانية، وغيرها من الخدمات المالية.

○ تعتمد البنوك التجارية على جذب الودائع من العملاء لتمويل قروضها وتحقيق أرباحها من خلال فوائد القروض والرسوم والخدمات.

2. البنك المركزي:

○ البنك المركزي هو السلطة النقدية الرئيسية في البلد، وهو المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والنقدية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

○ وظائف البنك المركزي تشمل إصدار النقود وإدارة السياسات النقدية والرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

○ يسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مراقبة معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، ويتخذ الإجراءات اللازمة مثل تغيير معدلات الفائدة وشراء السندات لتحقيق هذه الأهداف.

يعتبر التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي أساسياً لاستقرار النظام المصرفي والاقتصادي. يساهم البنك المركزي في توجيه البنوك التجارية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والسياسات، بينما تساهم البنوك التجارية في تنفيذ هذه السياسات وتقديم الخدمات المالية للجمهور والشركات.

البحث السابع: السياسة النقدية في الجزائر

في الجزائر، يُدير البنك المركزي الجزائري دور الرقابة والتنظيم النقدي ويتولى تنفيذ السياسة النقدية. الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر هو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

بعض السياسات النقدية التي تُطبق في الجزائر تشمل:

1. **سياسة الفائدة:** يحدد البنك المركزي معدلات الفائدة ويتخذ قرارات بشأنها بناءً على التحليلات

الاقتصادية والمالية الراهنة. يُستخدم تغيير معدلات الفائدة للتحكم في التضخم وتخفيف النمو الاقتصادي.

2. **سياسة السيولة:** يُدير البنك المركزي السيولة في السوق المالية من خلال عمليات شراء وبيع السندات والعملات الأجنبية، وذلك لضمان استقرار النظام المالي وتوفير التمويل اللازم للاقتصاد.

3. **الرقابة المصرفية:** يُقيم البنك المركزي قواعد ولوائح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ويتابع تطبيقها لضمان المصداقية والاستقرار في النظام المصرفي.

4. **سياسة النقد الأجنبي:** يدير البنك المركزي الاحتياطيات النقدية ويتولى تنظيم تدفقات النقد الأجنبي لتحقيق التوازن في الميزانية المالية للبلاد وضمان استقرار العملة.

5. **دعم النمو الاقتصادي:** تتخذ السياسة النقدية إجراءات لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

تتأثر سياسة النقدية في الجزائر بالعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، مثل مستوى النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وأسعار النفط والغاز، وتطورات السياسات النقدية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

البحث الثامن: السوق النقدي

يُعد السوق النقدي أحد المكونات الأساسية للأسواق المالية، حيث يتم فيه تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل ذات السيولة العالية والمخاطر المنخفضة نسبيًا. يلعب هذا السوق دورًا محوريًا في استقرار النظام المالي من خلال توفير التمويل قصير الأجل للمؤسسات المالية، والشركات، والحكومات، مع إتاحة الفرصة للمستثمرين للحصول على عوائد آمنة على استثماراتهم.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

أولاً: تعريف السوق النقدي

السوق النقدي هو سوق مالي يتم فيه تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل (عادةً أقل من سنة)، مثل أذون الخزانة، والكمبيالات التجارية، وشهادات الإيداع، وأوراق القبول البنكي. و الهدف الرئيسي من السوق النقدي هو تلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل للأطراف الاقتصادية المختلفة.

ثانياً: خصائص السوق النقدي

1. القصيرة الأجل: جميع الأدوات المالية المتداولة فيه تستحق خلال فترة قصيرة لا تتجاوز السنة.
2. السيولة العالية: يمكن تحويل الأدوات إلى نقد بسهولة دون خسارة كبيرة في القيمة.
3. المخاطر المنخفضة: بسبب المدة القصيرة وطبيعة الأدوات الصادرة من جهات موثوقة.
4. عائد منخفض نسبياً: لأن العائد يرتبط ارتباطاً عكسياً بالمخاطرة.
5. لا توجد مراكز تداول مركزية: غالباً ما تكون المعاملات مباشرة أو من خلال وسطاء.

ثالثاً: الأدوات المتداولة في السوق النقدي

الأداة	التعريف
أذون الخزانة	أوراق مالية تصدرها الحكومات لتمويل العجز قصير الأجل، بعائد ثابت وموثوق.
الكمبيالات التجارية	أوراق تصدرها الشركات الكبيرة لتوفير سيولة قصيرة الأجل.
شهادات الإيداع	وثائق تصدرها البنوك تثبت إيداع مبلغ معين لمدة قصيرة بعائد محدد.
أوراق القبول البنكي	تعهد من البنك بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد نيابةً عن عميل.
اتفاقيات إعادة الشراء	بيع ورقة مالية مع التعهد بإعادة شرائها بعد فترة قصيرة وبسعر متفق عليه.

الفصل الثاني عشر: ملخصات بحوث الاقتصاد النقدي

رابعاً: الأطراف الفاعلة في السوق النقدي

1. البنوك التجارية والمركزية: تلعب دوراً رئيسياً في توفير السيولة وتنظيم السوق.
2. الحكومات: تستخدم أذون الخزانة كأداة تمويل قصيرة الأجل.
3. الشركات الكبرى: تسعى للحصول على تمويل لتغطية نفقات التشغيل.
4. المستثمرون المؤسسيون: مثل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات.
5. الأفراد (بنسبة أقل): (غالباً من خلال أدوات مثل شهادات الإيداع).

خامساً: أهمية السوق النقدي

- توفير السيولة: يتيح للمؤسسات إمكانية الوصول إلى الأموال بسرعة.
- تحقيق الاستقرار النقدي: من خلال سيطرة البنوك المركزية على العرض النقدي.
- قياس أسعار الفائدة قصيرة الأجل: يعد مرجعاً مهماً للبنوك والمستثمرين.
- تمويل مؤقت: يلبي الاحتياجات المالية الطارئة أو المؤقتة للمؤسسات.

سادساً: الفرق بين السوق النقدي وسوق رأس المال

العنصر	السوق النقدي	سوق رأس المال
مدة الاستحقاق	أقل من سنة	أكثر من سنة
المخاطر	منخفضة	أعلى نسبياً
العائد	منخفض	أعلى نسبياً
الأدوات	أذون الخزانة، شهادات الإيداع	الأسهم، السندات طويلة الأجل

قائمة المراجع:

- اكرم حداد, مشهور هذلول (2005) ، النقود و المصاريف, دار وائل للنشر, عمان.
- عادل احمد حشيش, (2004), اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الجامعة الاسكندرية.
- مُجَّد شريف المان, (2010), محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية, الجزء الثالث, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
- سعيد سامي الحلاق, مُجَّد محمود العجلوني, (2019), النقود و البنوك و المصارف المركزية, دار يازورني للنشر و التوزيع, الاردن
- مؤيد حسين الرصاصي و اخرون, (2012), نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد السعودي, ورقة عمل مقدمة الى ادارة الابحاث الاقتصادية, مؤسسة النقد العربي السعودي, الرياض.
- سعيداني سميرة (2023), الاقتصاد النقدي المعمق, محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي و بنكي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة مُجَّد البشير ابراهيمي, برج بوعريريج
- صافّة مُجَّد (2023), اقتصاد نقدي و اسواق راسمال, مطبوعة موجهة للسنة الثانية ليسانس قسم العلوم المالية و المحاسبية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة تيارت.
- البنك المركزي الجزائري. (2019). تقرير سياسة النقدية لعام 2018. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
- بن حمودة فاطمة : محاضرة في الاقتصاد الكلي سنة 2006/2007
- ودان بوعبد الله, (2021/2020), مطبوعة بعنوان الاقتصاد النقدي واسواق راسمال, جامعة مستغانم
- نادية العقون, (2016/2015), محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي, جامعة الحاج لخضر, باتنة.
- عثمانى احسين, (2014/2013), مطبوعة مستوفاة لمقياس الاقتصاد النقدي و الاسواق المالية مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم تجارية, جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
- عبد الحفيظي المُجَّد, (2021), محاضرات في الاقتصاد النقدي و سوق راسمال, مطبوعة موجهة لطلبة

السنة الثانية كل الفروع, جامعة الجزائر 3

- Adja aby sambe.(2024). Analyse comparative des types de financement du déficit budgétaire. <https://www.bing.com/ck/a?!&p=1ce70002e4ae5f64a592964dae8de203fc2d674b3cbdc12b09530b014f1803f3JmldtHM9MTc1NTkwNzIwMA&ptn=3&ver=2&hsh=4&fclid=1f7870b7-0fb4-693f-2717-657f0ef368c9&psq=%c3%89mission+de+liquidit%c3%a9s+et+financement+du+d%c3%a9fic+it+budg%c3%a9taire&u=a1aHR0cHM6Ly9mci5SaW5rZWRpbi5jb20vcHVsc2UvYW5hbHlzZS1jb21wYXJhdGl2ZS1kZXMTdHlwZXMTZGUtZmluZW5jZW1lbnQtZHUtZCVMYVBOZWpY2l0LXNhbwJLLWR1eDFl&ntb=1>
- Clear Junction, (2021). The History of Paper Money. <https://clearjunction.com/blog/the-history-of-paper-money->
- <http://www.jamesrobertson.com/book/historyofmoney.pdf>
- Money: Meaning and Functions of Money – Discussed
- Money in Economics: Definition, Types, Functions, Characteristics, Importance and Evils | Economics

- Chedlia Farhat,(2022) ECONOMIE MONETAIRE ET FINANCIERE : Monnaie et financement de l'économie,
- Frédéric Mishkin(2004) monnaie, banque et marchés financiers,7ème édition France,
- <https://www.researchgate.net/publication/362813612>
- Laurent Braquet David Mourey, (2018),Économie monétaire et financière, De Boeck Supérieur s.a., 2018 Rue du Bosquet, 7 - B-1348 Louvain-la-Neuve
- Randall Wray.(2015). Modern Money Theory A Primer on Macroeconomics for Sovereign Monetary Systems. 2nd edition. Levy Economics Institute of Bard College, New York, USA.
- Mongi SMAILI,(2005). Cours d'économie monétaire. INSTITUT SUPERIEUR DE GESTION DE TUNIS
- Tomas rosprim.(2021). Les différents types d'inflation.
- https://bitcointradingtoday.blogspot.com/2021/12/blog-post_42.html
- <https://fr.scribd.com/document/434140622/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9>
- <https://www.alwahatech.net/vb/showthread.php?t=25069>
- [Money Markets: What They Are, How They Work, and Who Uses Them](#)
- [Characteristics of Money Market - Management Study Guide](#)
- [Money Supply Definition: Types and How It Affects the Economy](#)
- [Définition de M1, M2 et M3 en économie : les agrégats monétaires expliqués - Le Temps qu'il Faut \(letempsqu'ilfaut.com\)](#)
- <https://www.droit-compta-gestion.fr/economie/inflation-et-deflation/les-politiques-de-lutte-contre-l-inflation/>
- <https://ar.lpcentre.com/articles/methods-of-measuring-economic-inflation-from-cpi-to-rpi>
- Bart Stellinga and all.(2021). Money and Debt: The Public Role of Banks
<https://doi.org/10.1007/978-3-030-70250-2>
- NICK LIOUDIS(2024). Keynesian Economics vs. Monetarism: What's the Difference?
<https://www.investopedia.com/ask/answers/012615/what-difference-between-keynesian-economics-and-monetarist-economics.asp#:~:text=The%20Bottom%20Line-.Keynesian%20Economics%20vs.%20Monetarism%3A%20What%27s%20the%20Difference%3F,Nick%20Lioudis,-is%20a%20writer>
- saddique ansari.(2024).liquidity trap
<https://www.economicsonline.co.uk/definitions/liquidity-trap.html/#:~:text=Liquidity%20Trap,March%2022%2C%202024>
- John Munro sur cite :
<https://www.economics.utoronto.ca/munro5/QUANTHR2.htm#:~:text=Thus%20we%20can%20calculate%20V%20only%20by%20this,The%20Cambridge%20Cash%20Balances%20Equation:%20M%20=%20k.P.T>
- Monetary System- What Is It, Types, Difference With Barter System ([wallstreetmojo.com](https://www.wallstreetmojo.com))
- Julia M. Puauschunder.(2019).Monetary systems. Columbia University, Graduate School of Arts and Sciences, 116th Street Broadway, New York